



مختبر جامعة اليرموك
للسنة الأولى في الدراسات العليا

الواقع
الاقتصادي والاجتماعي
للوحدات التنموية في منطقتنا المفتوحة
والبادية الشمالية

الدكتور ياسر العدوان
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة اليرموك

١٩٩١



اهداءات ١٩٩٨

المحمد الدبلوماسي الأردني
الأردن

**الواقع الاقتصادي والاجتماعي
للوحدات التنموية في منطقتي المفرق
والبادية الشمالية**

الدكتور ياسر العدوان
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة البرمودك

اَخْمَدَ

الى روح والدي الطاهرة .. ووالدتي
والى زوجتي .. وابني

كلمة شكر

تجسد هذه الدراسة جهداً جماعياً، وروحاً تعاونية فريدة شارك فيها العديد من الأفراد والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، فعملية جمع المعلومات وتصنيفها وادخالها في الحاسوب واستخراج النتائج ما كان لها جميعاً ان تتحقق لولا الدعم المعنوي والمادي من جامعة اليرموك، ممثلة بعمادة البحث العلمي والدراسات العليا فيها، وتعاون سكان اقليم المفرق وغنس انفسهم من جهة أخرى، مما كان لكلٍّهما أطيب الأثر في نفسي وشجعني على الاستمرار باخراج هذه الدراسة، فلهم مني كل تقدير وعرفان.

وفي هذا المقام أخص بجزيل الشكر مساعدة الزملاء في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، وطلبة مساق البحث في الادارة العامة. فقد كان لعملهم وتشجيعهم ومناقشتهم الأثر الملحوظ في إنهاء هذه الدراسة وتحجبي لاختطاء عديدة.

والشكر والتقدير يعود لمؤسساتنا ودوائرنا الحكومية العامة والتي لم تدخل علينا في المعلومات المتوفرة وزودتنا بما لدينا من احصاءات ومعلومات قيمة اغفت دراسة واقع الأقليم الاجتماعي والاقتصادي.

ولا يفوتي أنأشكر السيد اسحق بيضون لما قدمه من خدمات واستشارات في ادخال المعلومات في الحاسب الآلي واستخراجها، وتجشه معي عناء الحرص على دقة المعلومات وفحصها وتدقيقها واستخراج النتائج. وإلى السيدة هيلانة حداد والأنسة بروج المخواونة من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية لما قدمته من خدمات إدارية وسكرتارية. كما وأوجه الشكر إلى دائرة العلاقات الثقافية والعلامة لاشرافها على طباعة ونشر هذه الدراسة.

توطئة

جاءت هذه الدراسة في غمرة التوجه الحديث نحو التخطيط والتنمية الأقليةمة فيالأردن، واستجابة لاهتمام مسبق من الباحث بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للريف الأردني وسبل تطويره وتذميته. فهدفت هذه الدراسة للتعرف على الواقع ب Environs الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى الایمان بتوجيه غايات البحث والدراسة نحو حاجات وغايات المجتمعات المحلية. فالحديث عن التطوير والتنمية ومعالجة المشاكل ووضع السياسات التنموية الأقليةمة والمحلية (الوحدة التنموية) يتطلب بالضرورة معرفة الواقع الاقتصادي للسكان صلب ومصب التنمية وبواقعهم الاجتماعي وما يتتوفر من قواعد البنية التحتية التي تسهل عملية احداث التنمية.

وقد اجري المسح الميداني لسكان منطقة المفرق والبادية الشمالية في شهرى تشرين الثاني وكانون اول من عام ١٩٨٧ وانتهى اعداد الدراسة في آذار عام ١٩٨٩، حيث تبنت عمادة البحث العلمي والدراسات العليا في جامعة اليرموك دعمها ونشرها.

ولم يكن اختيار اقليم المفرق التنموي عشوائيا، فهو أحد الأقاليم التنموية الذي لا تتوافر فيه تجمعات سكانية كبيرة (باستثناء المدينة)، ويجمع إليه منطقة البادية الشمالية التي تشكل منطقة في غالبيتها والتي تشمل على (٨) وحدات تنموية. فمنطقة المفرق هي منطقة عريقة بتاريخها وموقعها - شبه صحراوية - ولا تتوافر فيها ما قد يتوافر في بعض الأقاليم الأخرى من قدرات وموارد اقتصادية، الأمر الذي حمل البعض على الاعتقاد بأن الحجم السكاني وتبغث التجمعات السكانية ربما حجز عنها في فترة من الفترات شمولها ببرامج التنمية مما جعلها تعانى من فقر في البنية التحتية والخدمات.

ان قلة المعلومات المتوافرة خاصة عن الواقع الاقتصادي والقوى العاملة أوجبت اجراء دراسة ميدانية للتعرف على الواقع السكاني والاجتماعي والاقتصادي. وكانت استجابة مؤسساتنا العلمية لهذا النوع من الدراسات أحد العوامل المشجعة للشروع فيها للتصنيف مساهمة بسيطة في مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

واننى وأنا اقدم هذه الدراسة التي لم تكون نتاج جهد فردى بل ثمرة لتعاون الدوائر والمؤسسات الحكومية والباحثين، وسكان منطقة المفرق، وسكان البادية الشمالية الذين مثلوا حجر الزاوية فيها، لارحب بآى انتقاد او تصويب او اقتراح على ما ورد فيها. واى خطأ في الدراسة هو من مسؤوليتي وحدي، وليس مسؤولية من ساعد في اخراجها.

الباحث

قائمة المحتويات

الصفحة		الموضوع
٥		كلمة شكر
٧		مقدمة
١٣	الخصائص الديمografية لإقليم المفرق	الفصل الأول:
١٥	التركيب الحضري والريفي	١ - ١
١٧	توزيع السكان حسب فئات العمر	٢ - ١
١٩	متوسط حجم الأسرة	٣ - ١
٢٠	توزيع السكان حسب الجنس	٤ - ١
٢٠	الهجرة الداخلية والخارجية	٥ - ١
٢٣	الخدمات الاجتماعية في إقليم المفرق	الفصل الثاني:
٢٥	الخدمات التعليمية	٢ - ٢
٢٥	التعليم في إقليم المفرق	١ - ٢ - ٢
٢٧	الطلاب	٢ - ٢ - ٢
٢٩	المدارس	٣ - ٢ - ٢
٣٠	العلموون	٤ - ٢ - ٢
٣٢	الخدمات الصحية	٣ - ٢
٣٢	المراكز الصحية	١ - ٣ - ٢
٣٣	القوى الطبيعية العاملة	٢ - ٣ - ٢
٣٤	المعونة الاجتماعية	٤ - ٢
٣٤	المساعدات	١ - ٤ - ٢
٣٦	التأهيل المهني	٢ - ٤ - ٢
٣٦	خدمات التأمين الصحي والاعفاءات	٣ - ٤ - ٢
٣٧	المعونة الطارئة	٥ - ٤ - ٢
٣٧	الجمعيات الخيرية ونشاطاتها	٦ - ٤ - ٢
٤٠	خدمات الاسكان	٥ - ٢
٤٠	أنواع البناء: نسبتها ومؤشراتها	١ - ٥ - ٢
٤١	مجموع مساحة البناء ونصيب الفرد منها	٢ - ٥ - ٢
٤٣	توزيع استخدامات الغرف	٣ - ٥ - ٢
٤٣	الخلاصة	٦ - ٥ - ٢
٤٧	خدمات البنية التحتية	الفصل الثالث:
٤٩	خدمات النقل	١ - ٣

٥٠	الطرق	١ - ١ - ٣
٥٢	استخدامات وسائل النقل	٢ - ١ - ٣
٥٦	خلاصة	٣ - ١ - ٣
٥٦	خدمات البريد والهاتف	٢ - ٣
٦٠	خدمات المياه	٣ - ٣
٦١	مصادر المياه	١ - ٣ - ٣
٦٢	مصادر الطاقة	٤ - ٣
٦٢	مصادر الطاقة واستخداماتها	١ - ٤ - ٣

الفصل الرابع: الواقع الاقتصادي لسكان أقليم المفرق

٦٩	خط الفقر في أقليم المفرق	٤ - ٤
٧١	فجوة الفقر في أقليم المفرق	٢ - ٤
٧٢	مصدر الدخل	٣ - ٤
٧٤	أوجه الإنفاق	٤ - ٤

الفصل الخامس: واقع القوى العاملة والبطالة في أقليم المفرق

٧٩	العاملون	١ - ٥
٨٣	العاطلون عن العمل	٢ - ٥
٨٣	البطالة والمشاركة الاقتصادية	١ - ٢ - ٥
٨٥	فترة البطالة	٢ - ٢ - ٥
٨٥	أسباب عدم الحصول على عمل	٣ - ٢ - ٥
٨٧	أماكن البحث عن عمل	٤ - ٢ - ٥
٨٧	العاطلون حسب المستوى التعليمي	٥ - ٢ - ٥

الفصل السادس: الثروة الزراعية والحيوانية

٩٣	الأراضي الزراعية المستغلة	١ - ٦
٩٥	الأراضي غير المستغلة	٢ - ١ - ٦
١٠٥	القروض الزراعية	٢ - ٦
١٠٨	الثروة الحيوانية	٣ - ٦

١١١	المشاريع التنموية المنفذة والقائمة	الفصل السابع:
١١٣	البنية التحتية	١ - ٧
١١٣	مشاريع المياه	٢ - ٧
١١٥	مشاريع الكهرباء	٣ - ٧
١١٦	المشاريع التي نفذت في عام ١٩٨٦	٤ - ٧
١١٧	المشاريع التي نفذت في عام ١٩٨٧ ولم تكن ضمن الخطة	٥ - ٧
١١٧	مشاريع قيد التنفيذ لنهاية عام ١٩٨٧	٦ - ٧
١١٨	مشاريع التأهيل المهني	٧ - ٧
١١٩	المشاريع التي لم تنجز في عام ٨٦ ونفذت في عام ١٩٨٧	٨ - ٧
١٢٠	المشاريع التي نفذت عام ١٩٨٧ ولم تكن ضمن الخطة	٩ - ٧
١٢٤	مشاريع ما زالت قيد التنفيذ	١٠ - ٧
١٢٥	المشاريع الإنمائية المقترحة لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي	الفصل الثامن:
١٢٧	في المفرق	
١٢٧	المشاكل والمقترفات	١ - ٨
١٢٧	مشاكل سكان الأقليم	١ - ١ - ٨
١٢٨	مقترفات السكان	٢ - ١ - ٨
١٢٩	المشاريع الإنمائية الواردة في الخطة الخمسية	٢ - ٨
١٢٩	المشاريع الزراعية	١ - ٢ - ٨
١٣٠	المشاريع الانتاجية	٢ - ٢ - ٨
١٣٣	مشاريع الخدمات الاجتماعية	٣ - ٢ - ٨
١٣٥	مشاريع المواصلات	٤ - ٢ - ٨
١٣٧	النتائج والتوصيات	الفصل التاسع:
١٣٩	النتائج	١ - ٩
١٤٢	التوصيات	٢ - ٩
١٤٣	الإجراءات والمقترفات	١ - ٢ - ٩
١٤٥	الملاحق	
١٥٧	المراجع	

قائمة الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
١٦	التركيب الحضري والريفي للسكان في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	١ - ١
١٨	توزيع السكان حسب الفئات العمرية في الوحدات التنموية في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	٢ - ١
١٩	متوسط حجم الأسرة حسب الوحدات التنموية في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	٣ - ١
٢٠	توزيع السكان حسب الجنس وحسب الوحدات التنموية في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	٤ - ١
٢١	اعداد المهاجرين داخلياً وخارجياً حسب الوحدات التنموية في اقليم المفرق للعام ١٩٨٧	٥ - ١
٢٦	توزيع الأفراد حسب الوحدات التنموية والمؤهل العلمي في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	١ - ٢
٢٨	اعداد الطلبة في المراحل التعليمية في اقليم المفرق للعام ١٩٨٧	٢ - ٢
٢٨	اعداد الطلبة حسب المراحل والجنس في الوحدات التنموية في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	٣ - ٢
٢٩	اعداد المدارس حسب المرحلة التعليمية في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	٤ - ٢
٢٩	اعداد المدارس المختلطة والغرف الصفية حسب الوحدات التنموية في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	٥ - ٢
١٨	اعداد المعلمين حسب الوحدات التنموية في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	٦ - ٢
٣١	نسبة الطلبة إلى الغرف الصفية والمعلمين حسب الوحدات التنموية في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	٧ - ٢
٣٣	أنواع المرافق الصحية في محافظة المفرق لعام ١٩٨٧	٨ - ٢
٣٣	المهن الطبية في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	٩ - ٢
٣٤	توزيع المهن الطبية في الوحدات التنموية في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	١٠ - ٢
٣٥	المعونة النقدية المتكررة المقمنة من صندوق المعونة الوطنية للسكان في محافظة المفرق لعام ١٩٨٧	١١ - ٢
٣٨	برامج الجمعيات الخيرية وخدماتها في الوحدات التنموية في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	١٢ - ٢
٤٠	مساعدات التنمية الاجتماعية للمدن الرئيسة في الاردن لعام ١٩٨٦	١٣ - ٢
٤١	أنواع الابنية وتوزيعها في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	١٤ - ٢
٤١	مساحة الابنية حسب أنواعها في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	١٥ - ٢
٤٣	ملكية المساكن في الوحدات التنموية لاقليم المفرق لعام ١٩٨٧	١٦ - ٢
٤٤	اعداد العائلات حسب نوع الغرف والوحدات التنموية في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	١٧ - ٢
٥٠	أطوال الطرق المعبدة في محافظة المفرق لعام ١٩٨٧	١ - ٣
٥١	اعداد العائلات في الوحدات التنموية حسب وسائل النقل المستخدمة في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	٢ - ٣

٥١	٢ - ٣ مقارنة تعرفة الباصات العامة والسيارات العامة للنقل من والى المفرق في عام ١٩٨٧
٥٣	٤ - ٣ عدد السيارات الخاصة في محافظات المملكة لعام ١٩٨٦
٥٤	٥ - ٣ مكاتب التكاسي في محافظة المفرق لعام ١٩٨٧
٥٥	٦ - ٣ نسبة نمو المركبات في محافظة المفرق مقارنة بالأردن للأعوام ١٩٨٧ - ٨٢ - ولغاية ١٩٨٧
٥٧	٧ - ٣ أعداد مراكز مختلف الخدمات التي تقدمها وزارة المواصلات حسب الوحدات التنموية في إقليم المفرق لعام ١٩٨٧
٥٩	٨ - ٣ أعداد المشتركون بالخدمة الهاشمية في محافظة المفرق حسب الوحدات التنموية وأنواع الاشتراكات لعام ١٩٨٧
٦٠	٩ - ٣ كميات المياه المتوقع تطويرها حتى عام (٢٠٠٠) بمباني الأمتار الكلية حسب استخداماتها في المملكة
٦١	١٠ - ٣ أعداد العائلات حسب مصادر المياه المستخدمة في الوحدات التنموية في محافظة المفرق لعام ١٩٨٧
٦٢	١١ - ٢ كميات المياه المباعة في محافظة المفرق لعام ١٩٨٧
٦٤	١٢ - ٢ أعداد العائلات حسب استخدامها لمصدر الطاقة والوحدات التنموية في إقليم المفرق لعام ١٩٨٧
٧١	٤ - ١ متوسط الدخل السنوي للفرد في الوحدات التنموية في إقليم المفرق لعام ١٩٨٧
٧٢	٤ - ٢ عدد العائلات والأفراد في وحدات المفرق التنموية والذين يقل معدل دخل الفرد عن (٣٠٠) و (٢٧٠) و (١٠٠) دينار سنويًّا
٧٣	٤ - ٣ معدل دخل الفرد الشهري حسب مصادر الدخل والوحدة التنموية في إقليم المفرق لعام ١٩٨٧
٧٥	٤ - ٤ معدل الإنفاق الشهري للفرد على أوجه الإنفاق في الوحدات التنموية لاإقليم المفرق
٧٥	٤ - ٥ نسبة ما تتفقة العائلة على أوجه الإنفاق من معدل الإنفاق الكلي في الوحدات التنموية لاإقليم المفرق لعام ١٩٨٧
٨٠	٥ - ١ عدد العاملين حسب المجموعات المهنية الرئيسية والجنس في إقليم المفرق لشهر ١١/١٩٨٧
٨١	٥ - ٢ توزيع القوى العاملة في محافظة المفرق حسب المستوى التعليمي والقطاعات المهنية في إقليم المفرق لعام ١٩٨٧
٨٢	٣ - ٥ توزيع السكان حسب الوحدات التنموية والمجموعات المهنية في إقليم المفرق لشهر ١١/١٩٨٧
٨٤	٤ - ٥ العاطلون عن العمل حسب المهنة المتوقعة والسابقة
٨٤	٥ - ٥ معدلات البطالة والمشاركة الاقتصاد للسكان حسب الوحدة التنموية في إقليم المفرق لعام ١٩٨٧

٨٦	أسباب البطالة وتوزيعها حسب الوحدات التنموية في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	٦ - ٥
٨٧	فترة البطالة بالأشهر للعاطلين عن العمل في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	٧ - ٥
٨٧	عدد العمال غير الاردنيين حسب جنسياتهم في محافظة المفرق لعام ١٩٨٧	٨ - ٥
٨٨	عدد الأفراد الباحثين عن عمل في الوحدات التنموية حسب أماكن البحث عن عمل لعام ١٩٨٧	٩ - ٥
٨٩	توزيع العاطلين عن عمل حسب الجنس والمستوى التعليمي في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	١٠ - ٥
٩٤	عدد العائلات التي تعمل بالزراعة حسب المساحة المزروعة ونوع الزراعة وطريقتها في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	٦ - ٦
٩٥	عدد العائلات حسب طريقة زراعة الأرض والوحدات التنموية	٢ - ٦
٩٩	توزيع الأراضي غير المستغلة حسب حجم الملكية وعدد العائلات لعام ١٩٨٧	٢ - ٦
٩٧	أسباب عدم استغلال الأراضي حسب العائلات في الوحدات التنموية	٤ - ٦
٩٩	مساحة وانتاج المحاصيل الحقلية في محافظة المفرق لسنة ١٩٨٧	٥ - ٦
٩٩	المساحة المزروعة والمحصودة ومعدل انتاجه وانتاج المحاصيل بالطن في محافظة المفرق لسنة ١٩٨٦	٦ - ٦
١٠٠	مساحة ومعدل انتاج المدارات في محافظة المفرق لسنة ١٩٨٦	٧ - ٦
١٠١	مساحة وانتاج الخضروات الشتوية والعينية في محافظة المفرق لسنة ١٩٨٧	٨ - ٦
١٠٣	مساحة وعدد ومعدل انتاج الاشجار المثمرة في محافظة المفرق لسنة ١٩٨٦	٩ - ٦
١٢٧	مساحة وانتاج الاشجار المثمرة في محافظة المفرق لسنة ١٩٨٧	١٠ - ٦
١٠٦	قيمة ونسبة القروض في الاردن والمفرق لسنوات ١٩٨٧، ٧٩، ٧٣	١١ - ٦
١٠٧	قيمة القروض بسندات للمفرق والاردن لعام ١٩٨٦	١٢ - ٦
١٠٧	قيمة الديون حسب الملكية الزراعية للمقترضين لسنة ١٩٨٦ في الاردن والمفرق	١٣ - ٦
١٠٨	نسبة القروض الى الانتاج الزراعي والحيواني في الاردن ككل والمفرق ١٩٨٦	١٤ - ٦
١٠٩	اعداد الثروة الحيوانية في محافظة المفرق لعام ١٩٨٧	١٥ - ٦
١١٠	اعداد مزارع الدجاج في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	١٦ - ٦
١١٤	أبار المياه المكتشفة في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧	١ - ٧
١١٤	تكليف مشاريع مياه الوحدات التنموية خلال الأعوام من ٨٦ - ٩٠	٢ - ٧
١١٥	مخصصات استثمارات مشاريع مياه الشرب والانفاق الفعلي على مشاريع المياه للأعوام من ٨٦ - ٩٠ (بالآلاف دينار)	٣ - ٧
١١٩	مشاريع التأهيل للإسر وتتكليفها في محافظة المفرق لعام ١٩٨٧	٤ - ٧
١٢٨	مشاكل سكان اقليم المفرق كما يراها السكان لعام ١٩٨٧	١ - ٨
١٢٩	مقترنات السكان لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي	٢ - ٨
١٣١	مشاريع الصناعة في منطقة المفرق لعام ٨٦ - ٩٠	٣ - ٨
١٣٢	مشاريع الصناعة في منطقة الباذية التنموية لأعوام ٨٦ - ٩٠	٤ - ٨
١٣٢	المشاريع الرأسمالية لقطاع الصناعة والتعددين في اقليم المفرق للأعوام ٨٦ - ٩٠	٥ - ٨

مقدمة

انتهت كثيرون من الدول النامية التخطيط الإقليمي كمدخل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وكوسيلة للتوزيع عوائد التنمية على الأقاليم وتحقيق مزيد من المساواة الاجتماعية واتخاذتها وسيلة لحفظ القدرات الاقتصادية وزيادة مشاركتها في جهود التنمية الوطنية الشاملة.

وتعتمد التنمية الإقليمية إلى حد كبير على الموارد البشرية والاقتصادية المتاحة في الإقليم، مما يتطلب معرفة وافية بالواقع الاجتماعي والاقتصادي للإقليم كي يمكن من وضع السياسات التطويرية والتنموية للنهوض بالمستويات القائمة. وإذا ما أرادت التخطيط والتنمية الإقليمية النجاح في تحقيق أهدافه فإن اعتماده على واقع المعلومات الاجتماعية والاقتصادية يصبح ضرورة أساسية، وميزة من مميزات التخطيط الجديد، إضافة إلى أن المعلومات السكانية والاجتماعية والاقتصادية من أهم الأوليات لوضع السياسات التنموية الإقليمية. فالاعتماد على واقع المجتمع الإقليمي اقتصادياً واجتماعياً يعزز القرارات الهدافة، ويساعد في رسم الأهداف الواقعية للتنمية وبالتالي إمكانية تحقيقها.

من هنا جاءت أهمية دراسة الواقع الاقتصادي والاجتماعي للوحدات التنموية في منطقتى المفرق والبدية الشمالية لابراز الحقائق الأولية عن المجتمع المحلي في المفرق والتعرف على خصائصه الاجتماعية والاقتصادية كلبننة أساسية في بنى التخطيط والتنمية الإقليمية ومساهمة جزئية من المؤسسات العلمية والباحثين في رفد الخطط والسياسات التنموية بمعلومات وحقائق يسترشد بها متذبذبو القرارات الاقتصادية والسياسية.

وعلى الرغم من توفر بعض الحقائق الأساسية عن بعض الأقاليم التنموية في الأردن واقعها الاقتصادي والاجتماعي، إلا أنه يعوز تلك المعلومات في كثير من الأحيان التنظيم، وتقتصر إلى جانب كثيرة ضرورية لوضع الخطط التنموية وأهدافها. فالدخل والإنفاق مثلاً والعملة والبطالة هي متغيرات على جانب كبير من الأهمية لا تتوفر عنها المعلومات الكافية خاصة فيما يتعلق بالأقاليم التنموية. إضافة إلى أنه لا توجد دراسة واحدة تبحث في الواقع الاقتصادي والاجتماعي للوحدات التنموية في الإقليم الواحد من حيث الخدمات الاجتماعية، والواقع السكاني والبنية التحتية، والواقع الاقتصادي والعملة والبطالة.

لذلك، فإن هدف هذه الدراسة هو التعرف على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في إقليم المفرق بوحداته التنموية، بما في ذلك الخصائص السكانية والاجتماعية للوحدات التنموية والخدمات والدخل والإنفاق والعملة. ولا تحاول هذه الدراسة اجراء ربط سببي بين متغيرات هذا الواقع أو آثاره المستقبلية ولا تحاول رسم خطة تنمية او وضع توجهات اقتصادية واجتماعية للتنمية الإقليمية. إنما نقدم توصيات يسترشد بها القرار السياسي والاقتصادي على ضوء ما تجده الدراسة في الوضع القائم والواقع الحالي. وأيًّا كان فإن هذه الدراسة كواحدة من سلسلة دراسات اجتماعية واقتصادية كثيرة اجريت الباحث ببعضها ستكون أساساً لدراسة قادمة عن التنمية الإقليمية في الأردن، كواقع وطموح ورافداً للباحثين في المستقبل في تقييم جهود التنمية الإقليمية ورصد التوجهات الاجتماعية والاقتصادية للسكان في الأقاليم التنموية المختلفة ضمن الإطار التنموي الشامل.

لحة موجزة عن اقليم المفرق

تقع محافظة المفرق في الواجهة الشمالية الشرقية من الأردن، وتحد كل من سوريا والعراق والسودان، وتقدر مساحة اقليم المفرق بـ ٢٦٦٣ كم أي ما يساوي ٢٧٪ من المساحة الكلية للمملكة الأردنية. وقد بلغ عدد السكان في الأقليم لعام ١٩٨٧ (١٠١٧٠) نسمة، وبذلك تكون الكثافة السكانية ٣٨ شخص/كم^١. وتتفاوت الكثافة السكانية إلى حدودها الدنيا في منطقة الباذلة الشمالية والتي تشكل ٨٠٪ من المساحة الكلية للأقليم لتصل إلى (١) كم^٢، وقد بلغ عدد التجمعات السكانية في المحافظة (١٤٩) تجمعاً وتضم منطقة الباذلة الشمالية (٧٣) تجمعاً سكانياً يشكلون حوالي ٧٪ فقط من مجموع السكان في الأقليم، ويتميز اقليم المفرق بتباعد التجمعات السكانية وقلة عدد السكان حيث هناك (١٠٨) تجمعات سكانية في الأقليم يقل عدد سكانها عن (٥٠٠) نسمة أي ما يعادل ٧٪ من مجموع التجمعات السكانية الكلية.

وتشكل مدينة المفرق وحدها ٣٧٪ من مجموع السكان، بينما توجد ٤ تجمعات سكانية يتراوح عدد سكانها بين (٢٥٠٠) - (٥٠٠٠) نسمة وهذه لا تتجاوز ٥٪ من مجموع سكان الأقليم.

وتشير المعلومات الاحصائية الرسمية المتوفرة إلى أن عدد سكان الأقليم بلغ في عام ١٩٨٥ (٩٥٤٧٠) نسمة، وإذا استثنينا سكان مدينة المفرق فإن عدد سكان الأقليم يبلغ حوالي (٧٠٠٠) الف نسمة.

ويتصف اقليم المفرق بالمناخ الصحراوي فيما عدا المناطق الغربية من الأقليم حيث المنطقة شبه صحراوية، وهي منطقة زراعية رعوية في غالبيتها. ويعتمد الأقليم بكامله على مياه الأمطار المطيرة والزراعة والتي حيث يعتمد غالبية السكان على الزراعة والرعى في حياتهم، إضافة إلى العمل في القطاع الحكومي والأعمال الخاصة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الخصائص السكانية والاجتماعية والاقتصادية لسكان اقليم المفرق، وذلك لتحديد المشكلات التي يعاني منها سكان الأقليم وبهدف وضع البرامج والخطط لحل المشكلات التي يواجهونها وخاصة تلك التي تهدف إلى رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والخدمي لسكان الأقليم. وللتغذية التوجيه الحديث نحو التخطيط والت التنمية الأقليمية في الأردن.

وقد ركزت الدراسة بشكل دقيق على الواقع الاقتصادي في اقليم المفرق التنموي، والتعرف على حجم البطالة وأسبابها، مستوى الفقر في المنطقة، كذلك اهتمت الدراسة بالتعرف على مستوى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية المتوفرة للكسان والثروة الزراعية والحيوانية المتوافرة، ومن ثم تقديم مقترنات تهدف إلى النهوض بالمستويات الاقتصادية والاجتماعية لسكان المنطقة. ويمكن إجمال أهداف الدراسة تفصيلياً بما يلي:

١. التعرف على الخصائص السكانية والديمغرافية لأقليم المفرق ووحداته التنموية.
٢. دراسة الواقع الاجتماعي للسكان ومدى توفر الخدمات التعليمية والصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى، كالسكن، والمياه، والكهرباء، والمواصلات والنقل.
٣. دراسة الواقع الاقتصادي للسكان وتحديد معدل ندخل الفرد والتعرف على مصادر الدخل وأوجه الإنفاق في الوحدات التنموية.
٤. تحديد حجم القوى العاملة فعلاً حسب المجموعات المهنية وعدد العاطلين عن العمل وتوزيعهم، وأسباب البطالة وأماكن البحث عن عمل وكذلك العمالة الوافدة في الوحدات التنموية.
٥. تقديم مقترنات للتغلب على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في الوحدات التنموية.

منهجية الدراسة:

شملت الدراسة سكانإقليم المفرق ووحداته التنموية الواردة في خطة تنمية إقليم المفرق الخمسية ١٩٨٦ - ١٩٩٠. وقد تم استثناء مدينة المفرق من الدراسة نظراً لخصائصها الاجتماعية والاقتصادية المتميزة عن الوحدات الإقليمية الأخرى، وكذلك تم استثناء وحدة الخالدية التنموية لسبعين رئيسين هما:

١. إن الدراسة الأولية لتدريب الباحثين تمت على الوحدة المذكورة.

٢. الوحدة التنموية تتميز بقطاع زراعي وانتاجي متخصص في المحافظة ومعظم اتصالها مع محافظة الزرقاء مما سيؤدي إلى عدم دقة المعلومات فيها لو تم املاج كل من المفرق والخالدية في الدراسة.

وقد شملت الدراسة على (١٣) وحدة تنموية وبواقع (٨١) تجمعاً سكانياً منها (٦١) تجمعاً يزيد مجموع عدد السكان فيها عن (٢٥٠) نسمة و (٢٠) تجمعاً سكانياً يبلغ عدد السكان فيها ما بين ١٥٠ - ٢٥٠ نسمة. وقد تم اجراء مسح احصائي لعينة عشوائية من التجمعات السكانية بلغت نسبتها ١٨٥٪ من السكان القاطنين في التجمعات السكانية حيث بلغ عدد الأفراد فيها وقت اجراء التعداد (٦٧٧٣٨) نسمة وبذلك يكون عدد الأفراد المشمولين بالدراسة (١٢٥٠٥) فرداً وعدد العائلات التي شملها المسح الميداني (١٥٩٠) عائلة أي بمعدل (٧٨٧) فرداً لكل (١٠٠) أسرة، بينما بلغ عدد العائلات في مجتمع الدراسة即 (٨١) تجمعاً سكانياً حوالي (١٠٧٤) عائلة.

وقد شارك في جمع البيانات (٣٢) باحثاً كان منهم (١٢) باحثاً من سكانإقليم المفرق ووحداته التنموية والذين يعرفون طبيعة المنطقة وسكانها. هذا وقد تم تدريب الباحثين لمدة شهررين على اجراء المسوحات الاقتصادية والاجتماعية الميدانية، كما وتم تدريسيهم ميدانياً لمدة ثلاثة أيام في وحدة الخالدية، بعض قرى مدينة المفرق.

اما استماراة التعداد فتحتوي على ٢٣ سؤالاً وتقع في ٨ صفحات، وهي استماراة معدلة لتلك التي استخدمها الباحث في دراسة الواقع الاقتصادي والاجتماعي لسكان مخيم البقعة وذلك التي أعدتها الجمعية العلمية الملكية لدراسة منطقةبني حميدة، وتضمنت استماراة المسح مجموعة من الأسئلة تتعلق بالخصائص الديموغرافية للسكان كعدد أفراد العائلة وال عمر والجنس والمستوى التعليمي والمهني والمهاجرين داخل الأردن وخارجها. وقد جمعت المعلومات حول هذه الأسئلة عن كل فرد من أفراد الأسرة.

وتضمنت الاستماراة أيضاً معلومات احصائية تتعلق بالأسرة بشكل عام كالدخل ومصادره والإنفاق وأوجهه والثروة الزراعية والظروف السكنية ومصادر المياه والطاقة واستخداماتها والنقل والمواصلات، وشملت الاستماراة على معلومات عن البطالة وأسبابها والعملة الأجنبية اضافة الى المشكلات التي يعاني منها سكان الوحدات التنموية واقتراحاتهم. وبالاضافة لذلك، فقد تم جمع المعلومات الاحصائية الضرورية من المصادر الثانوية على مستوى المحافظة والمصادر الرسمية الأخرى.

المشكلات التي واجهت الدراسة:

من أهم المشكلات التي تواجه المسوحات الاحصائية هي الحصول على بيانات دقيقة من السكان، وقد تم وضع احتياطات عديدة لتجنب هذه المشكلة في الدراسة كسهولة الاستبيان وتصميمه والاسلوب في اجراء التعداد وتدريب الباحثين عملياً الا ان مشكلة اعطاء بيانات غير دقيقة بقيت اهم المشكلات التي اعتبرت سبيل الدراسة. وقد برزت هذه في:

١. عند السؤال عن معدل دخل الأسرة الشهري فقد امتنع عدد لا يأس به من الأسر عن الاجابة عن هذا

- السؤال، وقد تم استبعاد (٢٢) استثناء من الاستبيانات التي اشتبه بالمعلومات الواردة فيها.
٢. في السؤال الخاص بالاتفاق، تبين ان هناك عدداً من الاسر لم تجب بالرقم الخاص بالاتفاق والذ تم استثناء الاسر التي لم تجب على هذا السؤال وبلغ عددها (١٢) اسرة.
 ٣. هناك بعض الاشخاص العاملين فعلاً خاصة في الزراعة او الاعمال (ال LIABILITY) لم يبيّنوا مهنتهم مما ادى الى انخفاض عدد العاملين فعلاً او انهم لم يكونوا يعملوا وقت التعداد مما ادى الى ارتفاع معدلات العاطلين عن العمل.

وقد تم تلافي مشكلة الحصول على معلومات دقيقة خاصة عن النواحي المالية المتعلقة بالدخل والاتفاق في وسائل مختلفة، كالتأكيد من صحة البيانات عند تعبئة الاستماراة بالعودة الى اعادة طرح بعض الأسئلة بعد الانتهاء من تعبئة الاستماراة. وكذلك في اعداد الاستماراة ذاتها حيث تضمنت اسئلة متداخلة تبين وجود أي خلل بالاجابة على اسئلة أخرى، اضافة الى تدريب الباحثين على طرح اسئلة ثانية للأسرة كمصادر تغطية الانفاق في حالة تلوجه على الدخل او كيفية تسديد حسابات الانفاق مما ادى الى زيادة درجة الصحة في اعطاء معلومات دقيقة اضافة الى انه تم استثناء تلك المشكوك فيها.

وتتناول الدراسة الواقع الاجتماعي والاقتصادي لإقليم المفرق في تسعة فصول:

١. يناقش الفصل الأول الخصائص الديمغرافية والسكانية في القليم، كالتركيب الريفي والحضري وحجم الأسرة والهجرة الداخلية والخارجية حسب الوحدات التنموية في القليم.
٢. والفصل الثاني يناقش الخدمات الاجتماعية في إقليم المفرق ووحداته التنموية والمتمثلة في الخدمات التعليمية والصحية اضافة الى المعونة الاجتماعية والاسكان.
٣. ويقدم الفصل الثالث خدمات البنية التحتية، الطرق، المياه، الكهرباء، والاتصالات السلكية واللاسلكية وتوفيرها في الوحدات التنموية في إقليم المفرق.
٤. ويغطي الفصل الرابع الواقع الاقتصادي لسكن القليم بوحداته التنموية وخاصة ما يتعلق بواقع الفقر ومصادر الدخل وأوجه الإنفاق.
٥. ويغطي الفصل الخامس واقع القوى العاملة والبطالة في الوحدات التنموية في إقليم المفرق وبالتحديد العاملون والعاطلون عن العمل والمشاركة الاقتصادية للعملة وأسباب البطالة ومدتها.
٦. ويغطي الفصل السادس واقع الثروة الزراعية والحيوانية في إقليم المفرق من حيث استغلال الاراضي وعدم استغلالها وأسباب عدم الاستغلال، كما ويتطرق الى القروض الزراعية والملكية في إقليم المفرق اضافة الى الثروة الحيوانية المتوفرة في القليم.
٧. يغطي الفصل السابع المشاريع التنموية المقيدة و تلك التي تحت التنفيذ في وقت اجراء الدراسة في إقليم المفرق ويتطرق الى مشاريع تنمية الخطة الخمسية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ وما تم تفيذه خلال الخطة سواء كان جزءاً منها ام لم يكن اضافة الى المشاريع التي لم يتم تفيذه.
٨. يتناول الفصل الثامن مقترنات تحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي في إقليم المفرق. وقد تناول الفصل هذا الموضوع على جزئين. يتناول الجزء الأول المشاكل التي يعاني منها السكان ومقترناتهم لحلها بينما يتناول الجزء الآخر المقترنات والمشاريع الواردة في خطة التنمية الخمسية والتي لم تنفذ بعد.
٩. يتناول الفصل التاسع نتائج الدراسة ويقدم ملخصاً لها كما ويقدم عدداً من المقترنات لتحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي والتي نتجت بجزء منها عن الدراسة.

الفصل الأول

الخصائص الديموغرافية لإقليم المفرق

الخصائص الديمغرافية لسكان اقليم المفرق

يتناول هذا الجزء الخصائص الديمغرافية للسكان في اقليم المفرق بوحداته التنموية ويركز على الخصائص الحضرية والريفية لاقليم المفرق، والتوزيع السكاني حسب فئات العمر ومتوسط حجم العائلة والهجرة الداخلية والخارجية.

١- التركيب الحضري والريفي:

بلغ عدد سكان اقليم المفرق، حسب الاحصاءات الرسمية لعام ١٩٨٧ (١٠١٩٧٠) نسمة وعدد التجمعات السكانية (١٤٩) تجتمعاً سكانياً. وتقدر مساحة المحافظة بـ ٢٦٦٦٣ كم^٢ أي ما يساوي ٢٢٪ من المساحة الكلية للمملكة وبذلك تكون الكثافة السكانية ٨٣٢ / كم^٢، وتتنفس هذه النسبة لتصل الى ١ / كم^٢ في منطقة البادية الشمالية والتي تضم (٣٣) تجتمعاً سكانياً. وتشكل مساحة البادية الشمالية ٨٠٪ من مساحة المحافظة الكلية بينما يبلغ عدد السكان في المنطقة ٧٪ فقط من مجموع سكان اقليم المفرق التنموي. وهناك (١٠٨) تجمعات سكانية من المجموع الكلي للتجمعات السكانية في الاقليم يقل عدد سكانها عن (٥٠٠) نسمة أي ما يعادل ٧٢٪ من مجموع التجمعات السكانية. وتشكل مدينة المفرق وحدها ٢٧٪ من مجموع السكان الكلي في الاقليم. وهناك ١١ تجمعات سكانية يتراوح عدد سكانها بين ٢٥٠١ ... ٥٠٠٠ نسمة وهذه لا تتجاوز نسبتها ٥٪ من مجموع السكان الكلي^٢.

وعلى الرغم من وجود (٤) تجمعات سكانية يزيد سكانها عن (٢٥٠١) فإن الصفة الغالبة على السكان هي التركيبة الريفية، باستثناء مدينة المفرق فإن بقية التجمعات السكانية بما فيها التجمعات السكانية الاربعة تتصرف بكونها ريفية. وبالنظر الى جدول (١-١) نلاحظ التقارب بين عدد سكان الوحدات التنموية في منطقة المفرق بينما يتزايد التباعد بين عدد السكان في منطقة البادية الشمالية ليصل أدنى حد له في وحدة دير الكهد التنموية (١٥٣٩) نسمة وأكبر تجمع سكاني في منطقة البادية الشمالية هو سما السرحان، وتتميز التجمعات السكانية في اقليم المفرق بصغر حجم السكان الكلي في التجمع الواحد، وتبعد التجمعات السكانية وتباعدها عن بعضها البعض.

وبالرغم من المخاوف التي يبديها بعض الكتاب عن التضخم السكاني نتيجة للزيادة في معدلات النمو السكاني وتحسين الخدمات الصحية^٣، فإن حجم السكان وكثافته لا يزال عاملاً رئيسياً في تطوير المستوى الاقتصادي وزيادة فعاليته. وما دام العدد السكاني قليل نسبياً ومبغشاً فإن هذا وبالتالي يخلف عرض العملة وقلة الطلب وبالتالي فإن القدرة الانتاجية للسكان تكون قليلة نسبياً. ويشكل هذا أحد ذاته مشكلة تنمية وسكنانية لا تقل أهمية عن المخاوف الكامنة في التضخم السكاني ومشاكله التنموية^٤ كما يلاحظ في اقليم المفرق.

جدول رقم (١-١)
التركيب الحضري والريفي للسكان في القليم المفرق لعام ١٩٨٧

نسبة سكان التجمع للمحافظة	العدد الكلي لسكان التجمعات	عدد التجمعات السكانية	الوحدة التنموية	المنطقة التنموية
٥٤	٤٥٠٧٨	١٢	١. المفرق	المفرق
٥٥	٥٦٨	٧	٢. للذئبة	
٧٩	٧٣٧	٢٢	٣. رجاب	
٦٧	٦٢٧	١٧	٤. بلعما	
٦٨	٦٣٧	٥	٥. الخالدية	
٧٤	٦٩١	١٣	٦. الحمراء	
٧٠	٦٥٦	٨	١. سما السرحان	البادية الشمالية
٤٣	٤٠٣	٩	٢. الباعجم	
٣٢	٣٠١	٦	٣. أم الجمال	
٤٣	٤٠١	٨	٤. صبحا	
٤٨	٤٥٧	١٢	٥. أم القطرين	
٦١	١٥٣	١٠	٦. دير الكهف	
٤٨	٤٥٤	١٥	٧. الصالحية	
٢٧	٢٥٨	٥	٨. الرويشد	

* باستثناء مدينة المفرق والبالغ عدد سكانها (٢٥٤٦٦) شخصاً.
المصدر: المسح الميداني

وما ينطبق على الوحدات التنموية ينطبق على المحافظة كلها حيث تتسق بغير حجم مساحتها النسبي وقلة كثافتها السكانية ويشكل هذا الوضع السكاني المتباين والمتغير بغير الحجم مشكلة سكانية وتنمية في أن واحد ويمكن تلخيصها في:

١. التوزيع غير المتوازن للسكان بسبب قلة الحجم والكثافة مما يشكل عائقاً لجهود التنمية وتطوير الخدمات نظراً لارتفاع كلفتها وتوزيعها إلى التجمعات السكانية البعيرة.
٢. فراغ المنطقة من الحجم السكاني الملائم يؤدي إلى عدم توفر العنصر البشري اللازم للتنمية وبالتالي سوء توزيع في القوى العاملة والانتاج في الأقليم.
٣. صغر الحجم السكاني والتوزيع الجغرافي للسكان لا يتناسب بالمتطلبات الاقتصادية الازمة ل توفير الخدمات وتنوعيتها وكذلك فإن صغر حجمه واتساع الرقعة الجغرافية يتبعه التجمعات السكانية وقلة عدد سكانها يعرقل عملية توفير الخدمات العامة الاجتماعية والصحية بالمستوى والحجم المطلوب للسكان. فقلة الطلب على تلك الخدمات وكلفتها العالمية يعتبران محدودين أساسيين من محدودات عملية التنمية الإقليمية في محافظة المفرق، أضف لذلك قلة المصادر المحلية المتاحة في الأقليم والفاوت النسبي في تغطية الخدمات للمناطق التنموية ووحداتها.

١- توزيع السكان حسب فئات العمر:

تشير معظم الدراسات السكانية في الأردن إلى أن الصفة السكانية الغالبة على المجتمع الأردني هو كونه مجتمع فتى^١، وبالنظر إلى التركيب العرقي لسكان القليم المفرق حسب العمر نلاحظ أن هذه الصفة موجودة أيضاً مع اختلاف في نسبتها. ففي القليم المفرق بلغت نسبة من هم دون الخامسة عشرة من العمر ٥١% من المجموع الكلي للسكان بينما بلغت من هم دون سن العشرين ٣٦% من مجموع السكان. كما هو واضح في جدول (١ - ٢).

وبلغت نسبة من هم دون سنة ٦٠ حوالي ٧٩% من مجموع السكان في القليم حيث بلغت نسبة من هم بين سن (٢٠ - ٦٠) حوالي ٤٣% من المجموع الكلي للسكان وذلك تبلغ نسبة من هم ٦٥ فأكثر ٤٢% من مجموع السكان، وهذه النسبة أقل بكثير نسبياً من نسبة الشيخ في الأردن ككل حيث بلغت ٤١% من مجموع السكان في الأردن.^٢

وإذا ما أخذنا بالتركيز العرقي حسب الجنس، نجد أن عدد الذكور في مختلف الفئات العمرية يفوق عدد الإناث. ويظهر من الجدول زيادة واضحة في عدد الذكور في جميع الفئات العمرية. وتشكل نسبة الذكور ٥٣% من المجموع الكلي للسكان، بينما بلغت نسبة الإناث ٤٦% من مجموع السكان، وهذا يتشابه مع نسبة الذكور والإناث في الأردن بشكل عام.

وبالنظر إلى الفتنة العمرية ٦٠ مما فوق نلاحظ أن عدد الذكور فيها يفوق عدد الإناث مما يشير إلى أن الذكور أكثر تعميراً من النساء. والنطء الغالب للتركيز العرقي للسكان هو التركيب الفتى وذلك كون نسبة عالية من السكان لا يزيد عمرها عن ١٥ سنة، ويتشابه هذا التركيب العرقي مع متوسط عدد السكان للفئات العمرية المذكورة في الأردن كما تشير التقديرات الرسمية لدائرة الاحصاءات العامة.

وفتنة العمرية من ١٥ - ٦٥ تشكل الفتنة التالية من حيث الأهمية لأن هم دون سن ١٥ حيث يشير ذلك إلى أن نسبة من يشكلون القوى العاملة هي عالية نسبياً تيأساً بعدد السكان. وتشكل الفتنة العمرية ٦٥ مما فوق نسبة متدنية، وهذه الفتنة هي المرشحة لقضم الضمان الاجتماعي.

وهذا الوضع السكاني، وبالرغم من تواجد نسبة قوى عاملة عالية نسبياً، وصغر الشريحة السكانية المرشحة للضمان الاجتماعي، وزيادة عدد الذكور الكلي من مجموع السكان، إلا أنه يتسبب في ظهور بعض المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية المهمة، والتي يمكن إيجازها في:

أ. يعتبر الارتفاع الكبير في عدد من هم دون سن الخامسة عشرة عبئاً كبيراً على العاملين.^٣ حيث أن سن العمل والاستقلال الاقتصادي النسبي للأفراد عادة ما يظهر بعد هذا السن، وهذا الوضع يزيد من نسبة الأعالة الفتية. وفيما إذا أضيفت لذلك عدد النساء المعاملات بتأثير العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في المنطقة حول عمل المرأة ومن هم فوق سن ٦٥ والبطالة الدائمة نجد أن نسبة الأعالة تصل إلى (٥:١) وهذه النسبة شبيهة بال معدل العام في الأردن ككل.

ب. زيادة نسبة الأعالة الكلي يؤدي إلى تحويل جزء كبير من دخول الأسر إلى اعالة الأفراد خارج سن العمل. وهذا الاستهلاك يكون على حساب الاستثمار الاقتصادي للعائلات.

ج. تدني مستوى المشاركة الاقتصادية للعملة وخاصة معدل اشتراك المرأة في القوى العاملة وهذا بدوره يؤدي إلى تدني الإناثية وزيادة الاستهلاك، حيث الغالبية العظمى من الإناث في محافظة المفرق تتوجه ل التربية الأطفال والإنجاب، ولا تعتبر فعلياً الشبيطة اقتصادياً للظروف والمعتقدات الاجتماعية.

جدول رقم (١) - (٣)
توزيع المكائن حسب الفئات العلمية في الوحدات التعليمية بالمفرق في عام ١٩٨٧

النسبةمن الصنف	المجموع من الصنف	العمر									
		٤٠-٥٦	٥٦-٦٢	٦٢-٦٨	٦٨-٧٤	٧٤-٨٠	٨٠-٨٦	٨٦-٩٢	٩٢-٩٨	٩٨-١٠٤	١٠٤-١١٠
أقل من ١٦ سنة	٩٥-٩٦	١	١	٠	٢	١	١	١	٢	١	٦
٩٦-٩٧	٩٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٩٧-٩٨	٨٦	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٩٨-٧٣	٨٥	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٧٣-٧٤	٧٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٧٤-٦٦	٧٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٦٦-٥٦	٦٥	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٥٦-٥٥	٥٥	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٥٥-٤٣	٤٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٤٣-٣٦	٣٦	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٣٦-٣١	٣١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٣١-٢٣	٢٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٢٣-١٦	١٦	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١٦-١١	١١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١١-٦	٦	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٦-٣	٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٣-٢	٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٢-١	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١-٠	٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

١ - ٣ متوسط حجم الأسرة:

أظهر التعداد ان متوسط حجم الأسرة في أقليم المفرق بلغ (٧٩) فرداً للأسرة الواحدة. وكما يظهر من الجدول (١ - ٣) فإن عدد الأسر المشمولة بالتلعداد بلغت (١٥٩٠) أسرة بلغ عدد أفرادها الكلي ١٢٥٠٥ فرداً. وتبين الدراسة ان متوسط حجم الأسرة في أقليم المفرق هو أكبر من مثيله في الأردن ككل او مقارنة مع مناطق ريفية اردنية أخرى. حيث بلغ متوسط حجم الأسرة في الأردن ١٦٧ فرد بينما بلغ مثلاً في منطقة بني حميدة ١٦٠ فرداً والبقة ١١٧ فرداً من المجموع الكلي للسكان على التوالي.^١. ويدل هذا على ارتفاع حجم الأسرة والإنجاب لدى الأسر في أقليم المفرق.

يرينا الجدول رقم (١ - ٣) متوسط حجم العائلة والبالغ (٩٦) لمجموع الوحدات التنموية، حيث كان أعلى متوسط حجم للأسرة في وحدة الحمراء ٨٨ وأدنى حجم للعائلة في الوحدات ام القطين، الصالحية، الرويشد، وبلغت ٦٦ وتتميز هذه الوحدات ببعدها عن المركز الإقليمي للمحافظة وتدني مستوى الخدمات الصحية فيها.

جدول (١ - ٣)
متوسط حجم الأسرة في الوحدات التنموية في أقليم المفرق لعام ١٩٨٧

الوحدة	العائلات التي شملها المسح	الأفراد المشمولين	متوسط حجم العائلة في الوحدة التنموية
المفرق	١١٥	٩٤٨	٨٢
المنشية	١٢٧	١٠٢٠	٨٠
رحاب	١٤٨	١٢٢٤	٨٣
بلعما	١٣٠	٩٩١	٧٦
الحمراء	٢١٩	١٨٨٦	٨٦
سما السرحان	١٩٣	١٥١٨	٧٩
الباعج	١٧٣	١٤١٨	٨٢
ام الجمال	٨٢	٥٨١	٧١
صيحا	١٤٢	١١٥٤	٨١
ام القطين	٩١	٦٠١	٦٦
دير الكهف	٣٧	٣٧٩	٧٥
الصالحية	٩٣	٦١٥	٦٦
الرويشد	٤١	٧٧	٦٦
المجموع	١٠٩٠	١٢٥٠٥	٧٩

المصدر: المسح الميداني

ويبيين التعداد ان عدد الأسر بلغ أقصى حجمه في الأسر التي تضم ما بين (٦ - ١٠) أفراد في العائلة الواحدة وتتناقص في الأسر التي يزيد عدد أفرادها عن ١٣ فرداً. ووجد ان هناك (٦٦) أسرة تضم فقط الزوج والزوجة أي ما نسبته ٤% من السكان، بينما وجد أن (٧٦) أسرة من المجموع الكلي تتكون من ثلاثة أفراد أي ما نسبته ١٤% من مجموع السكان.

١-٤ توزيع السكان حسب الجنس:

يتبيّن من الجدول (١-٤) أن نسبة الذكور تفوق الإناث في جميع الوحدات التنموية حيث بلغت نسبة الذكور ٥٤٪ من السكان والإناث ٤٦٪. وتفاوت هذه النسبة من وحدة لأخرى حيث بلغت أدنى حد لها بالنسبة للذكور في الصالحية ١٥٪ وأعلى نسبة لها في الرويشد ٥٦٪ من مجموع السكان.

جدول (١-٤)
توزيع السكان حسب الجنس في الوحدات التنموية في إقليم المفرق

الوحدة	ذكر	النسبة %	الثاني	النسبة %	المجموع	النسبة %
المفرق	٤٩٣	٥٢٠	٤٥٥	٤٨٠	٩٤٨	٤٨٠
المنشية	٥٥٨	٥٤٧	٤٦٢	٤٥٣	١٠٢٠	٤٥٣
رحاب	٦٥٥	٥٣٥	٥٦٩	٤٦٥	١٢٢٤	٤٦٥
بلعما	٥١٦	٥٢٤	٤٧٢	٤٧٦	٩٨٨	٤٧٦
الحرماء	١٠٠٢	٥٣١	٨٨٤	٤٦٩	١٨٦	٤٦٩
سما السرحان	٨٤٠	٥٥٣	٧٧٨	٤٤٧	١٥١٨	٤٤٧
الباعع	٧٦٨	٥٦٣	٦٢٠	٤٣٧	١٤١٨	٤٣٧
أم الجمال	٣٢٥	٥٥٩	٢٥٦	٤٤١	٥٨١	٤٤١
صبا	٦١٣	٥٣١	٥٤١	٤٦٩	١١٥٤	٤٦٩
دير الكهف	١٤٧	٥٢٧	١٣٢	٤٧٣	٧٧٩	٤٧٣
أم القطين	٦٣٣	٥٥٩	٣٦٨	٤٤١	٩٠١	٤٤١
الصالحية	٣٨٠	٥٠١	٣٧٧	٤٩٩	٦١٥	٤٩٩
الرويشد	١٥٣	٥٦٧	١١٧	٤٣٣	٢٧٠	٤٣٣
المجموع	٦٧٤٧	٥٦٠	٥٧٥٨	٤٦٠	١٢٥٠	٤٦٠

المصدر: المسح الميداني

ومن مقارنة متوسط أحجام الأسر في الوحدات التنموية نلاحظ ارتفاعاً في معدلاتها في التجمعات السكانية الكبيرة. وتتميز الأسر في إقليم المفرق بحجم كبير نسبياً وهذا مشابه ل معظم المناطق الريفية بالأردن إلا أن النسبة في المفرق أعلى منها في بقية مناطق المملكة والتي اجريت فيها دراسات مشابهة.

٦-٥ الهجرة:

تعتبر الهجرة من الأسباب المسؤولة عن نمو ونقص السكان في أي بلد أو إقليم وبالنسبة للمفرق فإن الهجرة تتخذ شكلين:

١. الهجرة الداخلية: وهي من قرى إقليم المفرق إلى المدينة المفرق أو لمدن أخرى في الأردن وهذا ما يسمى بالهجرة الداخلية أو هجرة الريف إلى المدينة. ومع غياب معلومات عن الهجرة من المناطق الأخرى إلى

اقليم المفرق، فإن الهجرة الداخلية اتخذت شكل التوجه من الوحدات التنموية في الاقليم الى المدينة او مدن أخرى في المملكة. ويمكن ان يعزى ذلك الى تدني مستويات المعيشة في الارياف ووجود فرص عمل أكبر في المدن وعدم توفر خدمات اجتماعية وصحية كافية.

جدول (٥ - ١)
اعداد المهاجرين داخلياً وخارجياً في الوحدات التنموية في اقليم المفرق لعام ١٩٨٧

الوحدة التنموية	عدد السكان	المهاجرون داخل الاردن	المهاجرون خارج الاردن	مجموع المهاجرين	النسبة الاجمالية للمهاجرين بالنسبة للوحدة الواحدة
المفرق	٩٤٨	٦	-	٦	١٧
المنشية	١٠٢٠	٣	٣٩	٣٣	٣١
رحاّب	١٢٢٤	١٢	٣٧	٣٩	٣٢
بلعما	٩٩١	٦	١٥	٢١	٢١
الحرماء	١٨٨٦	٣٦	١٦	٤٢	٤٢
سما السرحان	١٥١٨	٢٤	١٥	٣٩	٢٦
الباعج	٢٤١٨	٢٢	١٩	٤١	٢٩
ام الجمال	٥٨١	٥	١٢	١٧	٣٠
صباحا	١١٥٤	٢٥	١٢	٣٧	٣٢
ام القطين	٦٠١	١٣	-	١٣	٢٢
دير الكهف	٢٧٩	٢	١	٣	٧
الصالحية	٦١٥	٥	١	٦	١٠
الرويشد	٢٧٠	١	٣	٤	١٥
المجموع	١٢٥٠٥	١٤٤	١٦٦	٣١٠	٢٥

المصدر: المسح الميداني

وقد بلغ عدد المهاجرين من الوحدات التنموية الى المدن (١٤٤) مهاجراً اي ما نسبته ١٢٪ من سكان الوحدات التنموية (الريف) ويمثل هؤلاء من هاجروا واستقروا في مناطق داخل المملكة. وغادر معظم هؤلاء قراهم لسببين رئيسيين هما البحث عن العمل واستقرارهم بالقرب منه، وتدني مستويات المعيشة نتيجة تدني الدخول الاقتصادية. وكان معظم المهاجرين الداخليين هم من الوحدات التنموية الكبيرة حيث بلغ عددهم (١١٠) افراد اي ما نسبته حوالي ٧٦٪ من مجموع المهاجرين داخلياً، كما هو مبين في الجدول (١ - ٥).

٢. الهجرة الخارجية: أما الهجرة الخارجية فقد بلغ عدد المهاجرين لخارج المملكة (١٦٦) مهاجراً اي ما نسبته ٤٪ من مجموع السكان. وقد توزع معظم هؤلاء المهاجرين في منطقة الخليج العربي وليس من المتوقع ان يستقروا هناك بشكل دائم. ويعمل ثلث هؤلاء المهاجرين تقريباً في القوات المسلحة في تلك الدول، حيث بلغ عدد العاملين من هؤلاء المهاجرين في قوات تلك الدول (٤٦) فردأً كما دلت بذلك نتائج المسح الميداني.

هوامش الفصل الأول

١. دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٧.
٢. وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٠٠ - خطة التنمية القليم للفرق.
٣. اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، السكان والتنمية في الشرق الأوسط، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، بغداد ١٩٨٥.
٤. وزارة العمل والتنمية الاجتماعية - السياسات السكانية والتنمية في الوطن العربي - جمعية عمال المطبع التعاونية، عمان ١٩٨٦.
٥. اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، المرجع السابق ص ٤٩٩.
٦. دائرة الاحصاءات العامة، نتائج التعداد العام للمساكن والسكان ١٩٧٩، مجلد ٢ جزء ٢ من ٤٥٠ - ٥١٠.
٧. دائرة الاحصاءات العامة، نتائج التعداد العام للمساكن والسكان ١٩٧٩.
٨. اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، المرجع السابق.
٩. ياسر العدوان ونوري صادق، الواقع الاجتماعي والاقتصادي لسكان مخيم البقعة/ القليم البلقاء، الجمعية العلمية الملكية، عمان ١٩٨٨.

الفصل الثاني

الخدمات الاجتماعية في اقليم المفرق

الخدمات الاجتماعية

يتناول هذا الفصل الخدمات العامة في منطقة المفرق والبادية الشمالية، وسيتناول بالتحديد الخدمات التعليمية والصحية والمعونة الاجتماعية المتوفرة للسكان من مصادرها المختلفة إضافة إلى الإسكان والبنية، وسيتركز التحليل على مجالات الخدمة التعليمية، المدارس، الطلاب، والمعلمين وتوزيع الخدمات التعليمية والصحية بين الوحدات التنموية في أقليم المفرق.

٢ - ١ الخدمات التعليمية:

١. التعليم في أقليم المفرق:

على الرغم من التقديم التعليمي الحاصل في الأردن فإن أقليم المفرق لا زال يتميز بارتفاع أعداد الأميين بالنسبة لمجموع السكان حيث تشير بيانات التعداد إلى أن الأميين يشكلون ٦٧٪ من المجموع الكلي للسكان حيث بلغ عددهم ٢٠٤٢٠ فرداً. ويتنوع الأميين بنسب متفاوتة على الوحدات التنموية كما هي الحال بين التجمعات السكانية في تلك الوحدات. وكما هو ملاحظ من الجدول (١-٢) يتركز معظم الأميين في الوحدات التنموية الكبيرة في أقليم المفرق، وتبعاً لعدد السكان في التجمع الواحد. فيشكل مجموع الأميين في وحدات الباعج وسما السرحان، وأم الجمال، رحاب والمفرق أكثر من ١٥٤٥ فرداً أي حوالي ٤٣٪ من مجموع الأميين في جميع الوحدات التنموية في الأقليم.

ويلاحظ أن المستوى التعليمي الابتدائي، وهذا يشمل الذين يقرأون ويكتبون ولكن لم يتخطوا المرحلة الابتدائية أو لم ينهوا تلك المرحلة، يشكل أكبر نسبة من السكان حيث بلغ عددهم ٣٨٤٩ فرداً أي حوالي ٢٩٪ من مجموع السكان في كل الوحدات التنموية. ويتناول تمركز هذا المستوى التعليمي في نفس الوحدات التنموية التي يتركز فيها الأميين وقد يعود سبب ذلك إلى أن نسب سكان هذه الوحدات التنموية في الأقليم واعدادهم المطلقة تشكل نسبة عالية من مجمل السكان في أقليم المفرق.

وتشير هذه النتائج إلى أن أعداد الطلبة في المرحلة الابتدائية تشكل الغالبية العظمى من السكان حيث بلغوا ما نسبته ٢٩٪ أي أن ٣٨٤ فرداً ما زالوا طالباً في المرحلة الابتدائية من المجموع الكلي للسكان والبالغ ١٢٥٠٥ فرداً بينما بلغ عدد الأفراد دون ٦ سنوات ٢٤٥٠ طفل و يأتي حملة الشهادة الاعدادية بعد الابتدائية في المركز الثاني حيث بلغت نسبتهم ١٨٪ من مجموع السكان الكلي أو ما يعادل ٣٧٣٪ من السكان الذين تجاوزت أعمارهم ٦ سنوات.

وبمقارنة هذه الأرقام مع الأوضاع التعليمية في مناطق ريفية أخرى في المملكة كمنطقة بني حميدة،

بيان رقم (١٦) لسنة ٢٠١٣
تعديل الأفراد في إقليم المفرق حسب العدوان التعميقي والمليل العسكري

نلاحظ أن نسبة من هم في المراحل الابتدائية بين سكان بني حميدة ٣٧٪ بينما بلغت ٢١٪ في المراحلاعدادية. وبلغ عدد الذين أنهوا المراحل الثانوية في جميع الوحدات التنموية بالفرق حوالي ١٤٠٨ من مجموع السكان وبنسبة ١٣٪.

وتشير نتائج التعداد إلى تدني مستويات التعليم الأخرى في القليم المفرق قياساً بالمرحلة الابتدائية والاعدادية والثانوية، فبلغ عدد من يحملون مؤهلات جامعية (الدرجة الجامعية الأولى) (٢٢٢) فردًا من المجموع الكلي للسكان حيث شكل هؤلاء ما نسبته ٢٪ من مجموع السكان لمن هم فوق سن ٦ سنوات يلهم في المرتبة الثانية حملة الدبلوم المتوسط (كليات المجتمع) حيث بلغ عددهم ١٧٢ من المجموع الكلي للسكان. ومن الملاحظ بأن من أكملوا مستوى الماجستير والدكتوراه (يشمل الأشخاص الذين يحضروا الآن دراساتهم العليا) قليل نسبياً حيث بلغ ١٢،١٨ فرداً على التوالي.

٢- ٢- الطالب:

تشير الإحصائيات المتوفرة في مديرية التربية والتعليم في محافظة المفرق إلى أن عدد الطلبة في كافة المراحل التعليمية بلغ في العام الدراسي ١٩٨٨/٨٧ (٣٥٥٩٧) طالباً وطالبة يشكلون حوالي ٩٣٪ من مجموع الطلبة في المملكة منهم (١١٠٧) طالباً وطالبة في المدارس الحكومية في وحدة الخالدية التنموية وبذلك يكون عدد طلبة المفرق بدون الخالدية (٣٤٩٠) طالباً وطالبة، وتشير تلك الإحصائيات إلى أن مجموع الطلبة في مدينة المفرق وحدها بلغ ٨١١٧ طالباً وطالبة يشكلون ما نسبته ٣٠٪ من مجموع طلبة المحافظة، وبذلك يبلغ عدد الطلبة في القليم باستثناء مدينة المفرق ووحدة الخالدية حوالي (٢٨٩٩٤) طالباً وطالبة. وبلغ المجموع الكلي للطلبة الذكور ١٩٢٥٠ طالباً من مجموع إعداد الطلبة الكلي في القليم بينما بلغ عدد الطالبات ١٦٣٤٧ أي ما نسبته (٤٥٪) من مجموع الطالب في القليم المفرق بكامل وحداته التنموية. وبالنظر إلى عدد الذكور والإناث في سن التعليم من ١٩ - ٥ نجد بأن عدد الذكور يشكل ما نسبته (٥٢٪) من مجموع الطلبة مما يشير إلى أن اقبال الإناث على التعليم أقل من اقبال الذكور.

وبالنظر إلى الأرقام الواردة في جدول (٢-٢) يلاحظ أن (٣٣٥٦) طالباً وطالبة أي حوالي (٣٦٪) من مجموع الطلبة في الوحدات التنموية القليمية هم في المراحل الابتدائية منهم (٦٨٩) طالباً في وحدة الخالدية، بينما (٨١٦٤) طالباً وطالبة أي حوالي (٢٢٪) في المراحل الاعدادية منهم (٣٣٦) طالباً في وحدة الخالدية و (٤٠٨٧) طالباً وطالبة حوالي (٩٪) في المراحل الثانوية منهم (٩١) في الخالدية. بينما بلغ عدد الطلبة الثانوي المهني حوالي ٧٣٥ طالباً وطالبة أي نسبة ٢٪ من مجموع الطلبة. وكما يتضح من الجدول رقم (٢-٣) يشير توزيع الطلبة في الوحدات التنموية حسب الجنس، إلى أن الطلاب الذكور في المراحل الابتدائية (١١٩٥٥) طالباً أي حوالي ٥٢٪ من مجموع الطالب في المراحل الابتدائية بينما بلغ عدد الإناث (١٠٧١٢) طالبة في المراحل الابتدائية أي حوالي ٤٧٪ من المجموع. من هنا يتضح أن التسرب عند الإناث في مراحل الدراسة ما بعد الابتدائية هي أقل من تسرب الذكور في هذه المراحل.

جدول رقم (٢ - ٢)
عدد الطلبة في المراحل التعليمية في القليم لفرق التنموي
لعام ١٩٨٨/٨٧

المرحلة الدراسية	ذكور	إناث	المجموع
الابتدائية	١٢٣٤٢	١١٠٦٤	٢٣٣٥٦
الإعدادية	٤٦٢٣	٣٥٦١	٨١٦٨
الثانوية	٢٢٨٥	٢٢٩٢	٤٠٧٧
المجموع	١٩٢٥٠	١٦٣٤٧	٣٥٥٩٧

المصدر: مديرية التربية والتعليم لمحافظة المفرق ١٩٨٧

جدول (٣ - ٢)
أعداد الطلبة في جميع المراحل حسب الجنس
وبحسب الوحدات التنموية في القليم لفرق لعام ١٩٨٧

العام	المجموع	عدد الطلبة الإناث				عدد الطلبة الذكور				الوحدة
		المجموع	ثانوي	إعدادي	ابتدائي	المجموع	ثانوي	إعدادي	ابتدائي	
٨٠١	٢٨٣	—	٣٦	٢٤٧	٥١٨	٩	٧٩	١٣٠	٤٣٠	الرويشد
١٥٣٠	٥٧٦	—	٦٨	٥٠٨	٩٥٦	٣٦	١١٥	٤٦٣	٨١٣	الصالحية
٤٩٦	٦٦٢	—	٦٨	١٤٤	٣٣٤	—	١١٣	٢٢١	٦٠٣	دير الكهف
١٧٥٠	٧٦٦	٥٢	١٣٦	٥٣٠	٩٧٦	—	٢٩٦	٦٨٣	٦٠٥	ام القطين
٢١٢٢	٨٩٦	١٠٠	٢٧٨	٥١٨	١٢٢٦	٢٠٨	٤١٣	٦٧٦	٦٠٥	صبا
١٦٢٠	٦٥٠	٤٦	١٦٧	٤٦٧	٩٦٥	١١٨	١٧١	٦٦٦	٦٦٦	ام الجمال
١٢٩١	٨١٩	—	١٨٧	٦٣٢	١٣٧٣	٥٩	٣٩٤	٩١٩	٩١٩	الباجع
٢٩٨٤	١٣٦١	١٣٩	٣٠٥	٨٩٧	١٦٤٣	١٨٨	٦١٩	١٠٣٦	١٠٣٦	سما السرحان
٢٨٥٧	١٣٥٤	٩٦	٣٠٩	٩٤٩	١٥٠٣	٩٥	٤١٦	٩٩٢	٩٩٢	الحمراء
٣٠٣٠	١٤٧٢	١١٩	٢٧٩	١٠٧٤	١٥٥٨	١٩٥	٣٩٦	٩٦٧	٩٦٧	بلعما
٣١٤٦	١٥٣٨	٢٦٨	٢٩٣	٩٧٧	١٦٠٨	١٦٣	٣٩٤	٩٠١	٩٠١	رحايب
٢٨٥٢	١٢٦٩	١١٢	٢٠٣	٨٣٤	١٢٠٥	١١٢	٢٩٥	٧٩٨	٧٩٨	المشية
٩٥٥٦	٤٥٧٥	٨٣٩	٨١١	٢٩٢٥	٣٩٧٩	٨٠٦	١٣٠٩	٢٨٦٦	٢٨٦٦	وحدة المفرق والمدينة
٢٦٤٩٠	١٥٦٨٦	١١٧١	٣٦٦٣	١٠٧١٢	١٨٨٦٨	١٩٧٩	٤٩١٠	١١٩٥٠	١١٩٥٠	المجموع العام لمحافظة المفرق ووحداتها

المصدر: مديرية التربية والتعليم لمحافظة المفرق ١٩٨٧
• باستثناء وحدة الخالدية.

وبمقارنة المعلومات المتعلقة بتوزيعات الطلبة على قرى أقليم المفرق نجد أن حوالي (٨٦١٦) طالباً وطالبة من مجموع الطلبة الملتحقين في مدارس مدينة المفرق وحدها حيث بلغ مجموع الطلبة المسجلين في مدارس وحدة المفرق (٩٥٥٤) طالباً وطالبة. كما يبلغ عدد الطلبة في المرحلة الثانوية في مدينة المفرق وحدها (٢٢٧٦) طالباً وطالبة أي (٥٥%) من عدد الطلبة الملتحقين في المدارس الثانوية في مدارس الأقليم.

جدول رقم (٤-٤)
أعداد المدارس حسب المرحلة التعليمية في أقليم المفرق لعام ١٩٨٧

المجموع	ثانوي	إعدادي	ابتدائي	الجنس / المرحلة
١٣٢	١٥	٦٩	٦٨	ذكور
١١٩	١٤	٤٥	٦٠	إناث
٢٥١	٢٩	١١٤	١٠٨	المجموع

المصدر: مديرية التربية والتعليم لمحافظة المفرق ١٩٨٧

جدول رقم (٤-٥)
أعداد المدارس المختلطة والغرف الصفية حسب الوحدات التنموية في أقليم
المفرق لعام ١٩٨٧

الوحدة	عدد الغرف الصفية						
	المجموع	النحوين	ذكور وإناث	النحوين	المجموع	ذكور	إناث
الرويشد	٧	٥	١	١	٢٠	٧	١٣
الصالحية	١٩	١٥	١	٢	٨٦	٣٦	٥٢
دير الكهف	١٢	١٠	١	١	٣٤	١٦	٢٠
أم القطرين	١٨	١٢	٢	٢	٦٣	٢٤	٣٩
صباحا	١٤	٦	٥	٥	٩٧	٣٦	٦٢
أم الجمال	١٠	٢	٤	٤	٧٧	٣٥	٤٢
الباعرج	١٧	١١	٢	٤	١١٣	٤٠	٧٣
سما السرحان	١٥	٨	٢	٥	١٢٦	٥٩	٦٧
الحمراء	٢٠	٦	٧	٧	١٤٨	٧٥	٧٣
بلعما	٣٦	١٥	٤	٧	١٣٩	٦٩	٧٠
رحاب	٣١	١٨	٥	٨	١٧١	٧٦	٩٥
الداشية	٤٠	١٩	١١	١٠	٢٧٧	١٩٩	١٧٨
المفرق	٤٠	١٩	١١	١٠	٢٧٧	١٩٩	١٧٨

المصدر: مديرية التربية والتعليم لمحافظة المفرق ١٩٨٧

٢-٢-٣ المدارس:

بلغ عدد المدارس في محافظة المفرق (٢٥١) مدرسة طلابية موزعة على المدارس التعليمية المختلفة. أما بالنسبة للتوزيع النسبي لعدد مدارس الأقليم حسب المرحلة الدراسية نجد بأن المدارس الابتدائية في المنطقة هي الأكثر نسبياً حيث بلغ عددها (١٠٨) أي حوالي (٤٣٪) من مجموع مدارس الأقليم منها (٤٨) للذكر و(٦٠) مدرسة للإناث. كما هو مبين في الجدول (٢-٤).

وكما يظهر في الجدول رقم (٢-٥) فقد بلغت المدارس المخصصة للذكور وحدهم فقط ٧ مدارس في المرحلة الابتدائية بينما بلغ عدد المدارس المخصصة فقط للإناث (١٢) مدرسة بينما المدارس المختلفة بلغت ٨٨ مدرسة فشكل ما نسبته (٨١٪) من مجموع المدارس الابتدائية في المحافظة.

اما بالنسبة للمدارس الاعدادية فقد بلغت في مجموعها ١١٤ مدرسة تشكل ما نسبته ٤٥٪ من مجموع مدارس المحافظة. وبلغت المدارس الاعدادية المختلفة (٤٤) مدرسة اي بنسبة (١٧٪) من مجموع المدارس الكلية. اما المدارس الثانوية فبلغت (٢٢) مدرسة وخمسة مدارس اناث مختلفة وهناك (٢) مدرستين ثانو يتنين مهنيتين. وتبين البيانات المتوفرة في مديرية التعليم بأن متوسط عدد الطلبة في كل مدرسة يعادل ١٤٨٠ طالب وطالبة.

٢-٣-٤ المعلمون:

يبلغ عدد المعلمين الذكور والإناث في قرى الأقليم المفرق في جميع المراحل الابتدائية والاعدادية والثانوية خلال عام ١٩٨٨/١٩٨٧ (٢١٦٩) معلماً ومعلمة وبلغ عدد المعلمين (٤٨) بينما عدد المعلمات (١١٢١)

جدول رقم (٢-١)
اعداد المعلمين حسب الوحدات التنموية في
اقليم المفرق لعام ١٩٨٧

الوحدة	الذكور	الإناث	المجموع
الرويشد	٣٦	١٢	٤٨
الصالحة	٣٧	٤٤	٨١
دير الكهف	٣٣	١٥	٤٨
ام القطرين	٧٠	٥٢	١١٢
صجا	٤٦	٦١	١٠٧
ام الجمال	٥٠	٥٠	١٠٠
الياسج	٧١	٤٣	١١٤
سما السرحان	٧٢	١١٢	١٨٤
الحراء	٩٩	٨٥	١٨٤
بلعما	٩٧	٩٢	١٨٩
رحايب	١٢٤	١٠٧	٢٣١
المنشية	٦٠	٧٧	١٣٧
المفرق	٣٦٣	٢٧١	٦٣٤
المجموع	١٠٤٨	١١٢١	٢١٦٩

المصدر: مديرية التربية والتعليم لمحافظة المفرق ١٩٨٧.

ويلاحظ من الملحق (٢ - ١) أن أعداد المعلمين والمعلمات الذين يحملون شهادات كلية مجتمع بلغ (٤٨٣) ويشكلون الغالبية بين المعلمين والمعلمات بينما شكل حاصلوا الشهادات الجامعية ما مجموعه (٥١٨) من مجموع المعلمين والمعلمات.

ويختلف عدد المعلمين من مدرسة إلى أخرى حيث يتراوح عددهم ما بين (٢) معلماً كحد أدنى و (١٤) معلماً كحد أعلى في المدرسة الواحدة.

وتفيد المؤشرات التعليمية الكمية السابقة بأن مستوى الخدمات التعليمية في منطقة المفرق لا يناسب به مقارنة مع مستوى الخدمات في الأردن، حيث يظهر أن عدد الطلبة الكلي منسوباً لأعداد المدارس هو أقل في محافظة المفرق منه في مناطق أخرى في الأردن.^٢

إلا أن هذه المؤشرات لا تقيس نوعية التعليم ومخرجهاته نظراً لأن المؤشرات الأخرى كنوعية المعلمين والتاهيل ومستوى ياتهم العلمية، التدريس، المختبرات، وغيرها غير واردة في هذا التحليل.

ويظهر من الجدول (٢ - ٧) بأن عدد الطلبة منسوباً إلى كل من المعلمين والغرف الصفية يختلف بين الوحدات التنموية نفسها حيث تتراوح النسبة ما بين ١٣ طالباً لكل معلم في وحدة دير الكهف إلى أعلى نسبة ٤٧ طالب لكل معلم في وحدة الصالحية التنموية بينما كانت أعلى نسبة طلبة إناث إلى معلمات في وحدة الرويشد حيث بلغت ٢٢ طالبة لكل معلمة.

اما بالنسبة إلى نسبة الطلبة ذكور إلى الغرف الصفية فبلغت أعلى نسبة لها في وحدة المفرق ٦٧ طالب لكل غرفة صفية يليها وحدة سما السرحان وأم القطين، بينما بلغت أدنى نسبة لها في دير الكهف ٤٣ طالب لكل غرفة صفية، اما بالنسبة للإناث فبلغت أعلى نسبة لها في أم القطين حيث بلغت ٢٠ طالبة لكل غرفة صفية وأدنى معدل لها في دير الكهف ١١ طالبة لكل غرفة صفية.

جدول (٧ - ٢)

نسبة الطلبة إلى الغرف الصفية وللمعلمون في الوحدات التنموية في إقليم المفرق لعام ١٩٨٧

الوحدات	النسب	المعلمات	طلبة معلمات	ذكور معلمات	نسبة شعب	الإناث
المفرق	١٧.٧	٧٦.٥	١٧.٧	٢٧.٦	٢٥.٨	٢٥.٨
المنشية	١٦.٤	٢١.١	١٥.٢	٢١.٨	٢٤.٢	٢٤.٢
روحاب	١٣.١	١٨.١	١١.٧	١٤.٨	١٧.٣	١٨.٨
بلعما	١٦.١	٢٠.٤	١٦.٤	١٩.٧	٢١.٣	٢١.٣
الحمراء	١٠.٦	١٤.٨	١٣.٣	٨.٠	١٧.٠	١١.٢
سما السرحان	١٦.٩	٢٤.٧	١٥.٥	١٧.٥	٣٦.٩	٣٣.٦
الباعرج	١٧.٢	٢٠.٨	١٦.٥	١٨.٤	٢٠.٢	٢٣.٠
أم الجمال	١٥.١	١٩.٧	١٦.٢	١٦.٠	٢٠.٨	١٨.٦
صبيحا	١٣.٥	١٨.١	١٣.٥	١٧.٣	١٧.٣	١٨.٨
أم القطين	١٤.٥	١٩.٢	١٦.٨	١٤.٣	١٨.١	٢٠.٧
دير الكهف	١٣.١	١٣.٤	١٣.٥	١٢.٤	١١.٩	١٧.٠
الصالحية	١٧.٤	١٩.٠	١٧.٩	١٦.٨	١٨.٩	٢٠.٠
الرويشد	١٦.٢	٢١.٣	١٧.٠	١٤.٥	٢٢.٥	١٩.٤

المصدر: مديرية التربية والتعليم لمحافظة المفرق.

٣-٢ الخدمات الصحية:

تتوفر في محافظة المفرق معظم الخدمات الصحية من مستشفيات ومرافق صحية وعيادات قروية ومرافق امومة وطفولة وصيدليات ومختبرات، وعيادات طب اسنان، الا ان الحجم والمستوى والتوزيع الجغرافي لهذه الخدمات لا يتتناسب مع حاجة السكان ومتطلبات الرعاية الصحية الناجحة وربما كان السبب اتساع رقعة المحافظة وتبعثر تجمعاتها السكانية وتتركيز المرافق الصحية والمهن الطبية العاملة في مدينة المفرق.

٣-١ الرعاية الصحية:

١. المستشفيات: تقدم الرعاية الصحية الثانوية في المحافظة من خلال مستشفيين احدهما خاص والآخر تابع لوزارة الصحة ويبلغ عدد اسرتها (٤٠٧) سريراً منها (٤٠) سرير في المستشفى الخاص، و(٦٧) سريراً في المستشفى الحكومي أي ان معدل الأسرة لكل (١٠٠٠) نسمة يبلغ (١٥٠١١) سرير وهذا المعدل يقل عن المعدل العام للمملكة والذي يبلغ (٤٩) سرير وقد وصلت نسبة الاشغال في المستشفى الحكومي (٨٤٪) وهي من أعلى النسب في المملكة بينما لا تتعدى نسبة الأشغال في المستشفى الخاص (٤٧٪).
٢. المراكز الصحية: يبلغ عدد المراكز الصحية في المحافظة (١٩) مركزاً صحياً منها (١٨) مركزاً تابعاً لوزارة الصحة، ومركز واحد تابع للخدمات الطبية الملكية، وتفاوت تجهيزات المراكز الصحية من مركز لأخر، حيث ان جميع المراكز تحتوي على عيادة عامة وصيدلية، بينما بعضها يحتوي بالإضافة الى ذلك، على عيادة اسنان، ومختبر وعيادة لرعاية الأمومة والطفولة. ويداوم في المركز الصحي طبيب واحد على الأقل دواماً كاملاً ويبلغ معدل المراجعين للمراكز الصحية (٧٧٨) مراجعاً في الشهر أي ما نسبته (٩٢٪) من نسبة سكان المحافظة سنواً.
٣. العيادات القروية: يبلغ عدد العيادات القروية في محافظة المفرق (٢٢) عيادة تابعة لوزارة الصحة، ومجهزة بصيدلية و يعمل في كل منها مساعد ممرض، ويقوم الطبيب بزيارتها مرتين او ثلاثة مرات في الأسبوع. والعيادة القروية مهيئة للقيام بدور محدود جداً في تقديم الخدمة الصحية العلاجية والوقائية ويبلغ معدل المراجعين للعيادات القروية (٨٠) مراجعاً في الشهر وهو أدنى معدل مقارنة مع باقي محافظات المملكة.
٤. مراكز الأمومة والطفولة: يوجد في المحافظة (٤) مراكز للأمومة والطفولة معظمها ضمن المراكز الصحية، سوى واحد منها منفصل عن المراكز الصحية، تعمل فيه قابلة قانونية، ومساعدات ممرضات تحت اشراف أطباء المراكز التابعة لها، ويبلغ معدل المراجعات لمراكز الأمومة والطفولة (٨٥) مراجعة في الشهر.
٥. عيادات خاصة: يتوفّر في المحافظة (٨) عيادات خاصة، منها (٧) في مدينة المفرق، فنلاحظ ان هناك شبه انعدام للعيادات الخاصة في المناطق الريفية.
٦. عيادات أسنان خاصة: يوجد في المحافظة (٤) عيادات أسنان خاصة في مدينة المفرق، مع انعدام وجودها في المناطق الريفية جدول رقم (٢-٨).
٧. صيدليات خاصة: يتوفّر في المحافظة (٥) صيدليات، في مدينة المفرق، الا ان هذه الخدمة تتوفّر ضمن المراكز الصحية في المناطق الريفية.
٨. مختبرات خاصة: لا توجد مختبرات خاصة في المحافظة ولكن تتوفّر هذه الخدمات في المستشفيات وفي بعض المراكز الصحية.

جدول (٢-٨)
أنواع المرافق الصحية في محافظة المفرق لعام ١٩٨٧

المرفق	عام	خاص	خدمات طبية ملوكية	المجموع
مستشفيات	٦	١	-	٢
مراكز صحية	١٨	-	١	١٩
عيادات قروية	٣٣	-	-	٤
مراكز امومة وطفولة	٤	-	-	٤
عيادات أسنان خاصة	-	٤	-	٤
صيدليات خاصة	-	٥	-	٥
عيادات خاصة	-	٨	-	٨

المصدر: مديرية صحة محافظة المفرق . ١٩٨٧

٢-٣-٢: القوى الطبية العاملة:

كما يبين الجدول (٢-٩) تتكون القوى الطبية العاملة في إقليم المفرق من:

- الأطباء: يبلغ عدد الأطباء العاملين في المحافظة (٦١) طبيباً في القطاعين الخاص والعام، وتبلغ نسبة الأطباء لكل (١٠٠٠) نسمة (٥٠) طبيباً، وهذه النسبة أعلى بكثير من النسبة العامة في الأردن ككل والتي بلغت (٤٢) طبيب.
- أطباء الأسنان: يبلغ عدد أطباء الأسنان في المحافظة (١١) طبيب في القطاعين العام والخاص.
- الممرضون والممرضات القانونيون: يبلغ عدد الممرضين والممرضات (٨) ومساعديهم (٣١) ممرض وممرضة.
- القابلات القانونيات: يبلغ عدد القابلات القانونيات في المحافظة (٧) قابلات فقط.
- الفنين: يبلغ عدد الفنانين العاملين في مجال الخدمات الصحية (٥) فنياً يتواجد أغلبهم في مدينة المفرق، وهناك (١٠٨) عامل تمريض.

جدول رقم (٩-٢)
المهن الطبية في إقليم المفرق لعام ١٩٨٧

المهنة	عام	خاص	خدمات طبية ملوكية	المجموع
طبيب عام	٢٣	٦	١	٤٠
طبيب اخصائي	١٩	٢	-	٢١
اطباء الاسنان	٥	٦	-	١١
ممرضون وممرضات	٨	-	-	٨
قانونيون	-	-	-	٣١
مساعد ممرض	٧	-	-	٧
قابلات قانونيات	-	-	-	١٠٨
عمال تمريض	١٠٨	-	-	١٠٨

المصدر: مديرية صحة محافظة المفرق . ١٩٨٧

- أما بالنسبة للتجمعات السكانية في المحافظة والتي تخلو من الخدمة الصحية المباشرة، فقد بلغ (١٢٧) تجمعاً سكانياً، أو ما نسبته (٩١٪) من مجموع التجمعات السكانية في المحافظة وتضم ما نسبته (٣٦٪) من مجموع سكان المحافظة، مما يضطر السكان للتوجه لأماكن الخدمة في المراكز الحضرية..
وكما يظهر من الجدول (٢ - ١٠) فإن هناك عدداً من الوحدات التنموية لا تتوفر فيها الخدمات الصحية الأولية أو حتى فرعية مما يؤدي وبالتالي إلى اختلاف في نوعية الخدمة الصحية المقدمة للسكان وتفاوتها من حيث الكم والنوع من وحدة تنموية إلى أخرى.

جدول رقم (٢ - ١٠)
توزيع المهن الطبية في وحدات التنمية في محافظة المفرق لعام ١٩٨٧

العدد	الوحدة	للفرق	الملاشية	رحياب	بلغمعا	الحرماء	سما السرحان	الباعج	صيحا	أم الجمال	دير الكهف	الصالحية رويسد	
٥٢٥٨	٥٤٠٧	٧٨٥٠	٦٥٨٢	٧٢٢١	٦٨٥٦	٤٢١٩	٣١٢٨	٤٢٠٧	٤٧٩٩	٤٧٨٧	١٦٦٨	٤٧٤٧	٢٦٥٠
٦	المرافق الصحية الأولية والفرعية	٦	٣	٦	٦	٣	٢	١	٢	٢	١	٢	١
٢	الأطباء العاملون	٢	١	٢	٢	١	١	١	١	٢	١	١	٢
١	اطباء الاسنان	-	-	١	-	-	-	-	-	١	-	-	١
-	معرض قائموني	-	-	١	-	-	-	-	-	١	-	-	١
١	مساعد معرض	٤	٢	٢	-	-	٢	٢	-	١	٢	١	١
-	قابلة	-	-	١	١	-	-	-	-	١	-	-	-
٥	عمال تمريض	١١	٦	٧	٦	٢	٢	٦	٦	٦	٦	٦	٥

المصدر: تم جمعها وتصنيفها من احصائيات مديرية صحة محافظة المفرق لعام ١٩٨٧.

٤ - ٣ الاعانات الاجتماعية:

بلغت المعونات الرسمية التي قدمها صندوق المعونة الوطنية لعام ١٩٨٦ مبلغ (١٨٦٢٣) ديناراً موزعة على (٢٤٨٨) فرد يشكلون (٨٩٠٪) عائلة داخل المجتمع في المحافظة موزعة على الأسر الأصلية التي تحتاج إلى معونة متكررة والعجزة المسنون. وبلغت المعونة للأسر البديلة (٣٢٩) دينار، والأسر البديلة هي غير الأسرة الأصلية التي يعهد إليها المدير العام أمر إئالة أو رعاية أي طفل أو حدث للرعاية أو الحماية^٧.

٤ - ٤ المساعدات:

قسمت الحالات (الأسر) التي قدمت لها مساعدات حسب كونها أسر بديلة أو أسر أصلية:
- عدد الحالات التي حصلت على مساعدة خلال عام ١٩٨٧ فهي (٤٨) حالة بواقع (٢٨٩) فرد، حيث خصص للأسر الأصلية والعجزة والمسنون (٩٦٤) دينار بينما الأسر البديلة كانت (٧) حالات بواقع (٢٢) فرد خصص لهم مبلغ (٢٠٠) دينار ليصبح المجموع (١١٦٤) دينار كما يظهر في الجدول (٢ - ١١).

- هناك عدد من الأسر أوقف عنها مقدار المعونة والسبب في ذلك يعود إلى عدم توفر الشروط في هذه الأسر خلال العام ١٩٨٧ . وبلغ عدد هذه الحالات (٢٠) حالة بواقع (٣٥) فرد، كان قد خصص لهم (٣٤٦) ديناراً لـ الأسر الأصلية أو العجز والمسنون بينما بلغ عدد الأسر البديلة التي أوقفت عنها المعونة (١) حالة واحدة وبواقع فردان كان قد خصص لهم (١٠) دنانير، وتلمس من خلال هذه الحالات التي أوقفت أن دخل هذه الأسرة خلال الأعوام المنصرمة لم يحدث عليه تطور يجعلها غير محتاجة للمعونة البعض الأسر التي ذكرتها سالفاً.
- هناك حالات خفض عليها مقدار المعونة الوطنية وهذه فقط حالة واحدة لفرد واحد بمبلغ قدره (٤) دنانير فقط مما نلاحظ أن الأسر التي تحصل على معونة متكررة تتطلب محتاجة لهذه المعونة نتيجة للظروف السيئة عند هذه الأسر.

جدول رقم (١١-٢)
المعونة النقدية المتكررة لمقابلة المقدمة من صندوق المعونة الوطنية
محافظة المفرق خلال عام ١٩٨٧

المجموع	أسر بديلة	أسر أصلية عجزة ومسنون		
٩٠٣	١٣	٨٩٠	عدد الحالات	عدد الحالات كما هي في ١٩٨٦/١٢/٣١
٢٥٩٤	٣٦	٢٤٨٨	عدد الأفراد	
٣٨٩٥٢	٣٧٩	١٨٦٢٣	المبلغ	
٥٢	٧	٤٥	عدد الحالات	الحالات التي خصص لها معونة خلال عام ١٩٨٧
٣١	٢٢	٢٨٩	عدد الأفراد	
١١٦٤	٢٠٠	٩٦٤	المبلغ	
٢١	١	٢٠	عدد الحالات	الحالات التي أوقفت عنها المعونة خلال عام ١٩٨٧
٣٧	٢	٣٥	عدد الأفراد	
٣٥٦	١٠	٣٤٦	المبلغ	
١	-	١	عدد الحالات	الحالات التي خفضت عنها المعونة خلال عام ١٩٨٧
٤	-	١	عدد الأفراد	
٤	-	٤	المبلغ	
٩٣٤	١٩	٩١٥	عدد الحالات	الحالات كما هي في ١٩٨٧/١٢/٣١
٢٧٨٧	٤٦	٢٧٤١	عدد الأفراد	
١٩٧٨	٥٢٩	١٩٢٣٩	المبلغ	

المصدر: مديرية العمل والتنمية الاجتماعية في محافظة المفرق، ١٩٨٧.

- وبانتهاء عام ١٩٨٧ يصبح مجموع الحالات التي قدم لها دعماً من صندوق المعونة الوطنية (٩١٥) حالة بواقع (٢٧٤١) فرد وخصص لها مبلغ (١٩٢٣٩) أي بزيادة (٢٥) حالة وبواقع (٢٥٣) فرد وبزيادة

مقدارها (٦٦١) دينار عن عام ١٩٨٦. ويشير هذا الى ان مقدار المعونة في تزايد مستمر خلال الأعوام الماضية وان عدد الحالات التي تحتاج الى المعونة كل عام تزيد عن الحالات التي يتم ايقاف او تخفيض المعونة عنها مما يعني تزايداً في أسباب الفقر وال الحاجة الاجتماعية.

٢ - ٤ - التأهيل المهني:

بالاضافة الى المعونة المتكررة التي يقدمها صندوق المعونة الوطنية نجد أن هناك معونات أخرى تقدم عن طريق انشاء عدد من المشاريع التأهيلية المهنية في المحافظة وقد بلغ عددها (١٢٢) مشروعًا تأهيلياً بلغت تكاليفها الإجمالية (٨٠٠٥٠) دينار، وقد تركزت معظمها في مدينة المفرق. وأهم هذه المشاريع:

١. المشاريع الزراعية: بلغ عدد هذه المشاريع (٢٠) مشروعًا موزعة على محافظة المفرق ينتفع منها حوالي (٦٦٢) شخص وخصص لها مبلغ وقدره (٣٠٠١١) دينار.
٢. المشاريع التجارية: وبلغ عدد هذه المشاريع (١٥) مشروعًا ينتفع منها (١٢٥) شخص وبكلفة (٤٠٠١٥) دينار.
٣. مشاريع الخدمات: وهذه المشاريع اقتصرت على مشروع واحد ينتفع منه (٦) أفراد وقدر قيمته بمبلغ (٠٠٦) دينار.
٤. مشاريع الثروة الحيوانية: بلغ عدد هذه المشاريع (١٩) مشروعًا موزعة على قرى مديرية السرحان (٤٨) مشروعًا ل التربية الأغنام والذئب (١٨) والباقي موزعاً على قرى المحافظة.

٢ - ٤ - ٣ خدمات التأمين الصحي والاعفاءات:

قام صندوق المعونة الوطنية بتقديم بعض خدمات التأمين الصحي وبعض الاعفاءات من نفقات العلاج وصرف بطاقات التأمين الصحي، وقد بلغ عدد الحالات المقدمة للصندوق من أجل طلب التأمين الصحي المدني (٢٢٥) حالة قدمت الى الصندوق من أجل الحصول على التأمين لتلقي العلاج في المستشفيات الحكومية، وتمت الموافقة على تقديم التأمين لـ (١١١) حالة من الحالات المقدمة، بينما بلغ عدد حالات طلب التأمين الصحي العسكري التي قدمت لمديرية العمل من أجل الحصول على التأمين الصحي للعلاج في المستشفيات العسكرية (٣٤) حالة وتم الموافقة على (١٩) حالة منها، بينما تم اعفاء (١٥) حالة من نفقات العلاج. وصرف صندوق المعونة ما مجموعه (٤٧١) بطاقة تأمين للمتلقين من برامج التنمية الاجتماعية.

أما بالنسبة للتوزيع الذي تم لهذه المعونة موزعة حسب الفترات الزمنية التي حصلت فيها نجد أن هذه المعونة قد وزعت كما يلي على أشهر السنة:

- (كانون ثاني، شباط، نيسان) وقد تم صرف مبلغ (٥٩٦٧٠) ووزعت على (٨٤٥) حالة بالنسبة للأسر الأصيلة والعجزة والمسنين أما الأسر البديلة فكان نصيبها (٦٦١) دينار موزعة على (٩) حالات.
- (آيار، حزيران) وصرف بها مبلغ وقدره (٢٨٨٢٤) على الأسر الأصيلة والعجزة والمسنين موزعين على (٩٠٨) حالة أما الأسر البديلة فكان مقدارها (٩٦) دينار ووزعت على (١٩) حالة
- (تموز، آب) وقد وزع على الأسر الأصيلة والعجزة والمسنين مبلغ (١٨٢٩١) ألف دينار ووزعت على (٨٧٨) حالة بينما كان هناك (١٤) حالة كأسر بديلة كان نصيبها (٧٤٨) دينار.
- (أيلول، تشرين أول) وكان نصيب الأسر الأصيلة والعجزة والمسنين (٢٤٠٢٨) ألف ووزعت على (٤٠٨) حالة بينما كان نصيب الأسر البديلة (٨٨١) دينار ووزعت على (١٨) حالة.

- (تشرين ثاني، كانون أول) وكان نصيبها (٣٨٥٤١) ديناراً كلنت قد وُزعت على (٩١٧) حالة للأسر الأصلية والعجزة والمسنين بينما الأسر البديلة كان نصيبها (٤٩٧٨) ديناراً وُزعت على (١٩) حالة.

٢-٤-٥ المعونة الطارئة:

وبالإضافة إلى المعونة النقدية المتكررة والمعونة العينية وخدمات التأمين الصحي قدم الصندوق معونة نقديّة طارئة بما يقرب من (٧٠) ديناراً الحالات واحدة و(٢٠) ديناراً لأربع حالات أخرى، بينما شملت المعونة الطارئة العينية صرف (١٧٥) حراماً موزعة على (٣٣) أسرة في بلدة الرويشد.

٢-٤-٦ الجمعيات الخيرية ونشاطاتها:

نلاحظ من الجدول رقم (٢-١٢) أن عمل الجمعيات الخيرية في قرى القليم المفرق ترتكز على أندية الأطفال وبرامج الخياطة والمساعدات المالية وفيما يلي أهم الجمعيات الخيرية وأنشطتها:

* جمعية الأميرة بسمة:

تركزت المشاريع والنشاطات الموجودة في جمعية الأميرة بسمة في مجال التدريب على الخياطة حيث بلغ عدد المتدربات (٢٤) فرداً. وهناك ناديين للأطفال يستفيد من خدماتها (١٢) طفل بالإضافة إلى المساعدات المالية والتي بلغت (٦٠) دينار وُزعت على (١٥) منتفع. أما جمعية الرزاعي والتي يوجد فيها ثلاثة أندية أطفال فقد استفاد من خدماتها (١٠٩) أطفال وبلغت المساعدات المالية (١٥٠) دينار موزعة على (١٢) منتفع.

* منشيةبني حسن: وينتفع من برنامج الخياطة (٣٨) شخص موزعين على (٢) وحدتين للخياطة بالإضافة إلى برنامج الطباعة الذي عقد له دورة واحدة انتفع منها (١٢) فرد ويتع للجمعية نادي للأطفال ينتفع منها (١٤٥) فرد، يوجد للجمعية مركز انتاجي حيث أقام مشروعه استفاد منه شخصين أما المساعدات المالية فكانت (٢٠) دينار وُزعت على (٣) فرداً.

* جمعية رحاب: فمشروع الخياطة الوحيد انتفع منه ٢٠ شخص يوجد (٢) ناديين للأطفال انتفع منها (١٢) طفل والمساعدات المالية كانت ٤٠ دينار وُزعت على ١٠ أفراد.

* جمعية بلعما: قامت بإنجاز ٣ برامج للخياطة استفاد منها ٢٢ شخص، بينما هناك (٢) ناديين للأطفال استفاد منها ١٠٥ أطفال والمساعدات المالية بلغت ٥٠ دينار وُزعت على ١٠ أفراد.

* جمعية الرزنية وضواحيها: وانجز بها ٤ مشاريع للخياطة انتفع منها ٤٣ فرد بينما كان هناك (٢) ناديين للأطفال استفاد منها ٣١ طفل والمساعدات المالية بلغت ٢٥٠ دينار استفاد منها ٢٥ فرداً.

* حيyan الروبيض: وكان أعمى إنجازاته هو إيجاد ٤ أندية للأطفال انتفع منها ١٤٠ فرد أما المساعدات المالية فبلغت ٢٠ دينار وُزعت على ٥ أفراد.

* جمعية ثغرة الجب: وأهم نشاطاتها إيجاد برنامج للخياطة انتفع منه (١٠) أشخاص وإنشاء نادي للأطفال انتفع منها (١٢) طفل والمساعدات كانت ٥٠ دينار استفاد منها (١٠) أشخاص.

* جمعية الخالدية: يوجد بها برنامجين للخياطة استفاد منها ٣٣ فرد وكان هناك (٢) ناديين للأطفال استفاد منها ٦٣ طفل وبلغت المساعدات المالية ٥٠ دينار وُزعت هذه المبالغ على ١٠ أفراد.

၁၈၇၆၊ ၂၁၊ မြန်မာ

من خلال استقراء نشاطات الجمعيات نلاحظ انها ركزت على برامج الخياطة وأندية الأطفال والمساعدات المالية على الرغم من وجود ضرورة وحاجة لتقديم خدمات ومشاريع انتاجية مثل النسيج والتريكو ومشاريع التأهيل المهني التي تساعد في تحسين الدخول الموجودة لدى العائلات التي تحتاج الى معونة بالإضافة الى قلة المساعدات المالية التي تمنح للأفراد في القرى والريف مما يجعلنا نلاحظ ان تركيز المساعدات والدعم المالي كان على الجمعيات الموجودة داخل المدينة ونلاحظ هذا من خلال دراستنا الواقع الجمعيات والذي نلمس من خلاله مقدار التباعد بين المشاريع والمساعدات فيما بين المدينة والقرية ولا تتم الصورة نعرض نشاطات الجمعيات داخل المدينة.^١

انجزت الجمعيات الخيرية في مدينة المفرق ٢٤ مشروعًا متنوعاً شملت الخياطة والطباعة وأندية الأطفال والحضانة والمدارس الأربع الابتدائية والنسيج والتريكو وانفع منها ٧٦٢ فرد بينما بلغ مقدار المساعدات المالية داخل المدينة (المفرق) ٩٠٤ ديناراً إنفع منها ١٧٨ فرد.

اما الجمعيات الخيرية المتواجدة في القرى فكان نصيبها جمعياً (٩١٠) ديناراً إنفع منها ١٣٧ فرد، ويمكن ايجاز الخدمات التي تقدمها وقدمتها جميع الجمعيات الخيرية للأعضاء في المحافظة بما فيها مدينة المفرق بما يلي:

٣٠٤ طالباً. ٤٠ طالباً. ١٣٥٦ طفل. ٢٣ طفل ٢٤ عامل. ٥٢ عامل وعاملة	١. خياطة ٢. طباعة ٣. أندية أطفال ٤. دور حضانة ٥. المراكز الانتاجية ٦. مراكز النسيج والتريكو
--	--

وقد بلغ أعضاء الهيئة العامة لجميع الجمعيات الخيرية في المحافظة (١٧٦١) عضواً وأعضاء الهيئة الادارية (١٢) عضو، وقد بلغت المساعدات التي قدمت لهذه الجمعيات عن طريق مديرية الجمعيات الخيرية (١٩٤٥) ديناراً العام ١٩٨٧.

ويتبين من الجدول رقم (٢ - ١٢) ان المساعدات المالية المقدمة لمحافظة المفرق كبيرة بالنسبة للمحافظات الأخرى حيث تأتي المحافظة بالمركز الثالث من حيث ترتيب المدن الأخرى التي تلت المساعدات بعد عمان واربد وهي أكبر مدن المملكة^{١١}، وهذا المركز ثابع من ان الجمعيات الخيرية في محافظة المفرق متواجدة في مراكز عديدة في المحافظة وغالباً ما تكون الجمعيات بحاجة الى اعانات لمساعدة المحتاجين. وتشير اعداد الأسر البديلة في المحافظة بأن هناك عدد لا يأس به من الأسر بحاجة الى المساعدة وأن الجمعيات لا زالت بحاجة الى مبالغ مالية اضافية لتقديم المساعدات المطلوبة للأسر الأصلية او المحتاجة (البديلة) او العجزة والمسنون.

بالاضافة الى ما سبق نجد ان محافظة المفرق تحصل على مساعدات بنسبة (٢٩٪) من موازنة وزارة العمل التي بلغت عام ١٩٨٦ (١٨٠٠٤ دينار اردني)، مما قد يشير الى حاجة أهالي وأفراد القرى والمدن النائية الى زيادة المعونة النقدية والعينية من التنمية الاجتماعية. ومحافظة المفرق هي احدى الأقاليم التنموية التي تعاني من الحاجة الاجتماعية كما تدلنا الارقام السابقة مما يدعو الى زيادة التوسع في انشاء مراكز انتاجية ومراكز تنمية والتي قد تتطلب دعم ومساندة صناديق المعونة الوطنية.

جدول رقم (٢ - ١٣)
مساعدات التنمية الاجتماعية للمدن الرئيسية في الأردن لعام ١٩٨٦

المجموع		مساعدات		عجزة ومسندين		اسرى بديلة		أسر أصيلة		فئة المستفيددين
المبلغ	عدد	المبلغ	عدد	المبلغ	عدد	المبلغ	عدد	المبلغ	عدد	المنطقة
١٢٦٦٨٥	١٠٦٣	٩٨٥	٢٩	٥٥٣٥٦	٥٨٦	٧٨١٢	٥٩	٧٠٣٢٢	٢٨٩	عمان
٤٧٥٣٣	٤٥٧	-	-	٢٧٧٧٢	٢٩٨	٣٢٨٨	٢٨	١٦٨٧٢	١٣٦	الزرقاء
١١٩٦٥٠	١٠٤٢	٢٩٠	٨	٥٥٢٣٦	٦٧٦	٦٠٢٦	٣٦	٥٧٩٠٠	٣٦٩	أربد
٩٨٦٣٦	٩٦٦	-	-	٦٢٦٠٠	٧٤٢	١٢٩٢	١٣	٣٤٦٦٦	٢٠٩	الفرق
٥٦٦٥٠	٥٩٧	١٩٠	٥	٤٠٣٦٦	٤٨٠	٢٠٨٨	١٨	١٤١٣٦	٩٦	مادبا
٤٩٩٥٦	٤٦٠	١٨٠	٧	٢٧١٠٨	٣٦٦	٢٤٦٠	٢٣	٢٠٢٠٨	٩٤	السلط
٤٥٣٩٦	٤٧٦	-	-	٣٠٠٠٠	٣٧٣	٢٣٥٢	٢١	١٣٣٤٤	٨١	الكرك
٢٢٦٢٦	٢١٠	٧	٥	٦٨٥٢٠	١١٨	١٤٦٦	١١	١٢٧٧٢	٧٦	الرطبا
٢٩٦٨٤	٣٠٢	-	-	١٧٦١٦	٣٢٢	١١٥٢	١٠	١٧٠١٦	٧٠	عجلون
٣٦٨٨	٤٥٧	٦٠	٢	٢٧٠٦٨	٣٧٠	٢٠٥٢	٢٠	٧٨٢٦	٦٥	جرش
٤٣٩٣٢	٤٢٦	-	-	٢١١٦٨	٣٤٧	١٦٨٠	١٦	١٢٠٨٤	٥٨	الطفيلية

المصدر: وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، التقرير السنوي ١٩٨٦.

٢ - ٥ الاسكان:

يهدف هذا الجزء الى التعرف على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والحالة المعيشية في منطقة المفرق عن طريق دراسة مؤشرات الوضع الاسكاني فيها كعدد المساكن، المباني وخصائصها من حيث نوعها، وعدد الغرف الكلي وتوزيع استخدامات الغرف وحيازتها، وعدد الأسر والأفراد في السكن.

٢ - ٥ - ١ أنواع الابنية: نسبتها ومؤشراتها:

يتبيّن من الجدول رقم (٢ - ١٤) ان معظم البيوت في اقليم المفرق هي من الطوب حيث بلغت نسبتها ٥٢٪ من مجموع عدد البيوت يلي ذلك بيوت الأسمنت وتشكل بمجموعها حوالي ٤٠٪ من مجموع الابنية في المحافظة، ويليها بيوت الحجر والأسمنت. ويفترض من الجدول (٢ - ١٤) ان:

١. معظم المباني الموجودة في منطقة المفرق هي من أبنية الأسمنت وأبنية الطوب حيث ان هنالك ما يقارب (٩٣٪) من مجموع البيوت مبنية من هذه المواد، ونجد كذلك ان نفس النسبة من السكان يعيشون في هذه المساكن، ويعتبر ذلك مؤشراً يرتبط بدون شك بالحالة الاقتصادية والمعيشية لسكان منطقة المفرق. وعلى اعتبار ان المسكن يعكس الحالة المادية المالكة، فان توجّه معظم السكان الى بناء بيوتهم من الأسمنت والطوب والذي تعتبر اسعاره معنونة بالمقارنة مع المواد الأخرى، فان ذلك يدل على ان مقدرتهم المادية متوسطة، وأنه من الممكن تصنيفهم من ذوي الدخل المحدود.
٢. يوجد نسبة قليلة من البيوت المبنية من الحجر تقدر هذه النسبة بـ (١١٪) من مجموع المباني، وكذلك

جدول رقم (١٤ - ٢)
أنواع الابنية في القليم المفرق لعام ١٩٨٧

نوع البناء	حجر	حجر اسمنت	طوب	بيوت شعر	انواع اخري	المجموع
مجموع عدد البيوت	١٨٠	٤٧٠	٨٣٦٠	١٦٠	٣٠	١٥٨٤
نسبة كل نوع للمجموع الكلي	١١	٣٠	٥٢١	٩	٢٣	%١٠٠
مجموع عدد الأفراد	١٦٩٠	٣٦٤٠	٥٩٥٠	٧٢٠	٢٤٣٠	١٢٤٤٨
نسبة عدد الأفراد إلى المجموع الكلي	١٤	٢٩	٥١٨	٦	٢٠	%١٠٠

المصدر: المسح الميداني.

نسبة قليلة تبلغ (٤%) من مجموع السكان الذين يعيشون فيها، ودلالة ذلك ان منطقة المفرق تقترباً تتشابه مع غالبية المناطق الريفية الأخرى في المملكة، في انه يوجد نسبة قليلة من السكان لديهم المقدرة المالية الجيدة التي تمكنهم من بناء بيوتهم من الحجر المرتفع التكلفة.

٣. وتشير النتائج الى ان هناك نسبة قليلة جداً تبلغ (٦٠%) من مجموع السكان في منطقة المفرق ما زالوا يعيشون في بيت الشعر، والتي تشكل ما نسبته (٤٠%) من مجموع المساكن، وهذه النسبة المتقدمة تشير الى التغير في الحالة المادية والمعيشية للسكان، وتوجههم الى البناء والاستقرار، وتغير نمط معيشتهم السابقة.

٢ - ٥ - مجموع مساحة الابنية ونصيب الفرد منها:

وفيما يتعلق بالمساحة المخصصة لكل فرد من البناء، فان الجدول رقم (٢ - ١٥) يبين هذه المساحة وذلك من خلال بيان مساحة البناء الكلية ومجموع عدد الأفراد في كل نوع من أنواع البناء:

جدول رقم (١٥ - ٢)
مساحة الابنية حسب انواعها في القليم المفرق ١٩٨٧

نوع البناء	حجر واسمنت	طوب	بيوت شعر
مجموع مساحة البناء	٣٣٧٠	٧٥٩	٩٨٥٩١
مجموع عدد الأفراد	١٦٩	٣٦٤	٧٧
المساحة لكل فرد (م٢)	٢٠	٢١	٦

المصدر: المسح الميداني.

وكما ان نوع البناء يعكس الحالة المادية لصاحبها فان مساحته أيضاً تعكس ذلك حيث نجد من خلال الجدول السابق ان المساحة المخصصة من البناء لكل فرد من الذين يسكنون في بيوت الحجر او الحجر والاسمنت معاً هي اكبر منها في بيوت الاسمنت وبيوت الطوب، فقد بلغ معدل مساحة البناء المخصصة لكل فرد في منطقة المفرق من مباني الحجر (٢٠م^٢) بينما نجدتها في بيوت الاسمنت والطوب (١٥م^٢). وما يؤكد ذلك ان معدل مساحة البيت من ابنيه الحجري يصل الى (١٦م^٢) بينما معدل مساحة البيت المبني من الاسمنت او الطوب يبلغ (٢٠م^٢) في حين ان معدل عدد الأفراد في البيت الواحد بشكل عام يبلغ (٨) افراد، ومن جهة أخرى فان المساحة المخصصة لكل فرد من بيوت الشعر تبلغ (٤م^٢) ويعود السبب في ذلك الى ان العائلة بأكملها تعيش في بيت واحد مساحته محددة.

وتشير نتائج الدراسة الى ان معدل المساحة المخصصة لكل فرد من البناء بلغت (١٧م^٢) وعند مقارنة هذا الرقم مع معدل مساحة الغرفة الواحدة في نفس المنطقة والذي يساوي (٢٢م^٢) نجد ان الفرد الواحد لا يحصل له غرفة واحدة في المسكن، وانما يتشارك مع غيره من أفراد الأسرة في الغرفة الواحدة، وما يؤكد ذلك ان معدل عدد الغرف في المسكن الواحد يبلغ تقريراً (٥) خمسة غرف، لذلك فإنه يصبح من الطبيعي ان الغرفة الواحدة ستكون مخصصة لأكثر من فرد واحد من أفراد الأسرة.

ومن الأرقام السابقة يمكن ايجاد نسبة المساحة التي يشغلها الشخص الواحد من الغرفة الواحدة والتي تبلغ بالمعدل (٦٢٪) من مساحة الغرفة، بمعنى ان معدل عدد الأفراد المخصصين لكل غرفة يبلغ (٤١٪) شخصاً بالمعدل وعلى اعتبار ان معدل مساحة البيت يساوي (١٢٠م^٢) فان الشخص الواحد يشغل ما نسبته (١٣٪) من المساحة الكلية للمسكن.

ونستخلص من الجدول رقم (١٦ - ٢) النقاط التالية:

١. ان هناك نسبة ٩٦٪ من مجموع مباني منطقة المفرق هي بيوت مملوكة لساكنيها وهذا يدل على ان معظم السكان في هذه المنطقة لديهم المقدرة المادية على بناء بيوتهم الخاصة، وانهم يقبلون على البناء يساعدهم في ذلك توفر الأرض ومواد البناء ومعظم مبانيهم هي من الاسمنت والطوب القليل التكلفة، ونجد أيضاً ان نسبة قليلة تبلغ (٤٪) من سكان منطقة المفرق هي بيوت مستأجرة، ويشير ذلك الى شيئاً، الاول ان هناك نسبة قليلة من العائلات التي قد لا تملك القدرة المادية على بناء البيت الخاص بهم، والثاني انه يوجد نسبة قليلة من السكان الذين يسكنون في مساكن مستأجرة لفترة قصيرة لأنهم ليسو من نفس المنطقة، وانما يسكنوا فيها بسبب العمل.
٢. وبما ان معظم المساكن مملوكة للعائلات التي تسكنها فيمكن القول ان هناك استقرار سكني في منطقة المفرق، ويعود ذلك الى ان معظم السكان من نفس المنطقة، وان لديهم ما يؤمن لهم العوائد المادية التي يحتاجونها للاستقرار دون الحاجة الى التنقل الى مناطق أخرى لايجاد فرص العمل، وتأمين الدخل المطلوب.
٣. ونلاحظ أيضاً ان معدل عدد الأفراد في كل بيت من البيوت المملوكة هو ثمانية افراد، بينما في البيوت المستأجرة يبلغ ستة افراد لكل بيت وربما يعود ذلك الى ان الأسر التي تملك بيوتها الخاصة تحيل الى الاستقرار بالمنطقة التي تسكنها، ويتوفر لديها العمل المستمر الذي يؤمن لها الدخل المناسب، مما يشجعها على زيادة عدد افرادها،اما الأسر التي تسكن في البيوت المستأجرة فتغلب عليها صفة عدم الاستقرار في المنطقة نفسها وتنتجة للحد من عدد افرادها الذي تستطيع ان تتكيف وتغطي مصاريفها بما يتناسب مع الدخل الذي تحصل عليه.

جدول رقم (٢ - ١٦) ملكية المساكن في الوحدات التنموية لإقليم لافرق لعام ١٩٨٧

المصدر: المسح اليهودي

توزيع استخدامات الغرف

تقسم المساكن عادة الى غرف تستخدم من قبل أفراد العائلة ولغایات مختلفة بما يتاسب مع احتياجاتها، ويختلف هذا التقسيم من مسكن لآخر ومن عائلة لآخر.

ويبين الجدول (٢-١٧) توزيع استخدامات الغرف وعددها في الوحدات التنموية في أقليم المفرق.

ونلاحظ من الجدول ان ٩١٪ من العائلات لديها مطبخ، و ٤٪ لديها غرفة نوم مستقلة. وهناك ٥٨٪ من العائلات لديها غرفة ضيوف مستقلة في السكن و ٨٦٪ لديها حمام ويتبين من ذلك ان هناك عدداً بسيطاً من العائلات لديها غرف طعام.

٢-٥-٦: الخلاصة:

بلغ عدد الأسر التي شملها المسح الميداني (١٥٩٠) أسرة موزعة على (١٢) وحدة تنموية وبعدد أفراد بلغ (١٢٥٠٥) نسمة تمثل ما نسبته ١٨٥٪ من مجموع سكان الوحدات التنموية باستثناء مدينة المفرق، وقد بلغ متوسط حجم العائلة حوالي ٧.٩ فردًا لكل أسرة.

وقد أظهرت الدراسة أن سكانإقليم المفرق التنموي هم شعب فتي حيث أن حوالي ٦٣٪ هم من السكان من دون سن العشرين وهذا يشير إلى معدل اصالة عالي نسبياً. وقد تبين أن عدد الذكور يفوق عدد الإناث في مختلف مراحل العمر وقد بلغ عدد الذكور ٤٥٪ بينما الإناث ٤٦٪ من مجموع السكان.

وقد تبين من المسح الميداني ان نسبة الأئمين بلغت ٣٧٪ من المجموع الكلي للسكان حيث بلغ عددهم ٤٢٠٤ ويشكل حملة الشهادة الابتدائية الأكثر عدداً بين السكان حسب مستوى التعليم وقد بلغوا ٥٢٪ والثانوي (٣١٪) والبكالوريوس (٥٪) والماجستير (١٪) على التوالي، ويبلغ عدد الطلبة في كافة المراحل التعليمية (٣٤٤٩٠) طالباً وطالبة منهم (١٨٨٨٤) طالباً و (١٥٦٤٦) طالبة، وبلغ عدد المدارس ٢٥١) بواقع (٣٧٧) غرفة صفية اما المعلمون فقد بلغ عددهم (٢١٦٩) معلماً ومعلمة منهم (١٠٤٨) معلم و (١١٢١) معلمة.

وقد تبين من الدراسة انه يتوفّر مدرسة لكل (١٤٨) طلاباً ويتوفّر لكل ١٩ طلاب في المتوسط غرفة صفية في مدرسة وكل ٣٠ طالباً يتوفّر لهم معلم.

وفيما لو اعتمدنا المؤشرات أعلاه وحدما كمقياس لوضع الخدمات التعليمية فما تنا نجد ان مستوى هذه الخدمات أعلى مما هو عليه الحال في الأردن ككل.

اما بالنسبة للخدمات الصحية فإنه لا يتوفّر في إقليم المفرق عدد من المراكز الصحية الأولية والثانوية

**جداول رقم (١-٢) - عدد العيادات حسب الغرف المستخدمة والوحدات التنموية
العام لـ١٩٧٦**

يتنااسب مع حجم او عدد التجمعات السكانية على الرغم من المستوى الجيد لتلك الخدمات مقارنة مع بعض مناطق المملكة.

ويوجد في اقليل المفرق ٢١ مركزاً صحياً أولياً (٢٥) مركزاً فرعياً لمجموع التجمعات السكانية في الاقليم. وقد بلغ عدد الأطباء العاملين في هذه المراكز (٤) طبيباً و (١١) طبيب أسنان اما العاملون في المراكز الصحية الاولية والثانوية فقد بلغ عددهم ٧ ممرضين وممرضة و (٤) قابلات.

بلغ عدد الجمعيات الخيرية في اقليل المفرق (١١) جمعية خيرية تقدم خدمات مختلفة يتواجد (٥) منها في مدينة المفرق لوحدها. وقد تركز عمل الجمعيات الخيرية في رياض الأطفال وتعليم الخياطة. اضافة لذلك يقوم صندوق المعونة الوطنية بتقديم خدمات ومعونات مالية للاسر المحتجة حيث بلغ عددها عام ١٩٨٧ (٩١٥) عائلة.

اما بالنسبة للمساكن، فقد شكلت مباني الطوب والاسمنت العدد الاكبر بين مباني الوحدات التنموية حيث بلغت نسبتها (٥٢٪) من مجموع الابنية وجاءت ابنيه الاسمنت في المرتبة الثانية حيث شكلت ما نسبته (٦٠٪) تقريراً. وت تكون معظم مباني البيوت في الوحدات الاقليمية من (٣) غرف احدهما متعددة الاستعمال وبلغ معدل مساحة البناء للفرد في الاقليم (١٧) متر مربعاً.

هوامش الفصل الثاني

١. تم الحصول على هذه المعلومات من مديرية التربية والتعليم، لمحافظة المفرق. ١٩٨٧.
٢. انظر وزارة التربية والتعليم، الدليل الاحصائي السنوي، عمان ١٩٨٧.
٣. مديرية صحة محافظة المفرق، اعداد الكادر الطبي في المحافظة والمهن الطبية ١٩٨٧.
٤. احصاءات غير منشورة، مديرية صحة محافظة المفرق. ١٩٨٧.
٥. خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية الخامسة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ خطة تنمية الاقليم المفرق.
٦. مديرية العمل والتنمية الاجتماعية، التقرير السنوي، ١٩٨٧، ص ١٠.
٧. انظر المادة (٢) من قانون صندوق المعونة الوطنية رقم (٣٦) لعام ١٩٨٦.
٨. الارقام الواردة هنا مستمدۃ من التقرير السنوي لعام ١٩٨٧، وللمعذ من قبل مديرية العمل والتنمية الاجتماعية في محافظة المفرق.
٩. المصدر السابق من: ٧.
١٠. اعتمد هذا الجزء بشكل رئيسي على المعلومات التي أعدتها مديرية العمل والتنمية الاجتماعية في محافظة المفرق لتضمينها في التقرير السنوي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية لعام ١٩٨٧.
١١. وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، التقرير السنوي، ١٩٨٦، ص ٣٦.

الفصل الثالث

خدمات البنية التحتية في اقليم المفرق

خدمات البنية التحتية

يتناول هذا الفصل خدمات البنية التحتية في أقليم المفرق التنموي. وسنبحث في خدمات النقل كالطرق ووسائل النقل واستخداماتها وخدمات البريد والهواتف المتوفرة للتجمعات السكانية إضافة إلى الطاقة والمياه ومصادرها واستخداماتها.

١-٣ خدمات النقل:

تبرز أهمية قطاع النقل في ترسين البنية التحتية لقطاع الزراعة والرعي في المحافظة، حيث يقوم قطاع النقل على نقل أصحاب وعمال المزارع من وإلى مزارعهم المنتشرة في أرجاء المحافظة من جهة ونقل انتاجهم إلى الأسواق الاستهلاكية من جهة أخرى.^١ كما يعمل قطاع النقل على نقل الأفراد والجماعات من مساكنهم إلى مراكز عملهم المختلفة كالدوائر الحكومية والدارس والمؤسسات الصناعية والتجارية ومؤسسات الخدمات المنتشرة في المحافظة، إذ يبلغ عدد هذه المؤسسات ١٤٨١ مؤسسة وتشكل نسبتها ٩٨٪ من مجموع المؤسسات الصناعية والتجارية ومؤسسات الخدمات في المملكة^٢. إضافة إلى كونه عامل ربط للتجمعات السكانية مع بعضها البعض سواء داخل المحافظة أم مع باقي محافظات المملكة الأخرى.

ومما يزيد من أهمية قطاع النقل أن سهلة المفرق تمتاز باتساع رقتها الجغرافية وتبعده تجمعاتها السكانية لذلك فهي بحاجة إلى شبكة طرق واسعة وملائمة. كما أن المحافظة تميز بموقع حدودي استراتيجي إذ تقع بين ثلاث دول عربية هي سوريا والعراق والسعودية، مما يتطلب إنشاء طرق وطنية جيدة تربط من خلالها الأردن بهذه الدول وتنتفع من خلالها حركة الترانزيت والتجارة.

وتعتبر الطرق الآن أساسية في المحافظة حيث تشير بعض الدراسات إلى وجود عدد من الموارد التعدينية التي يمكن أن تشكل أساساً لبعض الصناعات الاستراتيجية مثل الحجر البركانى والصلصال والجبير والتلف والباريت، إضافة إلى امكانية وجود النفط في المناطق الشرقية للمحافظة، وتتوفر عدد من الأماكن الأثرية.

ولجموع هذه الأسباب يشكل قطاع النقل أهمية خاصة لتنمية محافظة المفرق وللمستوى الاجتماعي والاقتصادي للسكان فيها وبلغت قيمة الاستثمارات في خطة قطاع النقل (١٨) مليون دينار أي ما نسبته ٥٪ من مجموع استثمارات خطة المحافظة^٣. في حين بلغت نسبة الاستثمارات لقطاع النقل ٤٪ من المجموع الكلي لاستثمارات الخطة الخمسية ٨٦ - ١٩٩٠ لالأردن بشكل عام^٤.

وعادة يتراوح معدل استثمارات الدول النامية في قطاع النقل بين ٢٠ - ٤٠٪ من مجموع اتفاقها الاستثماري، لذلك نلاحظ أن استثمارات الأردن في قطاع النقل أقل من المعدل في الدول النامية إذ يتراوح بين

١٥ - ٢٠٪ على أقصى حد من مجموع استثمارات خطط التنمية الاقتصادية،
ويمكن تصنيف قطاع النقل في المحافظة إلى ما يلي:

١-١-٣ الطرق:

تشير الاحصائيات المتوفرة إلى أن عدد التجمعات السكانية في المحافظة المخدومة بطرق جيدة بلغت ٣١ تجمعاً سكانياً ويبلغ عدد السكان الذين يقطنون الخدمة ٤٥٧٦ نسمة أي ما نسبته ٤٩٪ من مجموع سكان المحافظة، بينما يبلغ عدد التجمعات التي تعاني من طرق سيئة أو غير صالحة (١٠٤) تجمعاً سكانياً تقطنها (٤٦٢٠) نسمة أي ما نسبته ٥١٪ من مجموع سكان المحافظة. وإذا ما أخذت منطقة البدية الشمالية على حدة تجد أن الوضع أسوأ بكثير مما ذكر، إذ لا يتجاوز عدد السكان المخدومين بطرق جيدة ٢٩٦١ نسمة أي ما نسبته ٥٣٪ من مجموع السكان المخدومين بطرق جيدة وما يعادل ١٠٪ من مجموع سكان المنطقة.

ويبلغ الطول الكلي لطرق المحافظة (٧٩٢) كم، أي ما نسبته ٩٪ من طرق المملكة بشكل عام.^٢
وهذه الطرق موزعة على النحو الذي يبينه جدول رقم (١-٣)

جدول رقم (١-٣)
أطوال الطرق في محافظة المفرق لعام ١٩٨٦

٢٨٢ كم	طرق رئيسية
١٢٨ كم	طرق ثانوية
١١٨ كم	طرق زراعية
١٥٦ كم	طرق قروية
٧٩٣ كم	المجموع

المصدر: خطة التنمية الخمسية لإقليم المفرق ٨٦ - ١٩٩٠.

٢-١-٢: وسائل النقل واستخداماتها:

١. استخدام الباصات العامة:

يبين الجدول (٢-١) أن (١٣٧) عائلة من المحافظة أي ما نسبته ٨٠٪ من السكان الذين شملهم التعداد يستخدمون الباصات كوسيلة للنقل والتقليل بين مركز المحافظة إلى باقي قرى ومناطق المحافظة وبالعكس. وتبلغ أعداد الباصات في مدينة المفرق (٣٥) وألسنة في دائرة المسير ذات الحجم المتوسطة (٣٠) راكباً (٤٨) ياباما بينما الباصات كبيرة الحجم سعة (٣٦) راكباً يابسين فقط. وقد بلغ عدد الباصات التي تخدم السكان في المحافظة ككل سعة (٣٠) راكباً (١٣٩) يابساً. ومن هذه النسبة تستشف مدى الإقبال الكبير على التنقل بواسطة الباصات التجارية وتعدد الأسباب التي تجعل سكان المحافظة يتبعون على استعمال

الباصات العامة إلى:

• يشتغل من ذلك سكان مدينة المفرق.

جدول رقم (٣ - ٢)

اعداد العلاقات حسب وسيلة النقل المستخدمة
والوحدات التنموية في القليم المفرق

العنوان: المسمى للمزيد اثنين

د. نورة التكاليف:

حيث تعتبر الباصات العامة ذات تكلفة قليلة مقارنة مع باقي وسائل النقل المختلفة العامة في المحافظة، وهذا يتناسب مع متوسط دخل الفرد المنخفض في هذه المحافظة* ومن خلال اجراء مقارنة بسيطة بين تعرفة الباصات العامة والسيارات العامة نجد ان تعرفة السيارات تفوق تعرفة الباصات، مما يؤدي الى اقبال السكان على استخدام وسائل النقل الأرخص، انظر جدول (٣) .

جدول رقم (٣ - ٣) مقارنة تعرفة البيانات العامة والسيارات العامة للنقل من وإلى المفرق لعام ١٩٨٧

تعريفة الباص	تعريفة السيارة	الخط
٣٠ قرشا	٥٠ قرشا	الفرق - اربد
٣٠ قرشا	٥٠ قرشا	الفرق - الزرقاء
١٠ قروش	١٥ قرشا	الفرق - سفير السرحان

٢. السلامة والأمان:

يعتبر الباص من أكثر وسائل النقل أمناً وسلامة وخصوصاً على الطرق الخارجية. وما لا شك فيه بأن احتفال وقوع حادثة لشخص ما متقل بسيارته هي أكبر بكثير من احتفال وقوعها عندما ينتقل الشخص نفسه بواسطة الباص العام وأضافة إلى عمره السالم، فإن النقل في الباصات العامة يخفف وبدرجة كبيرة من حدة الحادثة عند وقوعها^{١١}.

٣. تغذية الباصلات العامة بشكلاً مستمر:

ومن الملاحظ ان البابا ناتاليا العامة هي متوفرة في أغلب الاوقات لذا يسهل التعامل معها واستخدامها بشكل مستمر.

- انظر الفصل الخا^صر، بالواقع الاقتصادي.

٤. الراحة:

و يتوفّر عنصر الراحة في الباصات العامة اذا ما توفّرت المقاعد المريحة والكافية للركاب. وبالرغم مما سبق هناك ٢٠٪ من السكان لا يستخدمون الباصات العامة كوسيلة للنقل و يمكن تفسير ذلك انهم يفضلون استخدام سياراتهم الخاصة للتنقل، اضافة الى الآثار السلبية التي تنتج عن استخدام الباصات والتي منها عدم تقييد الباصات بمواعيد المغادرة والقدوم وازدحام الركاب، وطول فتره الانتظار في مواقف السيارات.

ب. استخدام السيارات العامة:

أظهر المسح الميداني ان (١٠٣) عائلة اي ما نسبته ٥٪ من السكان يقلّبون على استخدام السيارات العامة و يبلغ عدد السيارات العامة العمومي المسجلة في دائرة السير (٩٥) سيارة بينما بلغ عدد السيارات التي تخدم السكان (١١٥) سيارة عمومي. و يعتبر هذا الاقبال ضعيفاً اذا ما قورن بوسائل النقل الأخرى، وكما أسلفنا فإن معظم الناس يستخدمون الباصات العامة. و اذا ما أردنا ان نخلل سبب ضعف الاقبال على استخدام السيارات العامة لوجدنا ان:

١. السيارات العامة مرتفعة التكلفة اذا ما قورنت بالباصات العامة كما هو مبين في الجدول رقم (٢ - ٣).
٢. السيارات العامة هي في أغلبها قديمة غير مريحة.
٣. عدم توفّر عنصري السلامة والأمان في السيارات العامة خصوصاً على الطرق الخارجية.
٤. توفر السيارات العامة هو أقل من توفر الباصات العامة في المحافظة لان كثيراً من المناطق والقرى في المحافظة تصلها الباصات العامة ولا تصلها السيارات العامة.

وتشترك جميع وسائل النقل العام سواء كانت الباصات أم السيارات العامة بميزة واحدة وهي ان مستعملها لا يشترك في تسويتها وهذه الميزة لها وجهان الأول ايجابية وهي صفاء الذهن وحرية التفكير والآخر سلبية وهي العجز. فالاولى تريح الركاب من اتعاب القيادة وتخفيفه من المسؤولية، وبالتالي تمنحه الحرية للتفكير فيما يريد او القراءة او الاستمتاع بالنظر الطبيعية. اما الناحية السلبية فهي شعور الراكب بالعجز فهو يشعر انه تحت رحمة التأخير وامكانية عطل الباص والانتظار غير المحدد على موقف الباص.^{١٢}

ج. استخدام السيارات الخاصة:

أظهر المسح الميداني ان هناك (٣٦٥) عائلة اي ما نسبته ٢٣٪ من السكان يقلّبون على استخدام السيارات الخاصة. وتشير الاحصاءات الرسمية المتوفّرة الى ان عدد السيارات الخصوصي المسجلة لدى دائرة السير في محافظة المفرق بلغت (٣٠٢) تاكسي خصوصي تشكل ما نسبته ١٨٪ من مجموع المركبات في المحافظة. وهذه النسبة تعتبر منخفضة اذا ما قورنت باملأة عمان الكبرى. حيث ثلت الاحصاءات الأخيرة والتي اجريت في عام ١٩٨٦ ان ما مجموعه ١٦٠٠٠ راكب انتقلوا بوسائل النقل المختلفة العامة والخاصة، وقد أسمم قطاع النقل الخاص في عمان بنقل ٥١٪ من مجموع الركاب مما يدل على ان اقبال سكان عمان الكبرى على استخدام وامتلاك السيارات الخاصة مرتفع وهذا يعود لارتفاع دخول سكان المنطقة^{١٣}. بينما نسبة ٢٢٪ تعتبر ممثلة لسكان محافظة المفرق والتي تعتبر ذات بيئة زراعية -رعوية وعموماً ذات دخل منخفض اذ يبلغ

متوسط دخل الفرد السنوي في محافظة المفرق (٥٢٧٦) دينار، في حين يبلغ متوسط دخل الفرد في الأردن (٦٨٨) دينار.^{١٤}

وإذا ما أجرينا مقارنة بين ملكية السيارات الخاصة في محافظة المفرق بتلك الموجودة في بقية المحافظات حسب احصاءات سنة ١٩٨٦ لوجدنا انخفاض نسبة ملكية السيارات الخاصة لدى سكان المفرق بالمحافظات الأخرى في المملكة ومن جدول (٣-٤)، كذلك نجد ان نسبة تملك السيارات الخاصة في محافظة المفرق هي بسيطة جداً مقارنة مع المعدل العام في المملكة.

جدول رقم (٣-٤)
عدد السيارات الخاصة في محافظات المملكة لعام ١٩٨٦

المحافظة	النسبة المئوية	عدد السيارات الخاصة
عمان	%٠٠٨٥	١٠٧٥٩
أوبد	%٠٠٠٨	١١٢٤٦
الزرقاء	%٠٠٣	٤٢٢٩
المفرق	%٠٠٢	٢٧٩
بقية المحافظات	%٠٠٢٥	٣٢٧
المجموع	%١٠٠	١٣٦٥٤

للمصدر: وزارة التخطيط، الخطة التنموية الشاملة، قطاع النقل ١٩٨٦.

وتعتبر السيارة الخاصة هي وسيلة الانتقال المثالية والأكبر جاذبية لكل شخص. لكنها في الوقت نفسه الوسيلة التي اذا استعملها الجميع فانها ستخلق كثيراً من المشاكل لاستعمالها وغيرهم. وتكون فوائد التنقل بالسيارات الخاصة بما يلي:

١. السرعة.

٢. حرية التنقل والوصول الى مكان لا تصله خطوط النقل العام.

٣. عدم التقيد بجداول زمنية وهذه تتعلق بعدم حرية اختيار وقت القيام بالرحلة وكذلك عدم توفر النقل العام في ساعات المساء المتأخرة.

٤. امكانية حمل أغراض وحقائب وسهولة الانتقال مع الأطفال.

وتشير الدراسات المتوفرة ان هناك عدة عوامل أخرى تزيد من امتلاك واستعمال السيارات الخاصة وهي:

١. متعة القيادة ومتعة السرعة التي توفرها السيارة الخاصة.

٢. عامل المبيبة الذي يعتبره الباحثون احد الحوافز المهمة لامتلاك السيارة.

٣. آلية التبرير: وهذا حافز لاستعمال السيارة وليس لشرائها وإذا تم شراء السيارة تحت ضغط اجتماعي فلا بد من ايجاد تبرير لدفع مثل هذا المبلغ الكبير في نظر مالك السيارة ونظر الآخرين، وأحسن تبرير يجده مؤلاء هو كثرة استعمال السيارة.

د. استخدام سيارات الطلب (العمومي):

عادة ما يتم استخدام تاكسي الطلب في الأمور المستعجلة والطارئة وذلك لكسب الوقت، وقد دخلت هذه الخدمة حديثاً إلى المحافظة. ولا تتوفر لدينا إحصاءات كافية عن مدى اقبال الناس لاستخدام هذه الوسيلة، ولكن بشكل عام فإن الاقبال على هذه الوسيلة يعتبر ضعيفاً نظراً لارتفاع تكلفتها، وقلة مكاتب السيارات المتوفرة في المحافظة فيما عدا المدينة نفسها. ويتوارد في محافظة المفرق (٣) مكاتب اجرة جميعها في مدينة المفرق وبلغ عدد التكسيات في هذه المكاتب (٢١) سيارة اجرة. كما هو مبين في جدول (٣ - ٥)

جدول رقم (٣ - ٥)
مكاتب سيارات الاجرة في محافظة المفرق لعام ١٩٨٧

اسم المكتب	أعداد التكسيات
مكتب تاكسي القاضي وعليان	٧
مكتب تاكسي الشديفات	٦
مكتب تاكسي السليم	٨
المجموع	٢١

المصدر: محافظة المفرق ١٩٨٧.

و. سيارات شحن لنقل البضائع:

وتبلغ أعدادها (٥٩٢) سيارة وتشكل نسبتها ٣٦٪ من مجموع المركبات في المحافظة وتستخدم لنقل المواد الأولية الخاصة بالزراعة من جهة ونقل المحاصيل الزراعية والحيوانية إلى الأسواق الاستهلاكية من جهة أخرى.

و. الآليات زراعية وإنشائية:

وتبلغ أعداد الآليات الزراعية (١٧٣) تركتور زراعي بينما تبلغ الآليات الإنشائية (١٠) آليات. ومما تجدر الإشارة إليه هنا هو عدم وجود قطاع نقل عام يتبع الدولة في المحافظة، ولكن توجد سيارات حكومية تابعة لدوائر الحكومة تقوم بنقل موظفي الحكومة من وإلى الدوائر الحكومية وتبلغ أعدادها (٨١) سيارة حكومية.^{١١}

وكما يبين الجدول (٣ - ٦) نلاحظ أن نسبة نمو المركبات في محافظة المفرق هي أقل من نسبة نمو المركبات في الأردن ككل خصوصاً في السنوات الأخيرة.^{١٢}

جدول رقم (٣-٢)
نسبة نمو المركبات في محافظات المفرق بالاردن ككل للأعوام ٨٢ - ١٩٨٧

السنة	أعداد المركبات في محافظات المفرق	نسبة النمو (%) في المحافظة المفرق (%)	نسبة النمو (%) الاردن (%)
٨٢	٢٩١	-	-
٨٣	٦٦٤	١٣٠	١١
٨٤	٩٣٧	٦٠	٧٠
٨٥	١١٩٩	٣٠	٤٦
٨٦	١٤٤١	٢٠	٤٩
٨٧	١٦٥٩	١٥	غير متوفر

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة،النشرة الاحصائية السنوية، ١٩٨٦.

ز. استخدام وسائل النقل التقليدية:

يتبيّن من المسح الميداني أن (١٠) عائلات أي ما نسبته ٦٠٪ من السكان يستخدمون وسائل النقل التقليدية والتي تشمل الخيول والحمير والبغال والعربات التي تجرها الخيول. وهذه النسبة هي بسيطة ومتصلة بطبيعة المحافظة الزراعية - الرعوية. وبالرغم من ذلك نجد أن استخدام الحيوانات كوسيلة للنقل أخذ بالانخفاضخصوصاً في السنوات الأخيرة وذلك لانتشار وسائل النقل المتطورة والسريعة مثل السيارات والباصات.

وهناك (٣٦) عائلة أي ما نسبته ٢٥٪ من السكان لا يستخدمون وسائل النقل. وهذا يعني أنهم لا ينتقلون من مكان لأخر وهذا ناتج عن عدم الحاجة إلى التنقل لمسافات بعيدة، أما بسبب العجز أو الفقر. وكما يظهر من جدول (٣-٢) فإن عدد الأسر التي أجبت باستعمالها لأحدى وسائل النقل بلغ (١٥٣٢) أسرة بينما هناك (٣٦) عائلة لا تستخدم أية وسيلة سوى الأقدام. وكان أهم وسيلة نقل لسكان الأقاليم هي الباص العمومي حيث اعتبر حوالي ٧٧٪ من مجموع الأسر التي تستعمل وسائل النقل أن الباص العمومي أهم وسيلة للنقل. وتاتي السيارة الخصوصي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية حيث بلغ عدد الأسر التي تستخدمها ٣٦٥ أسرة أي ٢٢٪ من مجموع الأسر وهم الذين يملكون سيارة خصوصية. وجاء في المرتبة الثالثة السيارات العمومية الصغيرة (التاكسي) حيث بلغ مستخدımıها من الأسر حوالي (١٠٣) أسرة أي ٥٪ من مجموع الأسر.

وعلى مستوى الأقاليم يظهر أيضاً أن الباص العمومي هو أهم وسيلة للنقل في جميع الوحدات التنموية حيث أجاب (١٢٦٧) أسرة من مجموع الأسر يعتبرون الباص العمومي من أهم وسائل النقل. أما بالنسبة للمناطق التنموية فإن أكثر المناطق استخداماً للباص العمومي هي الحمرا، سما السرحان، البلاعج، صبحا، بلعما، والمفرق على التوالي. أما استخدام السيارات الخصوصية فبلغ عدد الأسر في جميع الوحدات حوالي (٣٦٥) كان أكثرهما الحمرا ١٥٪ يليها كل من وجابا والمنشية وسما السرحان، ثم البلاعج وصبحا.

٣-١- خلاصة:

من خلال ما أسلفنا نجد أن المحافظة تعاني من شبكة طرق سيئة وبنسبة ٥١٪ من مجموع الطرق، مما يترك أثراً سلبياً على طبيعة النقل والتنقل داخل المحافظة، اذ سيؤدي الى تخفيف حركة التنقل، اضافة الى الآثار السلبية على المركبات التي ستسير على هذه الطرق. لذلك لا بد من زيادة المخصصات المالية لتحسين وشق وتعبيد الطرق في أنحاء المحافظة المختلفة، وذلك لتسهيل عملية التنقل والنقل والتي تعتبر الشريان الأساسي في العملية التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

٣-٢- خدمات البريد والهاتف:

تبلغ عدد مكاتب البريد في المحافظة (٢٩) مكتباً، بما فيها مكتب المدينة والخالدية موزعة على خمسة مدناتق هي المنطقة الشرقية (١٣) مكتباً والشمالية (٤) والغربية (٩) مكاتب. (٣) مكاتب التجمعات السكانية. بينما يبلغ عدد شعب البريد (وكالة البريد) في المحافظة (٣٤) شعبة، وتقدم الخدمات التالية^{١٨}:

١. خدمة صندوق البريد.
٢. خدمة الأحوال المدنية.
٣. حوالات مالية.
٤. البرقيات والرسائل.
٥. توفير الخدمة الهاتفية.

و يبلغ عدد الموظفين التابعين لمديرية اتصالات المفرق (١٤٠) موظفاً منهم (٠١) موظفين خارج المدينة. وتقوم بعض الشعب البريدية (مكتب البريد) البالغة (٢٣) شعبة بتقديم خدمة مشتركة، بين البريد ومؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية، كما هو في جدول (٣-٧).

وتتوزع مكاتب البريد هذه والتي تتبع ادارياً الى مديرية مواصلات المفرق على القرى التالية:

١٧ ام الجمال	٩ صباحاً وصباحية	١. المفرق
١٨ المنصورة	١٠ البعاعج	٢. الرويشد
١٩ روضة الأميرة بسمة	١١ الخالدية	٣. رحاب
٢٠ عمرة وعميرية	١٢ مغير السرحان	٤. الصفاوي
٢١ الدفيانية/مشترك	١٣ ام القطين	٥. المدور
٢٢ حوشة/مشترك	١٤ الزعترى	٦. المنفية
٢٣ الحمراء/مشترك	١٥ الدجنية	٧. سما السرحان
	١٦ ثغرة الجب	٨. بلعما

وتمثل الخدمات التي تقدمها المكاتب البريدية هذه في:

١. استلام وتوزيع الرسائل
٢. تقديم الخدمة الهاتفية
٣. خدمات صندوق توفير البريد
٤. البرقيات
٥. خدمات الأحوال المدنية
٦. بيع الطوابع
٧. استلام طلبات الالتحاق بالجامعات الاردنية

في محافظة المفرق حسب الوحدات التنموية للمحافظة لعام ١٩٨٧
إعداد مراكز مختلف الخدمات التي تقدمها وزارة الاتصالات
جدول رقم (٢-٣)

اما المكاتب القروية ب مديرية مواصلات المفرق فتتوزع على:

- | | |
|-------------------------------|--------------------------------|
| ١. حيyan الروبيض | ٥. ايذون بني حسن |
| ٢. عمره وعميره | ٦. ام النعام الشرقية |
| ٣. روضة الأميرة بسمة | ٧. كوم الرف |
| ٤. ذايبة | ٨. سبع اصيير |
| ٩. حمامات العموش | ١٠. هذا بالإضافة الى شباك بريد |
| الحي الجنوبي في مدينة المفرق. | |

وتتمثل الخدمات التي تقدمها المكاتب القروية هذه مع تلك التي تقدمها المكاتب البريدية ما عدا خدمة صندوق توفير البريد، حيث لا تقدم في مكاتب القرية.

وتتمثل وكالات البريد والبالغة (٣٤) وكالة والتابعة لمديرية مواصلات المفرق فتتوزع على القرى

التالية:^{١٩}

- | | |
|----------------------|----------------------|
| ١. النديري الأبيض | ١٨. المكيفنة |
| ٢. رباع السرحان | ١٩. البستان |
| ٣. المزة | ٢٠. السعيدية |
| ٤. حيyan المشرف | ٢١. زملة الأمير غازي |
| ٥. ديرورق | ٢٢. الصالحية |
| ٦. ام النعام الشرقية | ٢٣. الحميضة |
| ٧. البو يضة الغربية | ٢٤. الاشرافية |
| ٨. البشرية | ٢٥. رحبة رقاد |
| ٩. المنارة | ٢٦. خشاع السلاطين |
| ١٠. روضة الرويعي | ٢٧. عين |
| ١١. ام اللؤلؤ | ٢٧. ام السرب |
| ١٢. الكوم الأحمر | ٢٩. الخناصري |
| ١٣. النهضة | ٣٠. الاكبير |
| ١٤. الخربة السمراء | ٣١. الحرش |
| ١٥. الزنية | ٣٢. قاع |
| ١٦. نادرة | ٣٣. السويمدة |
| ١٧. جابر | ٣٤. بريطة |

اما بالنسبة للمشتركين بالخدمات الهاتفية في الوحدات التنموية فقد بلغ عدد المشتركين الأفراد (١٧٢١) مشتركاً والمشتركين التجاري (٤١١) مشتركاً والمشتركين الحكومي (٢٩٥) مشتركاً. وكما يوضح الجدول (٣ - ٨) فإن مجموع المشتركين الكلي في الخدمة الهاتفية بلغ (٢٤٢٧) مشتركاً. وهذا يعني ان عدد المشتركين قياساً بحجم السكان يعتبر قليلاً قياساً ببعض المناطق الاقليمية الأخرى في الاردن.^{٢٠}. أضعف لذلك ان الخالبية العظمى من المشتركين الأفراد هم في وحدة المفرق التنموية (المدينة مشمولة بذلك) تليها المنشية وام الجمال.

جدول رقم (٣ - ٨)
 اعداد المشتركين بالخدمة الهاتفية في محافظة المفرق
 حسب الوحدات التنموية للمفرق وأنواع الاشتراكات
 لعام ١٩٨٧

الوحدة التنموية	مشتركين الفراد	مشتركين تجاري	مشتركين حكومي	المجموع
للفرق	٧٥٩	٣٤٠	١٣٢	١٢٣٢
للنضية	١٨٨	٣	٨	١٩٩
رحايب	٥٤	١	١٦	٦٩
بلعما	٣٣	-	١٢	٤٥
الخالدية	٦٨	١٥	١٢	٩٥
الحمرا	١٢٨	-	١٢	١٤٠
سما السرحان	١٠١	٥	١٧	١٢٣
الباعع	٠٣٤	-	٤	٣٨
ام الجمال	١٧٨	-	١٧	١٩٥
صحيحا	٩٩	١	١٥	١١٥
ام القطرين	١٠	-	٦	١٦
دير الكهف	-	-	-	-
الصالحية	٩	١	١٠	٢٠
الرويشد	٦٠	٤٥	٣٥	١٤٠
المجموع	١٧٢١	٤١١	٢٩٥	٢٤٢٧

المصدر: مديرية للوصلات لمحافظة المفرق، ١٩٨٧.

- الخالدية تابعة لقسم الزرقاء بخدمة آلية مباشرة.
- الرزعرى وثغرة الجب فقط الخدمة فيها آلية مباشرة مع قسم المفرق (وبالقي الخدمات الهاتفية في المحافظة يدوية .)

- وتمثل الخدمات التي تقدمها الوكالات البريدية في:
- استلام وتوزيع البريد.
 - بيع الطوابع.
 - هاتف محل.

ويقوم بخدمة الوكالة البريدية شخص من البلدة التي تخدمها هذه الوكالة، وغالباً ما يكون صاحب بقالة يقوم باستلام الرسائل من مكتب البريد المرتبط معه أو من المديرية ويسلمها إلى أصحابها ويسلم الرسائل من المواطنين ليسلمها إلى المديرية. وقد تضع المديرية هاتف لدى الوكالة ليخدم المواطنين ويقدم المكاتب المحلية فقط. ويقوم صاحب الوكالة بهذه الخدمات مقابل خمسة دنانير شهرية.

بالنسبة لمحافظة المفرق فإن المقسم الذي يخدم المحافظة عبارة عن مقسم تابع لقسم جرش وسعته الحالية ٢٠٠٤ حيث بلغ مجموع الأرقام العاملة ١٩٨٩ رقماً وبذلك تكون الأرقام الشاغرة ١٥ رقماً فقط. وتتضمن الخطة الخمسية الحالية مؤسسة الوصلات السلكية واللاسلكية إنشاء مقسم هاتف رئيسي في

محافظة المفرق بسعة (٥٣٦٠) رقم هاتف بالإضافة إلى ١٥ موقعاً تابعاً للمقسم الرئيسي، وبسعة إجمالية (٧٤٥٦) رقم هاتف للتتابع بحيث تصبح السعة الكلية للمحافظة (١٢٨١٦) رقم هاتف، ويبلغ عدد الجهات السكانية التي تخلو من خدمات الهاتف (٨٢) تجتمعاً سكانياً.

٣-٣ خدمات المياه:

تعتبر المياه في الأردن عاملات محددة للتطور الاجتماعي والاقتصادي، وقد يؤدي شح المصادر المائية وتناقص الكميات منها إلى تقويض خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية لذا فإن تطوير مصادر المياه واستخداماتها يشكل أساساً هاماً للتنمية القطاعات الأخرى.

وتقدر كميات المياه التجددية سنوياً للمملكة بحوالي (١٢٠٠) مليون متر مكعب بقسميها السطحي والجوفي، وقد بلغت الكمية التي تم تطوريها من هذه المصادر حتى عام ١٩٨٥ حوالي (٢٥٠) مليون متر مكعب للاستعمالات المنزلية والصناعية والزراعية.

ويبيّن الجدول رقم (٣-٩) كميات المياه التي يتوقع تطوريها من المصادر المائية على ضوء تنامي الحاجة لهذه المصادر حتى عام ٢٠٠٠.

جدول رقم (٣-٩)
كميات للمياه المتوقع تطوريها حتى عام ٢٠٠٠ بملايين الامتار
المكعبة واستخداماتها

السنة	غرض الاستعمال وكمية المياه			
	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥
للأغراض المنزلية والصناعية	٢٤٧	١٩٦	١٥٢	١١١
الزراعة للروبيبة في الأغوار ووادي عربة	٥٨٧	٥٢٤	٤٥٣	٣٠٩
الزراعة للروبيبة خارج الأغوار	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
المجموع	٩٣٦	٨٢٠	٧٠٥	٥٧٠

المصدر: الخطة الخمسية، وزارة التخطيط، ١٩٨٦ - ١٩٩٠.

بلغ عدد التجمعات السكانية في محافظة المفرق والتي تصلها المياه عن طريق شبكات المياه (١٠٨) تجتمعاً سكانياً وذلك حتى نهاية صيف عام ١٩٨٧، بينما تشير آخر الإحصاءات إلى أن عدد التجمعات السكانية التي تصلها المياه عن طريق شبكات المياه وحتى نهاية شهر آذار ١٩٨٨ قد بلغ (١٣٣) تجتمعاً أي بزيادة مقدارها ٢٥ تجتمعاً سكانياً.^{٢٢}

٣ - ١ - مصادر المياه

بلغ عدد الأسر التي أدللت بمعلومات حول أهم مصدر للمياه (١٥٨٤) عائلة والغالبية العظمى تعتبر الأنابيب أهم مصدر للمياه حيث بلغ عددهم (١٤٧٩) أسرة أي ما نسبته ٤٢٪ من مجموع العائلات. ويظهر من المسح الميداني أن العديد من العائلات لديها آبار خاصة تستعملها كمصدر للمياه حيث بلغ عدد الأسر التي لديها آبار خاصة (٢١٥) عائلة أي حوالي ٦٪ من المجموع وهناك (٥١) عائلة لديها آبار مشتركة، و٧٢ عائلة أي ٥٪ من مجموع العائلات تستخدم تلك المياه كمصدر أساسي لاستخدامها. ومن الجدير بالذكر أن معظم الآبار الخاصة والمشتركة وكذلك تلك الماء تستخدم لأغراض زراعية وتجارية والقليل منها يستخدم لغايات الشرب الخاصة.

ويلاحظ من الجدول (٢) - (١٠) أن أنابيب المياه اعتبرت أهم مصدر للماء لمعظم العائلات في الوحدات التنموية، بينما نجد أن نسبة الآبار الخاصة كمصدر للمياه يبلغ أعلى مدى له في وحدة الحمراء (٤٣٪) بينما أي ما نسبته (٣٪) من مجموع الآبار الخاصة في المنطقة ويلي ذلك من حيث المرتبة بلعما (٣٩٪) بينما والباجع (٢٣٪) بينما.

اما عن عدد المشتركين في شبكات المياه فقد بلغ في عام ١٩٨٧ (١٥٧٧٥) مشتركاً في حين بلغ عددهم لغاية ١٩٨٨/٣/٣١ (١٥٩٥٨) مشترك أي بزيادة مقدارها ١٨٣ مشتركاً.

جدول رقم (٣ - ١٠)

مصادر المياه لسكان الوحدات التنموية في محافظة المفرق لعام ١٩٨٧

الوحدة	مصادر المياه	بنرمشترك	بنرخاص	أنابيب	تنك	بنابيع	مصادر أخرى
المفرق	٣	٤	١١٠	١١	١٠	٠	١
المنشية	٥	٥	١٢٩	١١	١٠	٠	٢
رباب	٦	٧	١١٩	١٧	٨	٥	١
بلعما	٤	٤	٨٦	٢٥	٢	٠	٤
الحمراء	٦	٦	٢٤٣	٤٨	١١	٠	٣
سما السرحان	٢	٢	٢١٦	٨	١٠	١	٢
الباجع	٥	٥	١٥٦	٢٣	٨	٨	٦
ام الجمال	٧	٧	١٠٤	١٤	١٠	٠	٤
صيحا	٨	٨	١٥١	٣٥	٧	١	١
ام القطرين	٢	٢	٨٥	٢٥	٠	٠	٥
دير الكهف	٠	٠	١٤	٣	٠	٠	٠
الصالحة	١	١	٦١	٢	٠٢	٠	١
الرويشد	٠	٠	٦٨	٠	٠	٠	١
المجموع	٥١	٢١٥	١٤٧٩	٧٢	٨	٨	٣٦
النسبة المئوية	٢٣٪	٥٣٪	٥٤٪	٥٥٪	٥٠٪	٥٠٪	٣٪

هناك عدد من العائلات تستخدم أكثر من مصدر واحد للمياه.

ال المصدر: المسح الميداني.

ويتبين من الجدول (٣ - ١٠) للمناطق المسوحة كيفية حصول الوحدات التنموية على مصادر المياه اللازمة لهم ويبين النسبة المئوية لكل مصدر من المصادر المستعملة بشكل عام كما يبين وبالتفصيل في كل منطقة من المناطق المسوحة عدد الوحدات التنموية المستعملة لكل من مصادر المياه المتوفرة في المحافظة. حيث نلاحظ أن ٩٣٪ من المجموع تصلها المياه عن طريق الأنابيب وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع النسب الأخرى وأقلها الاعتماد على البينابيع وهي تشكل ما نسبته ٥٪ مما يشير لقلة مصادر المياه المحلية في الأقاليم.

كما نلاحظ من الجدول أن ما نسبته ١٣٪ من مجموع العائلات المسوحة تستخدم بمفردها مصادر المياه كما بلغت نسبة اعتماد هذه العائلات على استخدام صهاريج المياه ٤٪ من المجموع الكلي. ويبين الجدول رقم (٣ - ١١) كميات المياه المباعة في محافظة المفرق بما فيها المدينة لعامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧، ويظهر انخفاض في كميات المياه المباعة عن طريق الأنابيب وكذلك انخفاض في كمية المياه المباعة عن طريق الصهاريج.^{٢٦}

جدول رقم (٣ - ١١)
كميات المياه المباعة في محافظة المفرق لعامي ١٩٨٦/١٩٨٧

الدورة	١٩٨٦	١٩٨٧
الدورة الأولى	٣٠٪	٦٠٨٤٢١
الدورة الثانية	٣٠٪	٦٠٨٤٢١
الدورة الثالثة	٣٠٪	٧٥٣٨٩٨
الدورة الرابعة	٣٠٪	٧٥٣٨٩٨
بواسطة الصهاريج	٤٪	١٣٧١٢٩
المجموع	٣٠٪	٢٠٦٦٧

المصدر: سلطة المياه، التقرير السنوي لعام ١٩٨٧.

٤ - مصادر الطاقة:

يلاحظ من الجدول رقم (٣ - ١٢) بأن الكهرباء هي أهم مصادر الطاقة للأسر في الأقاليم المفرق، حيث اعتبرت (٤٦٨) أسرة الكهرباء أهم مصدر للطاقة، واحتل المرتبة الثانية الغاز، حيث أشارت (١٣٤) عائلة إليه كأهم مصدر للطاقة أي ما نسبته ٤٤٪ من الأسر بينما جاء الكاز في المرتبة الثالثة كأهم مصدر للطاقة حيث اعتبرت (٩٥١) عائلة الغاز كثالث أهم مصدر للطاقة.

وأظهر التعداد أن الغالية العظمى، من الأسر أي (٤٦٨) أسرة تستخدم الكهرباء التي توفرها شركة الكهرباء، أي ما نسبته ٩٣٪ من مجموع الأسر على الرغم من أن استخداماتها للأغراض المنزلية ولغير الأغذية تأتي في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بعد الغاز والغاز. وأظهر التعداد أن مصادر الكهرباء بالنسبة لسكان الأقاليم متعددة، حيث هناك بالإضافة إلى شركة الكهرباء (٢١) مولدًا كهربائيًا مشتركًا و (١٣) مولدًا كهربائيًا خاصًا. وتبيّن أيضًا أن (٦٣) عائلة أي ما نسبته ٤٪ من مجموع الأسر لا تستخدم الكهرباء كمصدر للطاقة. وهذا يشير إلى عدم وجود تيار كهربائي في تلك القرى أو عدم مقدرة العائلات سالياً على دفع قيمة استهلاكها. علماً بأن العائلة الواحدة تستخدم أكثر من مصدر واحد للطاقة لاستخداماتها.

اما من حيث استخدامات الطاقة في اقليم المفرق فقد بلغ عدد الاسر التي تستخدم الكهرباء للأغراض المنزلية المختلفة الفالبية العظمى من السكان حيث يبلغوا (١٥١٦) أسرة وبنسبة (٩٥٣) من مجموع الاسر في الاقليم. تليها الأغراض التجارية من حيث الأهمية حيث بلغ عدد الاسر (٤٩) أسرة اي ١٢٪ من مجموع الاسر، وتلتها الأغراض الزراعية في المرتبة الثالثة بـ (٩) اسر ولأغراض صناعية (٣) اسر، ومما تجدر الاشارة اليه ان هناك (١٦٣) أسرة اي ما نسبته ٣٪ من مجموع الاسر في اقليم المفرق لديها سخانات شمسية و (١١٧) أسرة اي نسبة ٤٪ لديها سخانات كهربائية تستخدم جميعاً لأغراض منزلية.

عدد العدلات في المحددات التنموية حسب استخداماتها المحددة (١٩٨٧-١٩٩٣)

هواشم الفصل الثالث

٢٦. خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية ١٩٨٧ - ١٩٩٠، الخطة الخمسية لتنمية القليم المفرق من المصدر السابق ص ١١٢.

٢٧. نفس المصدر ص ٢٤.

٢٨. وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية ١٩٨٦ - ١٩٩٠، ص ١٤٩.

٢٩. انظر النقل البري والتنمية في الأردن، مجلة التنمية، العدد ١٤٧، ١٩٨٥، ص ٨٦.

٣٠. الخطة الخمسية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ لتنمية القليم المفرق ص ٢٠.

٣١. المرجع السابق، ص ١٨ - ٢٢.

٣٢. المعلومات الواردة هنا تم الحصول عليها من التعداد.

٣٣. مجلة النقل العربي العدد الرابع، حزيران ١٩٨٣، ص ١٦.

٣٤. تم الحصول على هذه المعلومات من دلالة سير المفرق قسم الترخيصين ١٩٨٧.

٣٥. مجلة النقل العربية، المرجع السابق ص ١٧.

٣٦. المصادر السابقة.

٣٧. امانة عمان الكبرى، الخطة التنموية الشاملة - قطاع النقل ١٩٨٦.

٣٨. دائرة الاحصاءات العامة، الكتاب الاحصائي السنوي ١٩٨٦.

٣٩. مجلة النقل العربي، العدد الرابع، حزيران ١٩٨٣.

٤٠. تم الحصول على هذه المعلومات من دلالة سيرفي محافظة المفرق ١٩٨٧.

٤١. دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٨٦.

٤٢. تم الحصول على هذه المعلومات من مديرية للاوصلات في محافظة المفرق ١٩٨٧.

٤٣. المصادر السابقة.

٤٤. الخطة التنموية الخمسية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ لإقليم المفرق.

٤٥. وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية ١٩٨٦ - ١٩٩٠، قطاع المياه والري من سلطة المياه، تقرير مديرية سلطة مياه الشرب في محافظة المفرق ١٩٨٧.

٤٦. المرجع السابق.

٤٧. سلطة المياه، التقرير السنوي للأعوام ١٩٨٧، ١٩٨٦.

الفصل الرابع

الواقع الاقتصادي لسكان اقليم المفرق

الواقع الاقتصادي لسكن اقليم المفرق

يغطي هذا الفصل الواقع الاقتصادي لسكن اقليم المفرق، وخاصة ما يتعلق بخط الفقر ومصادر الدخل وأوجه الانفاق في الوحدات التنموية التابعة لإقليم المفرق.

٤ - خط الفقر في اقليم المفرق:

يمكن تحديد الفقر بواسطة ثلاثة طرق هي:

١. مستوى الدخل اللازم للتغطية الاحتياجات الأساسية للانسان او ما يسمى بحد الكفاف. ولتحديد خط الفقر هذا يأخذ بعدى حاجة الأفراد إلى المساعدات الحكومية.
٢. طريقة المسح الميداني وذلك عن طريق أستلة مباشرة توجه للأفراد القاطنين في المنطقة.
٣. طريقة التعريف الموضوعي لخط الفقر.
١. الطريقة الأولى: يتم التعرف على خط الفقر عن طريق تحديد مستوى الدخل اللازم في دولة او منطقة ما للتغطية الاحتياجات الأساسية للانسان وهو ما يسمى بتحديد حد الكفاف. وتعتبر هذه الطريقة كل من يحصل على مساعدات من الحكومة سواء كانت نقية او عينية تحت خط الفقر. وفي ضوء ذلك تقدر قيمة هذه المساعدات والدخل الذي يحصل عليه أصلاً لوضع تحديد للدخل الفردي المقبول في المنطقة المعنية. حيث يتم تحديد عدد الحالات والأسر قياساً بعدد السكان، وحجم المساعدات.
وتعتبر هذه الطريقة متميزة جداً لاعتمادها على أعداد من يتم تقديم مساعدة حكومية لهم ولا تتحسب من لا تقدم له مساعدة. وتقترب هذه الطريقة غير موضوعية خاصة في حالة الاردن، حيث البعض لا يتقدم بطلب للمساعدة من الحكومة او ان الحكومة لا تقدم المساعدة لمن يطلبهما مما يجعل من الصعب حصر عدد الذين يحتاجون لمساعدة للتغطيةاحتياجاتهم الأساسية. اضف لذلك ان هناك العديد من يحصلون على مساعدات من جهات غير حكومية ومن المحدثات الأساسية والعلمية لهذه الطريقة أنها مبنية على أسس غير عملية لعدم توفر البيانات الاحصائية التي تحدد عدد الأسر المحتاجة للمساعدة او تلك التي تتلقى مساعدات.
٢. الطريقة الثانية: طريقة المسح الميداني: وتعتمد هذه على اجراء مسح ميداني لمنطقة او دولة ما وذلك عن طريق توجيه أستلة مباشرة لمواطني البلد او المنطقة المعنية لمستويات الدخول والاستهلاك. ويتم ذلك عن طريق المسح الشامل للمجتمع او عن طريقأخذ عينة ممثلة من ذلك المجتمع. و يأخذ بعين الاعتبار في المسح الميداني مستوى الدخل او الاستهلاك او الاثنين معًا من أجل تحديد خط الفقر في المنطقة المعنية.
٣. والطريقة الثالثة: التعريف الموضوعي: تعتمد هذه الطريقة أساساً على قيام الخبراء في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بدراسة شاملة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلد او المنطقة

المعنية. وتعتمد هذه على دراسة مستوى الدخل ومستوى الأسعار بحيث يجري تحديد مستوى استهلاك معين للمواطنين (الفرد) في تلك المنطقة". وكل فرد يقل دخله عن مستوى دخل محدد بمستوى الاستهلاك لتفطية حاجات أساسية هو أولى من خط الفقر بينما كل من يزيد دخله عن ذلك يكون فوق خط الفقر.

ومما يذكر أن هذه الطريقة لا تزال غير مطبقة كلياً في الأردن نظراً لاعتمادها على معايير يصعب التحكم فيها إما لطبيعة الظروف الاجتماعية والتي تجعل الناس يعطون معلومات مظللة في بعض الأحيان ولعدم وجود دراسات موضوعية ميدانية لتحديد خط الفقر.

ومن الملاحظ أن نهج هذه الطرق متقارب نسبياً من حيث أنها جميعاً تتطلب دراسة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلد أو المنطقة المعنية. إضافة إلى اعتمادها على متغيرات مشابهة وهي مستوى الدخل والإنفاق أو الاستهلاك والاختلاف فقط في منهجية طريقة تحديد خط الفقر. وقد اعتمدت هذه الدراسة مبدئياً في تحديد خط الفقر على الطريقة الثانية وعلى نهج الدراسات الشبيهة التي أجرتها بعض المنظمات الدولية أو الدول النامية حول هذا الموضوع^٢. حيث جرى تقييم خط الفقر في أي دولة أو منطقة بما يساوي ثلث معدل دخل الفرد السنوي مع الأخذ بمستوى الأسعار في تلك المناطق.

وتشير الأرقام الاحصائية المتوفرة ان خط الفقر في الأردن بشكل عام قد وصل الى ٦٢٨ دينار لعام ١٩٨٦ مع اهمال فروقات الأسعار في مناطق المملكة نظراً لتقابها في مختلف المناطق. وبذلك يكون كل مواطن اردني يقل دخله السنوي عن هذا الرقم يعيش تحت خط الفقر، وكل من زاد دخله عن ذلك هو فوق خط الفقر^٣.

وبالنسبة لإقليم المفرق، وبغض النظر عن فروق الدخل او الأسعار بين الوحدات التنموية فقد بلغ معدل دخل الفرد السنوي ٢٧٦ دينار خلال فترة البحث أي ان خط الفقر في الأقليم قد بلغ (٩٢) دينار وهو ما نسبته ٣٣٪ من متوسط دخل الفرد السنوي في الأقليم.

وحيث مقارنة معدل دخل الفرد السنوي في إقليم المفرق مع خط الفقر في الأردن (٦٢٨) دينار، يتبين ان هذا المعدل أعلى من معدل خط الفقر في المفرق بحوالي ٦١٣ دينار مما يشير الى سكان المفرق، على افتراض تساوي الدخول بينهم يعيشون فوق خط الفقر للمحافظة وبمعدل حوالي ٤٨٣ دينار فقط. وبالرغم مما سبق، يبقى معدل دخل الفرد السنوي في إقليم المفرق أقل من معدل دخل الفرد الاردني بشكل عام وبفارق حوالي (٤١٢) دينار حيث بلغ معدل دخل الفرد في الأردن ٦٨٨ دينار لعام ١٩٨٦. أي ان معدل دخل الفرد في إقليم المفرق يعادل ٤٠٪ من معدل دخل الفرد في الأردن (أقل من النصف).

اذما نظرنا الى معدل دخل الفرد حسب الوحدات التنموية جدول رقم (٤ - ١) نجد ان متوسط دخل الفرد السنوي في الوحدات التنموية يقع فوق خط الفقر في الأردن والبالغ (٢٣٠) دينار حسب احصائيات البنك المركزي لـ١٩٨٦. ووصل أولى معدل دخل الفرد في وحدة الصالحة (٩٥٩) دينار يليها وحدة دير الكهف (٤٢٤) دينار ثم وحدة الباعج (٣٠٤) دينار ووحدة ام القطين وبمعدل (٢٤٣) دينار، يلي ذلك وحدة المفرق (٩٥٧) دينار ووحدة ام الجمال (٥٩٥) دينار، والمشتبه (٩٧٦) دينار. وباستثناء وحدة تنموية هي صبحا (٣١٧) دينار فان جميع الوحدات التنموية يقل دخل الفرد السنوي فيها عن (٣٠٠) دينار، وبالنظر الى مجموع السكان الكلي نجد ان ٥٥٪ من المجموع الكلي للسكان في الوحدات التنموية في إقليم المفرق تقع تحت خط الفقر العام في الأردن والبالغ (٢٣٠) دينار لمجموع السكان في الأقليم، بينما هناك حوالي ٥٨٪ من السكان يقل معدل دخل الفرد السنوي عن (٣٠٠) دينار.

وعلى مستوى الأسرة، يتضح من الجدول رقم (٤ - ٢) ان ٧٧٨ عائلة أي ما نسبته ٤٨٪ من مجموع الأسر الذين شملهم المسح في إقليم المفرق (١٥٩٠) يعيشون تحت خط الفقر بينما (٨١٢) عائلة فقط تعيش

فوق خط الفقر، اضف لذلك ان عدد العائلات التي تعيش تحت خط الفقر مختلف من وحدة تنموية لأخرى

كما يظهر من الجدول (٤ - ٢) غير انه يمكن القول ان نصف العائلات تقريباً تعيش تحت خط الفقر، واذا ما أخذنا بعين الاعتبار عدد السكان الأفراد –فاننا نلاحظ ان ٦٥٥٪ من مجموع السكان الكلي أي (٦٩٥٠) فرداً من مجموع العينة (١٢٥٠) يعيشون تحت خط الفقر، ونلاحظ أيضاً ان ٥٩٪ من العائلات (٩٣٤) أسرة يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ٣٠٠ دينار وذلك بواقع ٧٧٢٪ من السكان أي (٩١٨) فرداً من المجموع الكلي للعينة.

٤ - ٣ فجوة الفقر فياقليم المفرق:

تم احتساب فجوة الفقر باحتساب معدل دخل الفرد السنوي في العائلات التي يقل دخل الفرد فيها عن (٢٣٠) دينار، حيث بلغ عدد الأفراد في تلك العائلات (٦٩٥٠) فرداً وبواقع ٧٧٨ أسرة، وقد بلغ متوسط معدل دخل الفرد السنوي في هذه الأسر (١٤٨) ديناراً وبذلك تكون فجوة الفقر قياساً بالأردن ككل للفرد الواحد (٨٢) ديناراً، وهذه الفجوة هي حاصل الفرق بين معدل دخل الفرد في الأسر التي يقل دخلها عن (٢٣٠) دينار وبين مستوى خط الفقر في الأردن ككل، وبذلك تكون فجوة الفقر الكلية (٥٦٩٩٠) دينار سنوياً، وعليه فإنه يلزم اتفاق حوالي (٥٧٠) الف دينار سنوياً لرفع معدل دخل الفرد في اقليم المفرق ليصل الى مستوى خط الفقر في الأردن، ويمكن ان يتم ذلك عن طريق اقامة المشاريع الانمائية والانتاجية لتوظيف العاطلين عن العمل او عن طريق تقديم المساعدات الحكومية.

جدول رقم (٤ - ١)

متوسط الدخل السنوي للفرد في الوحدات التنموية في
اقليم المفرق (١٩٨٧) (بالمليار الاردني)

الوحدة	عدد العائلات	عدد الأفراد	متوسط دخل الفرد
وحدة المفرق *	١١٥	٩٤٨	٢٥٧.٩٠
وحدة للمنشية	١٢٧	١٠٢٠	٢٧١.٨٠
وحدة رحاب	١٤٨	١٢٢٤	٢٩٢.٦٥
وحدة بلعما	١٣٠	٩٩١	٢٩٠.٩٦
وحدة الحمراء	٢١٩	١٨٨٦	٢٧٠.٩٣
سما السرحان	١٩٣	١٥١٨	٢٧٥.٥٥
الباععج	١٧٢	١٤١٨	٢٦١.٠٣
ام الجمال	٨٢	٥٨١	٢٥٩.٥٥
صبا	١٤٢	١١٥٤	٣١٧.٦٠
وحدة ام القطفين	٩١	٦٠١	٢٤٣.٢٢
وحدة دير الكهف	٣٧	٣٧٩	٢٤٢.٤٠
وحدة الصالحة	٩٣	٦١٥	٢٣٥.٨٧
الرويشد	٤١	٣٧٠	٢٧٥.٩٠
	١٠٩٠	١٢٥٠٨	٢٧٦.٩٥ متوسط

المصدر: المسح للميداني.

* يُستثنى المدينة.

جدول رقم (٤ - ٤)
عدد العائلات والأفراد في وحدات لفرق التنمية والذين يقل معدّل دخل الفرد السنوي فيها عن (١٠٠) و(٢٣٠) و(٣٠٠) دينار

متوسط دخل الفرد في الوحدة التنموية	أقل من ١٠٠		أقل من ٢٣٠		أقل من ٣٠٠		الوحدات التنموية
	أفراد	عائلة	أفراد	عائلة	أفراد	عائلة	
٢٥٧٩٠	١٩١	٢١	٦٦٥	٧٠	٧٦٢	٨٧	وحدة المفرق
٢٧٦٨٠	٧١	٧	٥٤٢	٦١	٧٢٧	٨٢	وحدة المشيشية
٢٩٢٦٥	١٦٦	١٨	٧٥١	٧٩	٨٦٩	٩٦	وحدة رحاب
٢٩٣٩٦	٦٠	٦	٤٣٦	٥١	٦٤٨	٧٨	وحدة بلعما
٢٧٠٩٣	٣٦٧	٣٠	١٠٥٩	١١٠	١٤٣٦	١٥٤	وحدة الحمراء
٢٧٥٢٥	١٩٤	٢٢	٨١٧	٩٤	١٠٧٥	١٢٧	سما السرحان
٢٦١٠٣	٢٨٧	٣٠	٨٧٠	٩٥	١١٢٧	١٢٤	الباعج
٢٥٩٥٥	٤٥	٤	٢٧٩	٣٦	٣٥٥	٥٠	ام الجمال
٣١٧٠٦	١٠٨	١١	٦٨٤	٧٢	٨٠٩	٩٩	صباحا
٢٠٣٢٢	٤٣	٦	٣٠٨	٣٧	٤١٩	٥٦	وحدة ام القطرين
٢٤٢٢٢	٥٩	٦	١٩١	٢١	٢٢٦	٢٦	وحدة دير الكهف
٢٣٥٨٧	٧٠	٩	٢٨٣	٣٦	٤٧٩	٥٨	وحدة الصالحية
٢٧٥٩	٣١	٤	١٢٥	١٦	١٨١	٢٤	الرويشد
٢٧٦٥	١٦٥٢	١٦٧	٦٩٥٠	٧٧٨	٩١١٨	٩٣٤	المجموع

المصدر: المسح الميداني.

- بلغ متوسط دخل الفرد للعائلات التي يقل معدّل دخل الفرد السنوي فيها عن ٣٠٠ دينار حوالي ١٤٨ دينار.
- بلغ متوسط دخل الفرد للعائلات التي يقل معدّل دخل الفرد السنوي فيها عن ١٠٠ دينار ٧٤ دينار.

٤ - مصادر الدخل:

تشير بيانات التعداد الواردة في جدول (٤ - ٣) ان أهم مصدر للدخل لسكان القليم المفرق هو المتأتي من الوظيفة الحكومية حيث سجل أعلى نسبة وبما يزيد على ٣٨,٥٪ من مجموع الدخل الفردي. يلي ذلك في الأهمية الدخل من الزراعة ٢١٪ ثم وظيفة خاصة في المرتبة الثالثة ١٧٪ ويليه ذلك التقاعد ١٠٪ من مجمل الدخل. أما التحويلات من الخارج فتأتي في المرتبة الخامسة من حيث الأهمية ٤٪ ثم عوائد الاستثمارات ٥٪ من مجموع الدخل للسكان في القليم، بينما بلغت حصة مصادر الدخل الأخرى ٧٪ من مجمل الدخل. أما المساعدات التي تقدمها الحكومة الى سكان القليم المفرق فهي لا تزيد عن ٤٪ من مجمل الدخل الفردي، و يأتي الدخل من المساعدات الحكومية، ومن مساعدات الجمعيات الخيرية، والدخل من الصناعات التقليدية كأقل نسبة من بين مصادر الدخل المتعددة. وهذا يدعو الى تطوير الصناعات التقليدية لزيادة معدل الدخل في المنطقة وزيادة المساعدات الحكومية للسكان.

وبناء عليه، يمكن القول بأن العمل في الأجهزة والمؤسسات الحكومية يشكل أهم مورد للدخل الفردي

متحف الفهد الشثري حسن مصطفى المدخل والوحدة الفنية - العدد المفرق لعام ١٩٨٧ (بالميزان الأدبي) جدول رقم (٤ - ٣)

ପ୍ରକାଶକ

خاصة اذا اعلمنا بان ٢٥٪ من القوى العاملة تعمل في الدفاع والقوات المسلحة. ولذا أضفنا الى ذلك التقادم فان نسبة مصدر الدخل من الوظيفة الحكومية يصبح ٤٨٪ من مجموع دخول الأفراد. يلي ذلك الزيادة ٢١٪ من بين جميع مصادر الدخل، ومن القطاع الخاص ١٧٪ والتحويلات من الخارج ٤٪ من مجمل دخل السكان. وهذا يدل على مدى اعتماد السكان على القطاع العام كمصدر للدخل.

اما معدل دخل الفرد في وحدات اقليم المفرق حسب فئات الدخل الشهري فقد تبين ان أكثر من نصفهم ٧٤٦٠ فرداً اي ٥٩٪ يقع بين فئة الدخل من دينار واحد الى ٢٥ دينار أي انهم من ذوي الدخل المتدنى جداً. بينما لم تتجاوز نسبة من هم في فئة ١٥١ - فاكثر ١٪ فقط وتبيّن من الجدول رقم (٤ - ٣) ان الغالبية العظمى من سكان اقليم المفرق لم يتجاوز معدل دخلهم ٥٠ دينار حيث بلغت نسبة من يتراوح دخلهم من ١ - ٥٠ ديناراً حوالي ٩٠٪ من مجموع العينة المعتمدة في هذه الدراسة.

٤ - ٤ اوجه الانفاق:

تدل البيانات في التعداد على ان اهم اوجه الانفاق عند سكان اقليم المفرق هو الغذاء، حيث تجاوزت نسبة الانفاق للأسرة على الغذاء ما معدله ٤٦٪ من مجمل الانفاق الكلي شهرياً، وهذا المعدل يعتبر طبيعياً حيث تتفق العائلة حوالي نصف دخلها على الغذاء.

يلي هذا البند من حيث الاهمية الانفاق على الملابس، حيث بلغت نسبته حوالي (١٥٪) من الانفاق الكلي، يليه مباشرة من حيث الاهمية التعليم ثم الانفاق على المواصلات اما الباقي ١٥٪ فينفق على الكهرباء والماء والسكن جدول رقم (٤ - ٤).

اما من حيث انفاق الأسرة في وحدات اقليم المفرق التنموية فيبيين الجدول رقم (٤ - ٥) تفاوت في معدل انفاق الأسرة في الوحدات التنموية، فبلغ أعلى معدل له في دير الكهف حيث تتفق الأسرة ٩٤٪ من دخلها تلبيها وحدة المفرق ٨٠٪ وأدنى معدل له في المنشية ١٥٪ ليلاها الصالحة ٧٦٪. أما المعدل العام لانفاق الأسرة فبلغ حوالي ٦٨٪ من الدخل الكلي للأسر.

وبمقارنته معدل الانفاق الشهري للفرد مع معدل دخل الفرد يتبيّن ان الفرد يدخله حوالي ٣٢٪ اي حوالي ١٠٤ دينار سنوياً. وبذلك يبلغ مقدار المدخرات الفردية المتوقعة ٥١ مليون دينار لجميع سكان الوحدات والبالغ عددهم حوالي ٦٥ ألف نسمة. اما انفاق الفرد على المياه والذي لا يتتجاوز ١٢٠ فلساً شهرياً ويشكل ٥٪ من معدل انفاقه الشهري، حيث توزع اعتماد السكان على مصادر متعددة من المياه. وقد بلغت نسبة الأسر التي تعتمد على مياه الانابيب كمصدر للمياه حوالي ٤٣٪ كما هو واضح من الجدول رقم (٣ - ١٠).

جدول رقم (٤ - ٤)
معدل الإنفاق الشهري للفرد على أوجه الإنفاق في الوحدات التنموية (بالدينار الأردني)

الوحدات التنموية	الغذاء	الملايين	المواصلات	الماء والكهرباء	السكن	التعليم	آخرى
المفرق	٨٧٧	١٦٢	١٦١	١١٩	١٠١	٩٤	٩٩
المنشية	٨٦٦	٢٥٥	١٦٢	١٢٠	٣٢	١٧٤	١٠٩
رحاب	٨٥٥	١٧١	١٦٦	١٠٤	٣٠	١٩٨	١٠٥
بلعما	٨٥٨	١٩٩	٢١٦	١٠٩	١٤	١٤٩	١٣٠
الحمراء	٧٣٩	٢٣٦	١٦٩	١١٦	٠٩	١٥٠	١٢٨
سما السرحان	٨١٤	٢٣٤	١٥٣	١٤٤	١٦	١٥٧	١٢٠
الباجع	٦٢٠	١٧٣	١٦٣	١٠٢	١٠١	٢٠	٩٣
ام الجمال	٣٦٧	١٦٦	١٤٠	١١٣	٠٥	٩٧	١١٤
صبحا	٧١٨	٢٣٤	١٦٠	٢٢٤	٠٩	١١٣	٣٦
ام القطين	٨٤٨	١٨	١٣٤	١٠٢	١٧	٣٥	٧٠
دير الكهف	٧٠٠	١٦٩	١٣٠	١١٣	٤٠	٥٠	١٣١
الصالحية	٨٠٩	١٩٢	١٦	١٠١	٢٠	٩٢	١١٥
الرويشد	٨٥٥	-	١٩٥	١٢٢	٤٠	٦٧	٤٠

المصدر: المسح الميداني.

جدول رقم (٤ - ٥)
نسبة ما تطلبه العائلة على أوجه الإنفاق من معدل الإنفاق الكلي في الوحدات التنموية

الوحدة	الغذاء	الملايين	المواصلات	الماء والكهرباء	السكن	التعليم	آخرى
وحدة المفرق	٦٤٧٥	١٣٩٦	٠٩١٨	٠٩٢٨	٠٠٩٢	٥٦١٦	٠٧٨٠
وحدة المنشية	٤٥٧١	١٠٤١	٠٧٥١	٠٦٧٣	٠١٣١	٥٦٩	٥٣٣
وحدة الرحاب	٤٨٤٨	٠٩٩١	٠٩٥٩	٠٦٥٣	٠١٢٣	١٠٩٩	٥٣٥
وحدة بلعما	٤٢٠٧	٠٩٥٧	٠٩٠٨	٠٥٠٠	٠١١٠	٥٥١	٥٨٨
وحدة الحمراء	٤٦٠	١١٨٥	٠٨٥٢	٠٦٨٠	٠٣٦٦	٧٧٥	٦٩٤
سما السرحان	٤٠٣٤	١١٩١	٠٧٣٧	٠٧٦٣	٠١٠٢	٧١٣	٥٧٠
ام الجمال	٣٨٢٥	١٠٤٤	٠٧٥٧	٠٦٦٨	٠٠١٠	٧٥٧	٥٠٠
الباجع	٣٥١٤	٠٧٥٦	٠٦٦٦	٠٦٥٥	٠٣٦	٥٠٧	٥٦٠
صبحا	٣٦٣٥	١١٢٤	٠٨١٦	٠٦٦٥	٠٣٢	٨١٦	٥٦٩
وحدة ام القطين	٤١٨١	٠٨٣٦	٠٦٥٥	٠٥٤٥	٠٣٩	٣٣٩	٣٢٢
وحدة دير الكهف	٦٦٧١	١٤٦١	٠٣٠	١٩٤	١٢٣	٩٩٢	١١٢٤
وحدة الصالحية	٤٨٠٧	٠٩٧٢	٠٨٩٢	٠٦١٨	١٣٨	٤٦٥	٥٢٨
الرويشد	٥٣٥٥	١٢٢٥	٠٧٨٧	٠٨٢١	١١٢٣	٣٣٤	٨٠٥

المصدر: المسح الميداني.

ومن جهة أخرى، فإن ما معدله ١٢٪ من المجموع الكلي للسكان أي (١٦٥٢) فرداً ويشكلون (١٦٧) أسرة تعيش معdenة في قطاع المفرق وهي تلك العائلات التي يقل دخل الفرد فيها عن (١٠٠) دينار سنوي، وهذا يقترب إلى حد ما من عدد العائلات المشمولة بالمعونة الاجتماعية في قطاع المفرق.^٧

وإذا ما تم احتساب فجوة «القفر المدقع» للأفراد الذين يقل دخلهم السنوي عن (١٠٠) دينار وهي الفارق بين (١٠٠) دينار الحد الأدنى لفجوة الفقر المطلق ومتوسط دخل الفرد السنوي (٧٤) دينار لهذه الفتنة فإنه يلزم انفاق ما مبلغه (٤٢٩٥٢) ديناراً لرفع دخل الفرد في هذه المجموعة إلى (١٠٠) دينار سنوي.

وتشير المعلومات هذه إلى أن فجوة الفقر هذه كبيرة نسبياً (٣٢٪) من مجموع السكان حيث إن متوسط ما تدفعه الشروط الاجتماعية وهو (٨) دينار للفرد الواحد كحد أدنى لا يكفي لما يحتاج إليه الفرد للانفاق على الحاجات الأساسية. وهذا الواقع يتطلب إعادة النظر في سياسة المعونة الاجتماعية المقيدة للسكان بحيث يتم تقديم مساعدات تقديرية وعينية لتلك الفتنة من السكان مع النظر في محاولة إقامة مشاريع تأهيلية للأفراد القادرين على العمل ليتسنى لهم رفع معدلات دخولهم، كما يتطلب من الحكومة القيام بإجراءات عاجلة لتحسين الواقع الاقتصادي القائم والتي قد يكون من ضمنها تقديم أراضي زراعية لتلك العائلات ومساعدتهم على استغلالها، أو إقامة مشاريع لهم لتربيبة الأغنام ومساعدتهم على التوجيه للعمل المنتج.

هوامش الفصل الرابع

١. يعرف خط الفقر بأنه معيار تسيب لقياس درجة أو مستوى الفقر المطلق في بلد أو منطقة معينة، وهو يختلف من بلد لآخر، إلا أن هذه الطرق الثلاث لقياس خط الفقر تم اعتمادها في كثير من التجارب في الدول النامية ومنها الأردن والبرازيل، انظر:

T. Goedhart, V. Holbersadt, & Kapteyn and R.V. Praag: «The Poverty Line: concept and measurement» The Journal of Human Resources, Vol. XII, No. 4, Fall 1977 pp. 555-574

٢. انظر: محمد الصمادي وأخرون، الواقع الاقتصادي والاجتماعي لسكان منطقة بني حميدة، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٧٧.

J.P. Hicks and D.M. Vetter (Identifying the Urban Poor in Brazil), world bank working papers No. 565, Washington, D.C. 1983.

٤. انظر محمد الصمادي لرجوع السابق، من: ٥٧.
٥. تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن متوسط دخل الفرد في الأردن بلغ ٦٨٩ دينار، انظر: دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الإحصائية الشهرية، عمان، آب ١٩٨٦.
٦. البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، عمان، آب ١٩٨٦.
٧. مديرية العمل والتنمية الاجتماعية في محافظة المفرق، إحصائيات ١٩٨٧.
٨. دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية، ١٩٨٦.

الفصل السادس

**واقع القوى العاملة والبطالة
في اقليم المفرق**

القوى العاملة والبطالة

يتناول هذا الفصل حجم القوى العاملة في الوحدات التنموية في أقليم المفرق وتوزيعها حسب المجموعة المهنية والجنس والتعليم والخبرات السابقة، كما يتناول البطالة في أقليم المفرق، أسبابها وطرق وأماكن البحث عن العمل وكما يتطرق البحث إلى العمالة الوافدة في أقليم المفرق.

١ - العاملون:

تشير بيانات المسح الميداني إلى أن مجموع العاملين فعلاً في أقليم المفرق قد بلغ ٢٥٥٨ فرداً من مجموع العينة البالغة (١٢٥٠٠) فرداً منهم (١٦٩) من العاملين غير المصنفين شكلوا نحو ٦.٣٪ من جملة العاملين في أقليم المفرق، واحتل العاملون في القوات المسلحة والدفاع نسبة ٤٤٪ من مجموع العاملين ثم العاملون بالأعمال الكتابية ١٨.٢٪، ثم العاملون بالزراعة ١١.٣٪ والعاملين بالخدمات ٧.٦٪ وكانت أقل نسب العاملين من هم في مهن الانتاج ١٢٪ والمتخصصون الفنيون ٧٪ كما في جدول (٥ - ١)، ويبلغ حجم القوى العاملة حوالي ٢٠٪ من السكان وهذا أعلى من النسبة العامة في الأردن.^١

ومن حيث الجنس، فقد شكلت نسبة جملة الإناث في القوى العاملة في الوحدات التنموية نحو ٤٢.٥٪ من جملة القوى العاملة في قرى أقليم المفرق، ويشمل هذا الرقم النساء وربات البيوت اللواتي يقمن بأعمال جزئية كالمساعدة في الأعمال الزراعية وتربيبة الثروة الحيوانية ومساعدة أرباب بيوتهن في العمل اليومي إضافة للأعمال البيتية الحرافية كالخياطة والنسيج وغيرها من الأعمال التي تتجاهلها الدراسات الأخرى. وفيما إذا استثنينا الإناث وربات البيوت من الأعمل غير المصنفة (١٨٩٦) عاملة فإن نسبة العاملات فعلاً والنشيطات اقتصادياً تشكل نسبة ٦٤٪ من مجمل العاملين في أقليم المفرق. وقد تركز عمل الإناث النشطات اقتصادياً في مهن الأعمال الكتابية ١٤.٢٪ ومهن المتخصصين والفنين ٣٦.٥٪ والدفاع ١٣.٧٪ من مجموع العاملات النشطات اقتصادياً في حين شكلت العاملات في مهن البيع والخدمات والانتاج نسبة ضئيلة. وبذلك تكون نسبة الذكور من جملة القوى العاملة فعلاً حوالي ٩٥٪ مما يشير إلى تدني انخفاض مساهمة المرأة من القوى العاملة.^٢

جدول رقم (٥ - ١)
العاملين حسب للجماعات للهنية الرئيسية والجنس في القليم المفرق لشهر ١١٩٨٧

الجنس / النسبة من العمود المجموع من العمود	عمال شير مصنفين	عمال شير بالزراعة	العاملون بالتخضصون والفنين	العاملون بالانتاج	العاملون بالعمالة بالعربي	العاملون الكتابية	العاملون بالبيع	الخدمات	الجيش	المجموع
ذكر	١٦٧	٢٨٦	٣٧	٣٧	٩٥	٣٧	١٣٩	١٧١	١١٢٠	٢٤٤١
الإناث	٢	٣	٣١	٣١	٢	٥١	٦	٣	٩٦	١١٧
المجموع من العمود	١٦٩	٠٢٨٩	٦٨	٦٨	٩٧	٤٤٨	١٤٥	١٧٤	١١٣٦	٢٥٥٨
النسبة من العمود	٣٦٨	١١٣	٢٢٧	٢٢٧	٣٥٧	١٨٢	٥٥٧	٦٢٧	٦٦٤	٢١٠٠

المصدر: المسح اليداني.

وبالنظر الى المستوى التعليمي للعاملين من الجنسين فان بيانات المسح اليداني تشير الى تدنى نسبة العاملين ذوى المؤهلات العلمية، اذ شكل العاملون الاميين وهو من صنف العمال غير المهرة نحو ٦١٪ من جملة العاملين وتركز عمل هؤلاء في الزراعة والرعى والبيع. وقد بلغت نسبة الحاصلين على الشهادة الابتدائية نحو ٧١٪ من جملة العاملين واذا ما اضيف اليها من يحملون الشهادة الاعدادية فان النسبة ترتفع الى ٣٨٪ من مجموع العاملين. ويشكل من يحملون مؤهلات الدراسات العليا (معهد فاعل) نحو ٣٪ بينما شكل حملة شهادة الدراسة الثانوية ١٤٪ من مجموع العاملين كما هو وارد في جدول رقم (٥ - ٢).

توزيع العاملين حسب الوحدة التنموية:

بالنظر الى توزيع العاملين حسب الوحدة التنموية كما يوضحها الجدول رقم (٥ - ٣) يتضح ان وحدات القليم المفرق رحاب، الحمراء، سما السرحان، الباعق، صبها استحوذت على ٦٧٪ من جملة العاملين في وحدات القليم المفرق التنموية وتتوزع النسب الباقية بين الوحدات التنموية الأخرى. وقد شكل العاملون من الوحدات السابقة ذكرها في أعمال الدفاع والقوات المسلحة نحو ٧٦٪ من مجموع العاملين في تلك الهيئة في كافة الوحدات التنموية، وقد سبقها فقط العاملون غير المصنفون ٢٪ والفنين ١٪ والعاملون بالاعمال الكتابية ٤٪ والعاملون بالزراعة ١٦٪. ومن الجدير بالذكر ان مهن الدفاع والقوات المسلحة، ومهن الاعمال الكتابية (الاداريين) والزراعة والعاملون بالخدمات قد غطت كافة الوحدات التنموية، في حين ان العاملون في الانتاج والتخصصون والفنين قد خلت منها كل من وحدات الصالحية، بئر الكهف، وام قططين، بينما زاد عدد العاملين في الوحدات الأخيرة في مهنة الرعي عن العاملين في الانتاج والتخصصون والفنين في وحدات القليم المفرق التنموية الأخرى.

ومن حيث نسبة العاملون في مهنة الزراعة فقد شكل العاملون في مهنة الزراعة في وحدة بلغها ١٨٪ من مجموع العاملين في الزراعة في القليم المفرق وبالبالغة نسبتهم ١١٪ من مجموع العاملين في القليم. والعاملون في الزراعة تمثل النسبة العامة للعاملين في قطاع الزراعة في المملكة ككل^٤.

四百

توزيع القوى العاملة في محافظة المفرق حسب المؤشرات التعليمية والمهنية كعامي في شهر ١١/٢٠١٥

٢- مذكورة في المقدمة في الفصل السادس، حيث يذكر أن العاملات غير المأهولة هن النساء اللواتي لا يحصلن على الدخل من العمل.

٣- تدخل ضمن هذا الجدول.

٤- تفضل ربات البيوت والطالبات والأطفال ولا يحصل العاملات عن العمل.

٥- لمسن: المسح الميداني.

جدول رقم (٥ - ٣)

توزيع السكان حسب الوحدات التنموية والجموعات الهمجية في القليم المغربي لعام ١٩٦٧

الطالب (٢٠١٣) في طرابلس يصيغ بذلك مذكرة تم مدعى به شخص آخر (٦٤٧)، ثم يثبتون اشتغالهم بالطلب (٢٠١٣).

٥ - العاطلون عن العمل

اظهرت بيانات المسح الميداني ان عدد العاطلين عن العمل قد بلغ نحو ٨٣٢ شخصاً في مختلف الوحدات التنموية في اقليم المفرق مقابل ٢٥٥٨ عاملة في الاقليم. وهناك (٤٧٣) عاطلاً عن العمل من الاناث و (٣٥٩) عاطلاً عن العمل من الذكور أي ان نسبة العاطلين عن العمل الى مجمل القوى العاملة (معدل البطالة) قد بلغت ٥٪٢٤ من القوى العاملة كان معظمهم من العمال غير المهرة والذين يمكن ان يعملوا في اي مهنة غير مصنفة. وانما اخذت بعدد الباحثين عن عمل كمعدل للبطالة فان النسبة تتناقص الى ١١٪ من القوى العاملة حيث بلغ عدد الباحثين عن عمل (٣٩٢) شخصاً. وعند السؤال عن المهنة المتوقعة والتي يمكن للعاطلين عن العمل ان يعملوا او يستغلوا بها اذا ما توفرت لهم الفرصة توزعت اجاباتهم بين المهن المختلفة كما هو في الجدول (٤ - ٥)، مهن غير مبنية ٦٧٪، مهن غير مصنفة ٨٪، الاعمال الانتاجية ٦٪، اعمال زراعية ٤٪ اعمال بالخدمات ١٪ وتوزعت النسب الباقية بين المهن الأخرى كما هو موضح في الجدول (٤ - ٥).

وتشير بيانات جدول رقم (٤ - ٥) الى ان أعلى معدل للبطالة بين المجموعات المهنية قد سجل بين العاملون في مهن الخدمات ٢٧٪ يليهم مهن غير مصنفة ٢٥٪ والعاملين بمهن الانتاج ١٧٪ ثم مهن الاعمال الكتابية ١٢٪ من مجمل العاطلين اما الذين انهاوا الخدمة من القوات المسلحة ويبحثون عن عمل فقد سجل معدل البطالة بينهم ٦٪ وفي الزراعة ٤٪ وفي مجموعة العاطلين. وكانت أدنى معدلات البطالة بين العاملين بالبيع ٢٪ والفنين ٢٪، وأخيراً العاملين بالرعى ١٪ من مجموعة العاطلين.

٥ - ٣ - البطالة والمشاركة الاقتصادية:

وفيما اذا حسبنا معدلات المشاركة الاقتصادية للسكان في القوى العاملة حسب الوحدة التنموية كما يوضحها الجدول (٤ - ٥) يتضح ان أعلى معدلات البطالة قد سجلت في الحمراء ١٩٪، ثم الباعج حيث بلغت ١٧٪ من مجموعة العاطلين، يلي ذلك سما السرحان ١٦٪.

اما بالنسبة لمعدل المشاركة الاقتصادية الاجمالية للسكان في القوى العاملة أي في مجمل الوحدات التنموية في اقليم المفرق فقد بلغ نحو ٥٪٢٧ وهو معدل مشاركة أقل من معدل المشاركة في الاردن ككل. وقد بلغ معدل المشاركة الاقتصادية الكلي للإناث نحو ٥٪٤٢ وللذكور نحو ٣٪٧ كما هو مبين في الجدول رقم (٤ - ٥). ويبدو ان هذا المعدل يقترب الى حد كبير مع معدلات المشاركة الاقتصادية للإناث في المناطق الريفية الأخرى في الاردن حيث بلغت النسبة مشاركة النساء ما بين ٣٥ - ٤٠٪ من مجموعة المشاركة الاقتصادية. وبلغت نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة، أي نسبة النشطيات الاقتصادية الى جملة القوى العاملة في اقليم المفرق نحو ٤٪ وهي أقل من نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في الاردن والتي تقدر بنحو ١٣٪ عام ١٩٨٦.

وبشكل عام فقد اظهرت نتائج المسح معدلات بطالة عالية نسبياً في خالصية وحدات اقليم المفرق، الأمر الذي يستدعي التوسيع في اقامة المشاريع الاقتصادية للحد من امكانية تفاقم ظاهرة البطالة في تلك الوحدات التنموية.

ومن حيث معدلات المشاركة الاقتصادية للسكان في القوى العاملة فقد سجلت أعلى معدلات في وحدات الحمراء ودير الكهف، بينما المعدل العام للمشاركة الاقتصادية للسكان في القوى العاملة في قرى اقليم المفرق

جدول رقم (٤-٥)
العاطلون عن العمل حسب المهمة المتوقعة والمهمة السابقة

المهمة السابقة النسبة	العدد	المهمة	المهمة المتوقعة		المهمة النسبة	العدد
			المهمة	النسبة		
٢٤	٢٠	عمل غير مصنف	٨٥	٧١	عمال غير مصنفين	
١٠	٨	عمل في الزراعة	٤٤	١٢	مزارعين	
١٤	١٢	عمل انتاجية	٦٤	٣٨	عاملون بالانتاج	
٥	٤	اعمال فنية	١١	٩	متخصصون فنيون	
١٦	١٣	رعسي	٤	٣	رعسي	
٨	٧	اعمال كتابية	٥٠	٤٢	اعمال كتابية	
٦	٥	بيع	١٢	١٣	عاملون بيع	
٢٤	٢٠	الخدمات	٧١	٥٦	عاملون بالخدمات	
٧١	٥٩	الدفاع	٢٤	٢٠	الدفاع	
٧٠	٦٤٢	باحثون عن عمل لاول مرة	٦٧٧	٥٦٣	باحثون عن عمل لاول مرة	
٦١٠	٨٣٢	المجموع	٦١٠	٨٣٢	المجموع	

المصدر: المسح الميداني.

جدول رقم (٥-٥)
معدلات البطالة للمشاركة الاقتصادية للسكان حسب الوحدة التنموية

الوحدة التنموية	العاطلون عن العمل	المهارات	القوى العاملة	نسبة العاملة	معدل المشاركة**	الاقتصادية
المفرق	٧٠	١٦٥	٢٣٥	٢٩٨٠	٢٤٨٠	
المنشية	٤٥	٢٢٢	٢٦٧	١٦٩٠	٢٦٢٠	
وحاب	٦٢	٢٢٥	٢٨٧	٢١٦٠	٢٣٤٠	
بلعما	٥٦	٢٢٤	٢٨٠	٢٠٣٠	٢٨٣٠	
الحمراء	١٣٦	٤٠٢	٥٢٨	٢٣٩٠	٢٨٠٢	
سما السرحان	١٢٥	٣٢١	٤٤٦	٢٨٠٢	٢٩٤٠	
الباجع	١٢٥	٢٨٩	٤١٤	٣٠٢٠	٢٩٢٠	
ام الجمال	٣٨	١٣١	١٦٩	٢٢٥٠	٢٩٢٠	
صيحا	٦٢	٢٠٥	٢٧٧	٢٢٤٠	٢٤٠٢	
ام القطين	٢١	١٢٨	١٦٩	١٤١٠	٢٤٨٠	
دير الكهف	١٤	٥٣	٦٧	٢٠٩٠	٢٤٠١	
الصالحية	٥٤	١٤٣	١٧	٢٢١٠	٣٩٧٠	
الروبيشد	٣٣	٦٠	٩٣	٣٥٥	٣٤٤	
الخرى	-	-	-	-	-	
المجموع	٨٣٢	٢٥٦٨	٣٤٠٠	٢٤٥٠	٢٧٦٠	

* هناك (٤٩) عاملًا من مجموع العاملين غير مبين (٧) غير مصنفين.

** احتسب معدل المشاركة الاقتصادية بقسمة عدد القوى العاملة على مجموع السكان في الوحدة $\times ١٠٠$.

يقل عن نظيره في الأردن، مما يعني ارتفاع نسبة الأعالة إلى (٥:١) أي ان كل فرد في القوى العاملة يغطي ٥ أفراد من السكان.^٦ و يمكن إعادة أسباب تدني معدل المشاركة الاقتصادية في منطقة أقليم المفرق الى أسباب عديدة منها:

١. انخفاض معدل المشاركة الاقتصادية النشطة للإناث ٦٤٪ كما سبق ذكره.
٢. ارتفاع نسبة صغار السن من مجمل السكان، حيث تشكل فئة العمر أقل من ١٥ سنة حوالي ٥٤٪ من جملة السكان.
٣. الانخفاض النسبي في متوسط دخول الأفراد مما يقلل من فرص الاستثمار.
٤. عدم توفر فرص عمل في الأقليم. حيث أشار (١٩٧) عاطلا عن العمل أي ما نسبته ٩٣٪ من الباحثين عن عمل الى ان عدم وجود فرص عمل هي السبب في بطالتهم^٧.

٥ - ٢ - فترة البطالة:

تدل النتائج الواردة في الجدول رقم (٥ - ٧) على ان عددا كبيراً من العاطلين تقارب فترة تعطّلهم السنة حيث بلغ عدد هؤلاء ٧٦٥ فرداً من مجمل العاطلين وترتفع هذه النسبة بين الأفراد الذين عملوا سابقاً في الخدمات، وهي أعلى نسبة حيث بلغت ٣٪ يليهم العاملون بالأعمال الكتابية ١١٪ ثم العاملون في الانتاج بينما اقتصرت الزراعة على ما نسبته ٨٪ مما يخالف بعض الاعتقادات السائدة. وتبيّن من نتائج التعداد ان حوالي ٧٥٪ من المتعطلين لم تزد فترة تعطّلهم عن نصف سنة.^٨

٥ - ٣ - أسباب عدم الحصول على عمل:

هناك مجموعة من العوامل تؤدي الى عدم حصول الفرد على عمل. وبعض هذه الأسباب تتعلق بالفرد كالمستوى التعليمي والتخصص وعدم الرغبة في العمل وبعضها الآخر يتعلق بالوضع الاقتصادي ودرجة قدرته على استيعاب الباحثين عن عمل وتوفير فرص عمل لهم.

وسنعرض في هذه الدراسة الى أسباب البطالة من وجهة نظر الباحثين عن عمل حيث تدل نتائج التعداد ان (١٩٧) شخص أي ما نسبته ٩٣٪ من الباحثين عن عمل لم يجدوا أي عمل رغم توفر كل الشروط المطلوبة منهم.^٩ وبين الجدول رقم (٥ - ٦) ان الأهمية التالية لأسباب البطالة من وجهة نظر الباحثين عن عمل هي المانعة من قبل العمال الأجانب حيث بلغت النسبة حوالي ١٦٪ يلي ذلك عدم وجود شهادة علمية ١٢٪ وعدم توفر المهارة ٧٪ بينما سبب عدم ملائمة العمل المعروض ٥٪ وعدم الرغبة في العمل ١٣٪. وقد تبيّن من الدراسة ان عدد العائلات التي تستخدم العمال الأجانب في المنطقة بلغ ٤٨ عائلة منها ٣٣ عائلة تستخدم عمالاً مصريين الجنسية و ١٥ عائلة تستخدم عمالاً سورياً الجنسية جدول (٥ - ٨). وتشير الدلائل السلبية لأسباب البطالة ان عدم توفر العمل ومنافسة العمال الأجانب وعدم توفر التدريب والشهادة هي أسباب رئيسية للبطالة بينما شكلت مجمل الأسباب السلوكية كعدم ملائمة العمل المعروض وعدم الرغبة في العمل نسبة ١٨٪ من مجمل الأسباب وهذا يدل على وجود بطاقة احتكارية ويرفض فكرة البطالة السلوكية.^{١٠}

يتبين من الجدول رقم (٣) بيان منطقة البالغ تعانى من البطالة أكثر من غيرها من المناطق التنموية، حيث بلغت النسبة (١٦٪) من مجموع العاطلين عن العمل فيإقليم المفرق التنموي. بينما كانت النسبة مختلفة في وحدة ام القطفين حيث بلغت (٧٪).

ومنذك صلاحياته جديرة بالاهتمام الا وهي ان السبب الرئيسي للبطالة في منطقة البالغ هي عدم وجود عمل حيث تشكل النسبة لهذا السبب (٥٠٪) من مجموع العاطلين عن العمل في تلك المنطقة وعدهم ٧٦ متعطل.

جدول رقم (٥ - ٧)
فترة البطالة بالأشهر للعاطلين في القليم المفرق لعام ١٩٨٧

المجموع	١٣ - فاكثر	١٢ - ٧	٦ - اشهر
٨١٤	٤٩	٣١	٧٣٤

٥ - ٣ - أماكن البحث عن عمل:

يظهر من الجدول (٥ - ٦) أن عدد الذين يبحثون عن أماكن عمل في مدينة المفرق بلغ ٢١٣ شخصاً من مجموع عدد الباحثين عن عمل خارج أماكن سكناهم أو وحداتهم التنموية والبالغ عددهم ٨٣٢ عاطل بينما بلغ عدد الذين يبحثون عن عمل في العاصمة ٦٥ شخصاً وفي مناطق أخرى من الأردن ٨٣ شخصاً. أما الباحثون عن عمل خارج الأردن فقد بلغ ٢١ فرداً. وهذا يظهر أن معظم الباحثين عن عمل يفضلون مناطق قرية من أماكن سكناهم. وضمن الأقليم التنموي.

جدول رقم (٥ - ٨)
عدد العائلات التي تستخدم عمالاً غير أردنيين حسب جنسياتهم في
محافظة المفرق لعام ١٩٨٧

البيان	عدد العائلات	%
سوري	٣٣	٢١
مصري	١٥	٩
لا تستخدم عمالاً أجنبياً	١٥٤٠	٩٧
	١٥٩٠	١٠٠

٥ - ٢ - العاطلون عن العمل حسب المستوى التعليمي:

من البيانات الموضحة في الجدول (٥ - ١٠) نستنتج أن أكبر نسبة من العاطلين عن العمل هي من الإناث، حيث بلغت النسبة (٥٧%). أما بخصوص المستوى التعليمي فإن نسبة الأميين العاطلين عن العمل هي حوالي (٢٨%) وبذلك يشكل الأميون أعلى نسبة بين العاطلين، بينما نجد أن نسبة العاطلين عن العمل بين خريجي الجامعات والشهادات العليا متعددة حيث تتراوح ما بين (٧٠.٧%) و(٩١%) على التوالي. بينما تبلغ نسبة البطالة بين خريجي الجامعات وكليات المجتمع على مستوى المملكة (٤٠%) من مجموع العاطلين الكلي. كذلك فإن نسبة البطالة على مستوى المملكة بين الذكور هي أعلى منها في الإناث حيث بلغ عدد الذكور العاطلون عن العمل ٢٢٠ متعطل لكل ١٠٠ إناث. على العكس من ذلك في الأقليم التنموي فقد كانت

* ٦٥٣ من مؤلاء يبحثوا عن عمل لأول مرة والغالب انهم تخرجوا من المدارس وللعاوه والجامعات حيث.
** هناك (١٨) شخصا لم يبيدو فترة عطتهم.

ପ୍ରକାଶକ

عدد الأفراد البالغين عن عمل في الوحدات التنموية وأماكن البحث عن عمل (العاشرة للفقر، الأردن، خارج البلد)

ويبلغ عدد الجرارات (التراكتورات) ٢٩١ تراكتور اما عدد الغراس التي وُزعت في محافظة المفرق فهو ٣٥٠ غرسه خلال عام ١٩٨٧. وقد أظهر التعداد للواقع الزراعي المساحات المملوكة والمزروعة كما يلي:

١. الحبوب:

مساحة الملكية بالدونم	نسبة العائلات المالكة
٤٧ - ٦	% ١٨٦
٩٨ - ٥٠	% ١١٨
٦٠٤ - ١٠٠	% ١١٢
لا يملكون	% ٥٨٤

٢. الخضروات:

٥٠ - ١	% ٢٩
٢٠٠ - ٥٠	% ١١
لا يملكون	% ٩٥٥

٣. الفواكه:

٧٠٠ - ١	% ١
لا يملكون	% ٩٨٢

نلاحظ من ذلك ان غالبية العائلات المالكة للأراضي يعملون في زراعة الحبوب حيث يظهر ان اكبر نسبة من الأراضي هي تلك المزروعة بالحبوب.

يعتمد ٣٦% من عائلات سكان محافظة المفرق العاملة في الزراعة على مياه الأمطار في ري محاصيل الحبوب، في حين يعتمد فقط ٧١% على الري للحصوب اما الخضروات فنجد ان ٦٢% منهم يعتمدون على مياه الري و ١١% منهم يعتمدون على مياه الأمطار لري الخضروات، وبالنسبة للفواكه نجد ان ١% من السكان يعتمدون على الري و يعتمد فقط ٤٤% على مياه الأمطار.

وبالسؤال عن سبب عدم استغلال الأراضي غير المستغلة ان وجدت عند بعض السكان وجدنا ان ١٣% من العائلات المالكة يعنون عدم استغلال الأرضي لقلة الأمطار وان هذه الأرضي لا يمكن استغلالها اما من اشار الى قلة الأمطار كسبب لعدم الاستغلال الكلي شكلوا ٥٧% فقط. بينما شكل عدم توفر رأس المال كسبب اخر ما نسبته ٣٥% من السكان في المحافظة.

٤- القروض الزراعية فيإقليم المفرق:

تناقش في الصفحات التالية بعض أوجه نشاط مؤسسة الاقراض الزراعي حسب واقع عمل نشرات مؤسسة الاقراض الزراعي فرع المفرق، وللمملكة.

يتبيّن من الجدول رقم (٦ - ١١) ان نسبة الاقراض لمجال تحسين الأراضي المروية وتطوير مصادر المياه في المفرق الى الأردن تزداد بشكل مستمر حيث وصل الفرق بين نسبة ما اقرض عام ١٩٧٩ - ١٩٨٧ الى ٢٠% حيث بلغت الزيادة ٢٥% في السنة الواحدة الأردن في هذا المجال.

جدول (٦ - ١)
قيمة ونسبة القروض في الأردن والمفرق
في السنوات ١٩٨٧، ١٩٨٣، ١٩٧٩

السنوات	مجال القرض	تنمية وتطوير الأراضي البدوية	تحسين الأراضي المروية	الأدوات الزراعية (والريفيّة)	الآلات والمعدات الزراعية	تنمية وتطوير الثروة الحيوانية	مستلزمات الإنتاج الزراعي
١٩٧٩	الأردن المفرق %	٩٩٧٥٥ ١٠٢٧٥ ٢١٠	١٤٤٦٧٢ ٤١٥٩٥ ٨٣	٨٤٧٠ ٢٠٠٠ ٨٢٦	٩٣٩٦٣ ٩٧٠٠ ٢٦٠	٦٩٧٣٦٦ ٧٨٧٥٠ ٧١١	-
١٩٨٣	الأردن المفرق %	٥٦٦٥٩٥ ٢٣١٤٥٠ ٦٤١	٣٦٨٩٧٨ — —	٢٦٤٦٦٢ ٣١١٩٠ ٦١١	٢١٧٣٠٥ ٢٠٥٢٠ ٢٩	٥٥٩٥٧٥ ٥٢٩٠٠ ٢٩	١٣١٩٠٧٠ ٢٢٧٢٥٠ ٢١٧
١٩٨٧	الأردن المفرق %	١٠٧٧١٨٢ ٧٩٠٤٠ ٢٧	١٥٧٢٨٠٦ ٣٧٦٦٠٠ ٦٦٣	٣٩٠٧٩٥ ٢٩١٠٠ ٣٧٥	٣٧٠٤٥٠ ٣٥٩٠٠ ٦١٠	٣٨٠٨٧٠ ٤٩٢٠٠ ٦١٢	١٣٥٢٩٢٠ ١٩٩٣٠٠ ٢١٥

المصدر:
النقر السنووي لمؤسسة الاقراض الزراعي للسنوات ١٩٨٧، ١٩٨٣، ١٩٧٩.

يبين الجدول رقم (٦ - ١) ان الاستثمارات في مجال تنمية وتطوير الأراضي الزراعية قد تناقص بما مقداره ٥٤% عن نسبته الى معدل الاستثمار الكلي في هذا المجال في السنة الماضية اي ان سنة ١٩٨٧ ظهرت فيها قروض لهذا الاستثمار اقل من السنة الماضية بالمقارنة مع الأردن.^١ وزاد الاقتراض عن سنة ١٩٨٦ في مجال تنمية وتطوير مصادر المياه بمقدار ٨% وكذلك زاد في مجال شراء الآلات الزراعية في حين تلاحظ تناقص في الاقتراض للاستثمار في مجال مشاريع التنمية لتطوير الثروة الحيوانية بمقدار ٧% عن السنة الماضية ١٩٨٦، وكذلك في مجال شراء مستلزمات الانتاج الزراعي حيث كانت نسبة ما استثمر من قروض في المفرق الى نسبة ما استثمر في الأردن لهذا المجال في سنة ١٩٨٦ ١٩٦٠% وأصبحت في سنة ١٩٨٧ تتساوي فقط ١٥% ويحمل هذا دلالة واضحة على زيادة الاستثمار في مجال تنمية وتطوير مصادر المياه في المفرق بشكل خاص.

ومن المعلومات المتوفرة لدى مؤسسة الاقراض الزراعي يمكن ملاحظة التزايد في مجال تنمية وتطوير مصادر المياه في محافظة المفرق حيث تصل نسبة القروض لهذا المجال ٤٩% من مجموع القروض الكلية لمحافظة المفرق^٢ في عام ١٩٨٧. في حين ان الاستثمار في مجال تنمية وتطوير الأراضي الزراعية يتناقص في المفرق في نفس الوقت الذي يزداد فيه على مستوى المملكة وهذا يدل ان المفرق وصلت الى استثمار اراضي كافية لها في حين يحتاج الاردن الى تطوير اراضي زراعية جديدة ولذلك يزداد الانفاق على هذا المجال. وكذلك الأمر بالنسبة الى شراء مستلزمات للإنتاج الزراعي.

جدول رقم (٦-١٢)
قيمة القروض بسندات للمفرق والاردن لعام ١٩٨٦

النسبة المئوية	المفرق	النسبة المئوية	الاردن	أنواع القروض حسب آجالها
%٣٠	٢٦٦٥٠٠	%٢٤	١٣٧٠٧٨٠	١. القروض الموسمية
%٦	١٣٠٠٠	%٣	١٨٩٢٥٠	٢. القروض قصيرة الأجل
%٥٠	١٥٣٢٠٠	%٥٠	٢٨٢٨٦٢٨	٣. القروض متوسطة الأجل
%١٨	١٥٣٢٠٠	%٢٣	١٢٩١٩٨٠	٤. القروض طويلة الأجل
%١٠٠	٨٦٥٤٥٠	%١٠٠	٥٦٨٢٦٣٨	المجموع

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة الاقراض الزراعي ١٩٨٦.

يظهر من الجدول (٦ - ١٢) ان ٥٠% من جمل القروض المتناوبة كانت ضمن القروض متوسطة الأجل. وتزيد نسبة القروض الموسمية في المفرق عن نسبتها في الاردن في حين تقل القروض طويلة الأجل في المفرق عن النسبة في الاردن وهذا مؤشر الى اعتماد الاقراض على الموسم الزراعي وفيه دلالة على عدم وجود مشاريع زراعية كبيرة الحجم ينظر منها الانتاج الأفضل في المستقبل.

جدول رقم (٦-١٢)
قيمة الديون حسب الملكية الزراعية للمقترضين لسنة ١٩٨٦ في الاردن والمفرق

النسبة المئوية	الاردن المائية	النسبة	الاردن	الرقم المساحة
%٥	٤٤٥٠٠	%١٤	٨٠٩٧١٤	.١ ١٠ - ٠٠١ دونمات
%١٣	١١٥٠٥٠	%٣٥	١٩٥٨٤٧	.٢ ٣٠ - ٠١١ دونم
%٦	١١٣٩٠٠	%١٩	١٠٧١٥٠	.٣ ٣٠ - ٦٠ دونم
%٨	٦٠٠٠	%١٠	٥٨٧٤٤٢	.٤ ٦١ - ١٠٠ دونم
%٢٥	٢١٦٥٥٠	%٩	٥٠٧٥٧٥	.٥ ١٠١ - ٢٠٠ دونم
%٣٣	٢٨٩٩٠٠	%١٣	٧٤٧٦٤٥	.٦ اكتر من ٢٠٠ دونم
%١٠٠	٨٦٥٤٥٠	%١٠٠	٥٦٨٢٦٣٨	المجموع

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة الاقراض الزراعي ١٩٨٦.

يبين الجدول وجود ملكيات كبيرة تزيد على ٢٠٠ دونم في المفرق وان هذه الملكيات تحتاج لقروض لتنمية نشقاتها، وكذلك الحال بالنسبة للملكيات بين ١٠٠ - ٢٠٠ دونم، اما القروض للملكيات الصغيرة المساحة، أقل من عشرة دونمات فان نسبة الاقراض لها تقل عن النسبة لها في الملكة وهذا دليل على ان المواطن في المفرق يقوم بزراعة مثل هذه المساحات بجهده وينفق عليها من تعبه في الغالب ولا يحتاج لقروض كثيرة حتى ينطلي نشقاتها، وهذا ينطبق على المساحات حتى ستون دونماً، كما يظهر من الجدول ٦ - ١٢.

ويظهر كذلك انه كلما ازدادت مساحة الأرض تزداد الحاجة للقروض و يبدو كذلك ان الأشخاص الذين يملكون فوق المئة دونم من الاراضي و مقتربين ليسوا كثيرون، ذلك لأن القروض لهم ليست كثيرة العدد وإنما كبيرة القيمة.

جدول رقم (٦ - ١٤)
قروض الانتاج الزراعي والحيواني في الاردن ككل والمفرق لعام ١٩٨٦

نوعية الانتاج	الاردن القيمة بالدينار	المفرق القيمة بالدينار	النسبة المئوية %	النسبة المئوية %	النسبة المئوية %
١. الانتاج النباتي	٤٤٩٣٦٠٨	٥٨٨٣٥٠	%٦٨	%٧٩	%٦٨
٢. الانتاج الحيواني	١١٨٩٠٣٠	٢٧٧١٠٠	%٣٢	%٦١	%٣٢
المجموع	٥٦٨٣٦٣٨	٨٦٥٤٥٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

المصدر: مديرية زراعة المفرق ١٩٨٦

يبين الجدول (٦ - ١٤) قيمة ونسبة القروض للإنتاج الزراعي ثم الانتاج الحيواني الى مجموع القروض الكلية في المملكة ومن ثم نفس النسب حول القروض في محافظة المفرق. ويشير الى ان نسبة القروض للإنتاج الزراعي في المفرق أقل من نفس النسبة للمملكة ويتجه الزائد في نسبة القروض الى الانتاج الحيواني في المفرق، وهذا دليل على توجه السكان بـ ملائمة الطبيعة بمنطقة المفرق وضرورة ملائمة الانتاج الزراعي والحيواني لظروف البيئة المحيطة.

٦ - ٣ - الثروة الحيوانية:

تشير المعلومات المتوفرة أن إقليم المفرق يستحوذ على ثروة حيوانية لا بأس بها، ويعتبر الضأن المكون الرئيسي في هذه الثروة الحيوانية الكلية، يلي ذلك في الأهمية الماعز والدجاج البياض واللامح، بينما تقل أهمية الابقار عن الضأن والماعز.
وتعود أهمية الضأن والماعز الى طبيعة المنطقة الصحراوية الرعوية، وتنميتها يساعد السكان في تنوع مصادر الدخل بشكل عام و يؤدي وبالتالي الى رفع مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومما لا شك فيه ان التنمية للثروة الحيوانية والزرعية تشكل جزءاً رئيسياً من الخطط والسياسات الاقتصادية في تلك المنطقة.

أ. الماعز والضأن (المواشي):

بلغ مجموع المواشي في إقليم المفرق (٢٨٦٠٦٠) رأساً تشكل ما نسبته ٦٥٪ من مجموع المواشي في الاردن والتي بلغت ١٦٢٠٠٠ رأساً في عام ١٩٨٦. وقد بلغ عدد الضأن في إقليم عام ١٩٧٧ (١٥٨٠٠) رأس بينما الماعز البلدي ٢٣٠٠٠ والماعز الشامي ٦٠ رأساً وقد ازدادت أعداد الثروة الحيوانية خاصة الماعز والضأن في عام ١٩٨٦ زيادة كبيرة بحيث أصبحت ثروة اقتصادية وغذائية هامة في إقليم المفرق. فقد ارتفع أعدادها في السنوات الأخيرة من ١٥٨٠٠ رأس في عام ١٩٧٧ الى ان وصلت الى ٣٦٢٠٠٠ رأس في عام ١٩٨٧ وكما يظهر من الجدول رقم (٦ - ١٥) فإن أعداد الضأن قد تتضاعف عددها بثلاث أمثال عددها عن عام ١٩٧٧.

بـ. الأبقار:

بلغ مجموع الأبقار بأنواعها الهولندية والهجين والبلدي في إقليم المفرق (١١٨٣) رأساً في عام ١٩٨٧ وتحسنت الأبقار الهولندية على نصيب الأسد حيث بلغت (١٢٥) رأساً في عام ١٩٨٧ وقد ازدادت بشكل قياسي عما كانت عليه عام ١٩٧٧ حيث كانت أعدادها لا تزيد عن ٣٣ رأساً. في حين تناقصت أعداد الأبقار البلدية ولربما كان السبب قلة مردودها الاقتصادي مقابل الأبقار الهولندية، بينما بقيت أعداد الأبقار الشامية كما هي عليه منذ عام ١٩٧٧ بينما بلغ مجموع الأبقار بأنواعها في المملكة ٣١٠٠ رأس عام ١٩٨٦.

جدول رقم (٦-١٥)
أعداد الثروة الحيوانية في محافظة المفرق لعام ١٩٨٧

الثروة الحيوانية	١٩٧٧	١٩٨٦	١٩٨١	١٩٨٧
ضان	١٥٨	٢٠٠٠٠	١٧٥٣٣٠	٣٦٢
ماعز بلدي	٢٣	٨٠٠٠	٢٥٧٧٠	٧٢٤
ماعز شامي	٦٠	١١٠٠٠	٦٠٠٠	١٥٠٠
أبقار بلدية وهجين	٩٨	٥٣٠٠	١٠٢٠٠٠	٥٨
أبقار هولندية	٣٣	١١٠٠٠٠	٢٨٠٠٠	١١٢٥
جمال	١٦٩	١٠٠٠٠	١٢١٠٠٠	٢٥٠٠
الدجاج البياض	١٠٠	٤٦٠	٣٠٠٠٠	٤٦٠
الصيغان اللاحم	٤٠٠	١٤٠٠	٧٠٠٠٠	١٤٠٠

المصدر: مديرية زراعة المفرق، ١٩٨٧.

الدجاج:

تدل الإحصاءات المتوفرة أن عدد مزارع الدجاج في المفرق بلغ (١٥٦) مزرعة منها (١١٨) مزرعة للدجاج اللحم و (٣٨) مزرعة للدجاج البياض. وقد بلغت أعداد الدجاج البياض عام ١٩٨٦ حوالي (٤٦٠) ألف بيضة بينما الدجاج اللاحم ١٤٠٠ ألف طير وكما يظهر من الجدول رقم (٦-١٦). وقد تزايدت أعداد المزارع للدجاج بنوعها اللحم فيما بين ١٩٨٥ - ١٩٨٥ بينما زادت أعداد الدجاج البياض فيما بين ١٩٧٩ - ١٩٨٣، بعدها بدأت أعداد مزارع الدجاج تتلاشى، والفترة التي ازداد فيها أعداد المزارع هي فترة ازدياد كلي في أعدادها على مستوى الأردن ككل حيث بلغت أعداد المزارع في الأردن (١٤٠٣) للدجاج اللحم و (١٥٥) مزرعة للدجاج البياض في عام ١٩٨٦. وقد بلغت نسبة أعداد الدجاج في محافظة المفرق ١٢ ر.٪ من الأعداد الكلية في الأردن.

جدول رقم (٦-١٦)
أعداد مزارع الدجاج - إقليم المفرق لعام ١٩٨٧

المسنة	عدد مزارع الدجاج اللاثم	عدد مزارع الدجاج البياض
١٩٧٦	٥٦	١٢
١٩٧٧	١٣٣	١٨
١٩٧٨	١٣٨	٣٦
١٩٧٩	١١٨	٣٨
١٩٨٠	١١٨	٣٨
١٩٨١	١١٨	٣٨
١٩٨٢	١٤١	٤٢
١٩٨٣	١٤١	٤٢
١٩٨٤	١٤٧	٤٤
١٩٨٥	١٤٧	٤٤
١٩٨٦	١٠٣	٥٥
١٩٨٧	١١٨	٥٨

المصدر: مديرية زراعة المفرق، ١٩٨٧.

١. دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٨٧.
 ٢. دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٨٦.
 ٣. مديرية زراعة محافظة المفرق، ببيانات غير منشور ١٩٨٧.
 ٤. وزارة الزراعة، الكراس الاحصائي الزراعي لسنة ١٩٨٦.
 ٥. استمدت هذه المعلومات من سجلات مديرية الزراعة في محافظة المفرق ١٩٨٧.
 ٦. مؤسسة الارض الزراعي، التقرير السنوي لعام ١٩٨٧، ١٩٧٦.
 ٧. المصدر السابق.

الفصل السابع

المشاريع التنموية المنفذة والقائمة في أقليم العلوي

المشاريع التنموية المنفذة والقائمة حالياً

سنحاول في هذا الفصل بحث المشاريع التنموية التي تم تنفيذها وتلك التي تحت التنفيذ، وسيتم تقسيمها إلى:

٧-١ مشاريع البنية التحتية:

١. المواصلات:

المشاريع المنفذة: تم ايصال الخدمة البريدية في محافظة المفرق مع نهاية عام ١٩٨٧ـ.ـ (٦٤) تجتمع سكانياً يشكلون ما نسبته (٤٢٪) من مجموع التجمعات السكانية في المحافظات بينما يبلغ عدد السكان الذين تغطيهم الخدمة (٧٣٦٤٦) نسمة أي ما نسبته (٧٩٪) من مجموع سكان المحافظة، أما بالنسبة إلى خدمة البريد فتغطي هذه الخدمة (٣٤) تجتمع سكانياً يشكلون ما نسبته (٢٢٪) من مجموع التجمعات السكانية في المحافظة بينما يبلغ عدد السكان الذين تغطيهم هذه الخدمة (٦٣٩٧١) نسمة أي ما نسبته (٦٨٥٪) من مجموع سكان المحافظة. أما بالنسبة إلى خدمات الهاتف فتصل إلى (١٥) تجتمع سكانياً يشكلون ما نسبته (٨٣٪) من سكان المحافظة، ويبلغ عدد المشتركين في الوحدات التنموية (٢٨٢٦) مشتركاً وهناك (٨٤) تجتمع سكانياً نسبة سكانها إلى سكان المحافظة (٨٣٪) ويبلغ عدد المشتركين (٢٨٢٦) مشتركاً وهناك (٨٤) تجتمع سكانياً لا تصلهم الخدمة ويبلغ عدد سكانها (٧٧٦٢) نسمة، يشكلون ما نسبته (١٧٪) من مجموع سكان المحافظة.^١

المشاريع القائمة: أما بالنسبة إلى المشاريع القائمة بهذا القطاع فتتلخص في احداث مكاتب ووكالات بريد وانشاء مقسم الكتروني جديد بالإضافة إلى مشاريع تحديث الخدمة البريدية الأولية، حيث ان كلفة هذه المشاريع تبلغ (١٣) مليون دينار.

٧-٢ المياه:

المشاريع المنفذة: يبلغ عدد التجمعات السكانية التي تصلها المياه أما عن طريق شبكة سلطة المياه أو عن طريق شبكة البلدية (١٠٨) تجمعات سكانية يشكلون ما نسبته (٧٠٪) من مجموع التجمعات السكانية في المحافظة بينما يبلغ عدد السكان الذين تغطيهم الخدمة (٨٩١٦٨) نسمة أي ما نسبته (٩٣٪) من مجموع سكان المحافظة والباقي (٧٪) يستخدمون صهاريج المياه ووسائل أخرى، الا ان نسبة الذين تصلهم المياه

باستمرار لا تتعدي (٥٩٪) من مجموع السكان الذين تصلهم الخدمة بالشبكة. المشاريع القائمة: أما بالنسبة إلى المشاريع تحت التنفيذ فتشمل مشاريع إنشاء شبكات الصرف الصحي تخدم مدينة المفرق وإنشاء محطة زراعية تجريبية وكذلك تحديث وتوسيع و Mejoramiento شبكات المياه للتجمعات القروية بالإضافة إلى مشاريع إنشاء السدود الصحراوية وحفر آبار ارتوازية حيث قدرت قيمة الاستثمار في هذا القطاع (٧٦) مليون دينار.

جدول رقم (١-٧)
الآبار المكتشفة في محطة المفرق للعام ١٩٨٧

الرقم	اسم البئر	العدد
.١	آبار الزعرية	١٩ بئراً
.٢	آبار سيماء	٦ آبار
.٣	آبار الفليل	٣ آبار
.٤	آبار صبحا وسويلة وأبوقرضي	٣ آبار
	المجموع	٣٢ بئراً

المصدر: سلطة المياه، تقرير غير منتشر ١٩٨٧.

مشاريع الوحدات التنموية^٢

هناك عدد من المشاريع المائية الخاصة في المحافظة كالمياه ومشاريع الصرف الصحي والتي عادة ما تتضم إليها أكثر من وحدة تنموية. إضافة لذلك هناك مشاريع مياه خاصة بالوحدات التنموية وتشمل هذه المشاريع معظم الوحدات التنموية كالرويشد ورحاب والمنشية وبعلما كما تظهر في الجدول رقم (٧ - ٢).

جدول رقم (٧ - ٢)
تكليف مشاريع مياه الوحدات التنموية خلال الأعوام من ١٩٨٦ - ١٩٩٠

المنطقة	التكلفة ١٩٨٦ - ١٩٩٠	المنطقة	التكلفة ١٩٨٦ - ١٩٩٠
١. الرويشد	٣٠٦٠٠٠ دينار	٧. البااج	٢١٣٠٠٠ دينار
٢. رحابا	٥٥٠٠٠ دينار	٨. صبحا	٣٤٢٠٠٠ دينار
٣. منشية بني حسن	٢١٣٠٠٠ دينار	٩. بئر الكهف	١٧١٠٠٠ دينار
٤. أم القطين	٣٦٥٠٠٠ دينار	١٠. سما السرحان	١٧٨٠٠٠ دينار
٥. بعلما	٣٢٩٠٠٠ دينار	١١. الخالدية	١٥٠٠٠ دينار
٦. الصالحية	٢٧٠٠٠ دينار	١٢. روضة الأميرة بسمة	٢٥٠٠٠ دينار

المصدر: خطة التنمية الخمسية ١٩٨٦ - ١٩٩٠.

جدول رقم (٣ - ٧)

مخصصات استثمارات مشاريع المياه والشرب والانفاق الفعلى على مشاريع المياه للأعوام ١٩٨٦/٨٦ (بالملايين)

السنة	المخصصات	الانفاق الفعلى
١٩٨٦	١٦٢٠٠٠ روپا	٤٧٨٠٠٠ روپا
١٩٨٧	٤٩٧٠٠٠ روپا	١٠٣٠٠٠ روپا

المصدر: تقرير غير منشور، محافظة المفرق.

يظهر من الجدول (٧ - ٣) ان حجم الانفاق الفعلى على مشاريع المياه والشرب لعام ١٩٨٦ يزيد على ما هو مخصص له بمقدار ٤٦٠٠٠ روپا دينار، بينماقل حجم الانفاق الفعلى على هذه المشاريع على ما هو مخصص لها في الخطة الخمسية بمقدار ٤٦٠٠٠ روپا فقط.

٧ - الكهرباء:

- المشاريع المنفذة: تصل الكهرباء الى (٦٠) تجمعاً سكانياً يشكون ما نسبته (٤٠٪) من مجموع التجمعات السكنية في المحافظة والبالغة (١٤٩) تجمعاً سكانياً، ويبلغ عدد السكان الذين تقطفهم هذه الخدمة (٦٧٨٢٣) نسمة، أي ما نسبته (٧٪) من مجموع سكان المحافظة.

- المشاريع القائمة: أما بالنسبة الى التجمعات التي يجري العمل حالياً على إيصال التيار الكهربائي اليها فيصل الى (٢٦) تجمعاً سكانياً يبلغ عدد سكانها (١٢٩٥٦) نسمة، أي ما نسبته (١٤٪) من مجموع سكان المحافظة. وبذلك تصل النسبة مع نهاية عام ١٩٨٧ الى حوالي ٩٠٪ من السكان في المحافظة، حيث يلاحظ تفاوت كبير في تقطيع هذه الخدمة ما بين منطقة المفرق ومنطقة البداء، وإذا ما أخذت كل منطقة على حده، نجد انه بالنسبة الى منطقة المفرق تبلغ نسبة السكان الذين تصلهم خدمة الكهرباء فعلياً (٨٣٪) من مجموع سكان المنطقة بينما لا تتعدي هذه النسبة (٥٢٪) من مجموع سكان منطقة البداء وذلك بسبب تباعد وتبعد تجمعاتها السكانية. أما بالنسبة الى المشاريع في هذا القطاع فتشمل مشاريع توسيعات في الشبكات الحالية وكذلك استكمال مشروع محطة رحاب واستكمال تطوير شبكة المفرق وإيصال التيار الكهربائي الى (٧٤) تجمعاً سكانياً، كل هذه المشاريع بكلفة (٣٥) مليون دينار.

٤. الصرف الصحي: لا تتوفر حالياً شبكة مجاري عامة في المحافظة والنطء المسائد هو استعمال الحفر الامتصاصية، ويجري العمل حالياً على إقامة شبكة مجاري لمدينة المفرق ويبلغ عدد التجمعات السكانية التي تستخدم هذه الطريقة (الحفر) ٧٩ تجمعاً سكانياً وتغطي (٨١٩٢٢) نسمة، أي ما نسبته (٨٨٪) من مجموع سكان المحافظة، وإذا ما أخذت هذه النسبة لمنطقة البداء والمفرق كلا على حده نجد ان (٩٥٪) من سكان المفرق يستخدمون الحفر الامتصاصية ولا تتعدي نسبة من يستخدمون الحفر الامتصاصية ٧٣٪ من سكان منطقة البداء.

الطرق القروية والزراعية: يبلغ عدد التجمعات السكانية في المحافظة الخدومة بطرق جيدة (٣١) تجمعاً سكانياً وبلغ عدد السكان الذين تقطفهم الخدمة (٤٥٧٦) نسمة، أي ما نسبته (٤٩٪) من مجموع سكان المحافظة، بينما بلغ عدد التجمعات التي تعاني من طرق سيئة او غير صالحة أكثر من (١٠٤) تجمعاً

سكنانية يقطنها (٤٦٦٢٠) نسمة أي ما نسبته (٥٠٪) من مجموع سكان المحافظة، اما في منطقة البدارية الشمالية فتتجدد ان الوضع اسوأ بكثير من ذلك اذ لا يتجاوز عدد السكان المخدومين بطرق جيدة (٢٩٦١) نسمة أي ما نسبته (٦٥٪) من مجموع السكان المخدومين وما يعادل (١٠٪) من مجموع سكان المنطقة.

اما بالنسبة الى مشاريع الطرق فتتضمن مشاريع انشاء طرق جديدة ومشاريع تحسين طرق قائمة حيث قدرت قيمة الاستثمارات في هذا القطاع (١٨) مليون دينار.

٦. النفايات: تقوم المجالس المحلية حالياً بجمع النفايات في (٢٢) تجمعاً سكانياً فقط، وتشكل نسبة السكان الذين تغطيهم الخدمة، ليقارب (٦٠٪) فقط من مجموع سكان المحافظة وتصل التنطية في منطقة المفرق وحدها حوالي (٧٠٪) من مجموع سكانها.

المشاريع التينفذت في عامي ١٩٨٧/١٩٨٦

بدأ العمل بمشاريع خطة تنمية اقليم المفرق في عام ١٩٨٦، وقد باشرت الأجهزة التنفيذية جهودها لتنفيذ خطة تنمية الأقليم ١٩٨٦ - ١٩٩٠، وقد بوشر العمل بالخطبة في بداية عام ١٩٨٦ بعدد من المشاريع الا انها لم تتجزء في نفس العام واستمرت تفيذها حتى عام ١٩٨٧، كما يتضح من الملحق رقم (٧ - ٢).

ومن الملاحظ ان معظم المشاريع التنموية مخصصة للمحافظة باكملها وليس مجزأة على الوحدات التنموية حيث بلغ حجم الانفاق الفعلي لمشاريع وزارة التربية والتعليم ٣٤٨٣٠٠ ألف دينار في حين كان المخطط للانفاق هو (١١١) ألف دينار اي بزيادة ٤٤٪ عن المخطط لتلك المشاريع على مستوى المحافظة.

اما بالنسبة لقطاع النقل وانشاء الطرق فقد بلغ حجم الانفاق الفعلي مليون ونصف دينار بينما قادر الانفاق المخطط بـ (٢) مليون دينار، وتلاحظ ان الانفاق الفعلي في قطاع المساحة بلغ ٢٥ ألف دينار فقط من اصل مليون (٧) ألف دينار مخصصة للانفاق على قطاع الصحة.

اما قطاع المياه والري فقد بلغ الانفاق الفعلي ١٦٦١٠٠ دينار مقابل ١١٢٠٠ ألف دينار كمخطط فعلي للانفاق مما يدل على زيادة كبيرة في حجم الانفاق على الطرق من الانفاق الفعلي على مشاريع قطاع المياه والري مقابل ما خطط له.

اما قطاع الزراعة فنلاحظ نقصاً في الانفاق الفعلي عن ذلك المخطط به بموجب خطة التنمية حيث بلغ الانفاق الفعلي ١١٣٥ ألف دينار بينما بلغ المخطط للانفاق (١٥١) ألف دينار رغم كونه قطاعاً مهماً في المحافظة.

من هنا نلاحظ الفارق بين حجم المخطط له في خطة تنمية اقليم المفرق وبين حجم الانفاق الفعلي مما يدل على ضعف الأجهزة التنفيذية في قدرتها على تنفيذ برامج ومشاريع التنمية الأقليمية، اضافة الى القصور في التبرؤات للأجهزة للتخطيطية بحجم الانفاق الفعلي. من جهة أخرى نلاحظ أيضاً وجود فائض في المخطط له في بعض القطاعات كالصحة والاسكان، حيث بلغ ما خطط لاتفاقه في الاسكان والأبنية (٥٦) ألف دينار بينما كان الانفاق الفعلي ٣٢٣ ألف دينار، وقطاع الصحة ١٠٧ ألف دينار تم اتفاق ٢٥ ألف دينار فعلياً، بينما تم اتفاق ٣٧ ألف دينار لقطاع المواصلات والتي لم يكن لها وجود في الخطة التنموية، ويمكن ان نعزّز ذلك اما الى عدم تنفيذ البرامج والمشاريع المخطط لها كاملاً بدليل انه لم تتجزء في عام ١٩٨٦ واستمرت الى عام ١٩٨٧، او وجود أخطاء في حجم تقديرات النفقات المخطط لها حين وضع الخطة التنموية.

٧-٥ مشاريعنفذت عام ١٩٨٧ لم تكن في الخطة لنفس العام:

تم تنفيذ عدد من البرامج والمشاريع التنموية والتي لم تكن موجودة في خطة تنمية اقليم المفرق عام ١٩٨٧ وشملت هذه المشاريع مختلف القطاعات الاجتماعية والخدمية والاتاجية اضافة لقطاع البناء التحتية. وعلى الرغم من ان نصيب مدينة المفرق كان له حصة الاسد من هذه المشاريع الا انها توزعت ايضا على الوحدات التنموية وباحجام اتفاق مختلفة. فقد تم تنفيذ مشروعين زراعيين في الحناصري بمبلغ ١٣٨٠٠ دينار في عام ١٩٨٧ واستحوذ قطاع المواصلات (البريد والهاتف) على ٤٤ ألف دينار في المنشية و ٢٠ الف دينار في ام القطرين و ٣٠ الف في سما السرحان ورحايا ٢١ الف وبعلما ٢٦ الف دينار. وفي قطاع الصحة تم احداث مراكز صحية في ام السرب ودير الكهف والمنشية ودير السعن بمبلغ ١٤ الف دينار وتم تجيز مستشفى الرويشد بسبعة الاف دينار،اما قطاع الشباب فقد بلغت تكلفة المشاريع المنفذة في عام ١٩٨٧ والتي من ضمنها انشاء نادي في المنشية بتكلفة ٦ الاف دينار وتحسين نادي سما السرحان بثلاثة الاف دينار. ويلي ذلك قطاع الزراعة والتعاون من حيث انشاء عيادة بيطيرية في سما السرحان بتكلفة ٣٠ الف دينار. وفي قطاع الصناعة تم اقامة مصنع البولسترين في صباحا بتكلفة ٣٠٠ الف دينار وهو النشاط التصنيعي الوحيد الذي وجد في عام ١٩٨٧

٧-٦ مشاريع قيد التنفيذ لنهائية ١٩٨٧:

ما زال هناك بعض المشاريع الواردة في خطة التنمية الاقليمية لمحافظة المفرق قيد التنفيذ في مختلف القطاعات حيث بلغ مجموع الانفاق الفعلى للمشاريع قيد التنفيذ ١١٨٨٠ الف دينار من المخطط للانفاق والبالغ ٣٧٦١ الف اي بنسبة ٤٢٪ من الانفاق المخطط. وقد استحوذ قطاع الزراعة على الأهمية الأولى حيث اتفق (٢١١) الف دينار من اصل المخطط للانفاق (٤٢٥) دينار ويلي ذلك قطاع الري والمياه بواقع ١٤٢٣ الف دينار من اصل (٢٥) الف دينار مخصصة للانفاق في هذا المجال. ويلي في الأهمية الثالثة قطاع الاسكان والأبنية الحكومية حيث اتفق ما مجموعه ١٣٨٠ الف دينار من اصل (١٥٠) الف دينار ويلي قطاع المواصلات في الموقع الرابع بين القطاعات المختلفة من حيث الأهمية في الانفاق الفعلى حيث اتفق ما مجموعه (٣٥) الف دينار خصصت لاصلاح شبكات هاتفية وشعب بريدية. وفيما يلي تفصيل للمشاريع وتكلفتها الفعلية والمخططة حسب القطاعات

١. المشاريع الزراعية:

تم اتفاق (٢١١) الف دينار على قطاع الزراعي وبلغ ما اتفق على تطوير الزراعة في الاراضي المرتفعة ١٩٠ الف دينار في كافة المناطق علماً بأن الانفاق المخطط لتطوير الزراعة في الاراضي المرتفعة كان ٤٣٥ الف دينار وبذلك تكون نسبة الانفاق الفعلى ٤٢٪ مما هو مخطط له. وقد تم اتفاق - لغاية الان - ١٦ الف دينار على مشروع التحرير الوطني و(٥) الف دينار على مسح الاراضي وتصنيف التربة.

٢. مشاريع الري:

تم اتفاق ما مجموعه ١٢٧٣ الف دينار على مشاريع حفر آبار جديدة في البناء وصرف مبلغ ١٤ الف

دينار على صيانة بئر صبحا المائي اما تهديد وتوسيع شبكات المياه ومد شبكات مياه جديدة بلغ الانفاق عليها (٤٦) ألف دينار كان أكثرها كلفة تهديد وتوسيع شبكة مياه الرويشد بـ (٣٢) ألف دينار.

٣. مشاريع الابنية والاسكان الحكومية:

جرى تنفيذ مشروع بناء مديرية الشرطة في المفرق وانفق على المشروع ٨٨٨ ألف دينار، كما واقيم مخفر للشرطة في سما السرحان بمبلغ ٤٣ ألف دينار ولا زال العمل قائماً بانشاء مركزى حدود في الرويشد وجابر وبكلفة ٢٠٠ ألف دينار لكل منها.

٤. مشاريع المواصلات:

بدء تنفيذ ايصال خطوط واصال تهديد خط حبيان ويبلغ الانفاق ٢٠ ألف دينار كما تم اكمال تهديد الشبكة الهاتفية في ام القطين وبكلفة ٣ الاف دينار اضافة الى تنفيذ شب بريدي في الرفاعيات حيث بلغ الانفاق الفعلى ١٢ ألف دينار.

٥. مشاريع النقل:

ومن المشاريع قيد التنفيذ، مشروع تحسين طريق الأزرق، الصفاوي الحدود العراقية وقد قدرت الكلفة الفعلية للمشروع بمبلغ (٨٠٠) ألف دينار.

٦. مشاريع السياحة والآثار:

ومن المشاريع قيد التنفيذ في عام ١٩٨٧ مشروع ترميم وصيانة الأماكن الأثرية وتطوير المناطق بكلفة ٢٦ ألف دينار.

٧-٧ مشاريع التأهيل المهني:

تم تنفيذ العديد من مشاريع التأهيل المهني في اقليل المفرق، وقد توزعت هذه المشاريع على عدد من الوحدات التنموية. ومن الملاحظ ان معظم المشاريع المهنية تركزت في المشاريع الزراعية وخاصة تربية الأغنام اضافة الى المشاريع التجارية الصغيرة وكان نصيب وحدة المفرق هو الأعلى، يلي ذلك مغير السرحان وبلوعا والزعترى كما يوضحها الجدول رقم (٧ - ٤).

جدول رقم (٤-٧)

مشاريع التأهيل للأسر، وتكليفها في محافظة المفرق لعام ١٩٨٧

القرية	عدد الأسر التي تم تأهيلها بمشاريع مهنية	تكليف المشاريع المهنية (بالدينار)	أنواع المشاريع المهنية
المفرق	٢٥	١٩,٢٠٠	بقالات - مطاعم - مخابز - نوافذية، ملابس نوافذية، احدية، مرطبات - محلات دواجن زراعي (الغنام)
رحاب	١	٣٠٠,٠٠٠	زراعي (الغنام)
مغير السرحان	٤٨	١٣,٥٨٠	زراعي (الغنام)
الباعج	١	١٠٠,٠٠٠	زراعي (الغنام)
الخالدية	٣	٢,٦٠٠	تجاري (بقالات)
بلعما	١٠	٩,٢٠٠	تجاري (بقالات وادوات منزلية)
المنشية	٨	٤,٦٠٠	تجاري (بقالات وزراعي (دواجن))
الزعرى	١٨	٩,٠٠٠	زراعي (الغنام)
المبروكة	١	٤,٠٠٠	زراعي (الغنام)
ايدون بني حسن	٧	٢٢٠	تجاري (بقالة)، زراعي (الغنام)
عين والمعربة	٢	١٥٠	تجاري (بقالة)، زراعي (الغنام)

المصدر: تقرير لجنة متابعة خطة تنمية المفرق ١٩٨٧.

٧-٨: المشاريع التي لم تنجذب في عام (١٩٨٦) والتي نفذت في عام (١٩٨٧) بالآلف دينار

إقليم المفرق:

ال المشروع	الموقع	الوقوع	الانفاق	الانفاق المخطط الفعلى
١. الشباب	المجتمع الرياضي	المفرق	٢٥٠	٢٥
٢. الصحة	تطوير مستشفى المفرق	المفرق	١٠٧٠	
٣. التربية والتعليم	أبدية التعليم الازامي	المحافظة	٥٣٩١	٣٨٢
	أبدية التعليم الثانوي	المحافظة	٥٢٥٧	٣٠٩
	مرافق تعليمية	المحافظة	٢٨٣٧	٢٢١
٤. الاسكان والأبنية التعليمية	الإسكان الوظيفي للعاملين في التربية	المحافظة	٢٢٣	٥٦
٥. النقل	طريق الزرقاء - المفرق - الحدود السورية	وطني	٨٠٠٠	١٠٠٠
	طريق الهاشمية - رحاب - جامعة اليرموك	وطني	٢٠٠٠	٥٠٠
	طريق الزرقاء - دحل - جرش	وطني	٥٠٠	٥٠٠

٣٠	-	العاقب	فتح شعب بريدية	٦. المواصلات
٢٧٠	-	منشية بنى حسن	بناء مكتب بريد	
	٧٠	ام بطيمه/	تنفيذ شعب بريدية	
			هو بشان	
٣٣٨	٥٠	الحمراء	تحديث وتوسيع شبكات مياه	٧. المياه والري
٩٤٥	-	السعديه	استغلال آبار جديدة	
١٥٠	-	تحسين وصيانة محطات ضخ البشرية	تحسين وصيانة محطات ضخ البشرية	
١٤٩٢٠	١٠٦٢	المفرق	شبكات مجاري ومحطة تنقية	
٣٠٨	-	المفرق	تحديث وتوسيع شبكات مياه	
٣٣٥	٥١	جوانب الطرق	الترحير السنوي	٨. الزراعة
		صباحا - هذه		
		ـ نادرة		
٨٠	١٠٠	الصرة	إنشاء محجر بيطرى	

ومن الملاحظ على المشاريع التي نفذت في عام ١٩٨٧ أن معظمها نفذت في المفرق على مستوى المحافظة يلي ذلك المشاريع ذات الصبغة الوطنيةتمثلة بالنقل والطرق حيث كان نصيبها من الإنفاق حوالي ١٥ مليون دينار، أما من حيث القطاعات ف يأتي التعليم في المرتبة الثانية بعد النقل، واحتل قطاع المياه والري المرتبة الثالثة من حيث الإنفاق الفعلى.

٧-٩: المشاريع غير المخطط لها والتي نفذت في عام (١٩٨٧) بـ (١٠٠) ألف دينار.

على مستوى المحافظة

التكلفة	الموقع	المشروع	
٧٦٠٠	المحافظة	صيانة مدارس	١. التربية والتعليم
٢١٠	المحافظة	تركيب حديد حماية لمجموعة مدارس	
٨٠٣	المحافظة	تركيب درابزين لمجموعة مدارس	
٣٣١	المفرق	صيانة المديرية	
٧٢٠٠	المفرق	مبني مديرية الدفاع المدني	٢. الاسكان والآبنية
٧٦٠٠	المفرق	محطة الخناصرى ومستودعات الاعلاف الخناصرى	٣. الزراعة
٦٢٠٠	الخناصرى	تطوير المرااعي المحمية	

على مستوى الوحدة التنموية:

المفرق:

٢٨٠٠	الفرق	تسبيح مدينة الفدين	١. السياحة والآثار
٣٠٠	الفرق	بناء سور لمكتب بريد	٢. المواصلات
٩٠٠	الفرق	إنشاء صور ورصيف للعيادة البيطرية	٣. الزراعة والتعاون

ويبلغ عدد الجرارات (التراكتورات) ٢٩١ تراكتور اما عدد الغراس التي وُزعت في محافظة المفرق فهو ٣٥٠ غرسة خلال عام ١٩٨٧. وقد أظهر التعداد الم الواقع الزراعي المساحات المملوكة والمزروعة كما يلي:

١. الحبوب:

مساحة الملكية بالدونم	نسبة العائلات المالكة
٤٧ - ١	٦١٨%
٩٨ - ٥٠	١١٩%
٦٠٠٤ - ١٠٠	١١٢%
لا يملكون	٤٥٨%

٢. الخضروات:

٥٠ - ١	٪٢٩
٢٠٠٠ - ٥٠	٦١%
لا يملكون	٪٩٥٥

٣. الفواكه:

٧٠٠ - ١	٪٨١
لا يملكون	٪٩٨٢

نلاحظ من ذلك ان غالبية العائلات المالكة للأراضي يعملون في زراعة الحبوب حيث يظهر ان أكبر نسبة من الاراضي هي تلك المزروعة بالحبوب.

يعتمد ٣٦٪ من عائلات سكان محافظة المفرق العاملة في الزراعة على مياه الأمطار في ري محاصيل الحبوب، في حين يعتمد فقط ٧٪ على الري للحبوب اما الخضروات فنجد ان ٦٢٪ منهم يعتمدون على مياه الري و ١٪ منهم يعتمدون على مياه الأمطار لري الخضروات، وبالنسبة للفواكه نجد ان ١٪ من السكان يعتمدون على الري و يعتمد فقط ٤٪ على مياه الأمطار.

وبالسؤال عن سبب عدم استغلال الاراضي غير المستغلة ان وجدت عند بعض السكان وجدنا ان ١٢٪ من العائلات المالكة يعزون عدم استغلال الاراضي لقلة الأمطار وان هذه الاراضي يمكن استغلالها اما من اشار الى قلة الأمطار كسبب لعدم الاستغلال الكلي شكلاً ٥٪ فقط، بينما شكل عدم توفر رأس المال كسبب آخر ما نسبته ٣٪ من السكان في المحافظة.

٦ - القروض الزراعية في اقليم المفرق:

نناقش في الصفحات التالية بعض اوجه نشاط مؤسسة الاقراض الزراعي حسب واقع عمل شركات مؤسسة الاقراض الزراعي فرع المفرق، وللمملكة.

يتبيّن من الجدول رقم (٦ - ١١) ان نسبة الاقراض لمجال تحسين الاراضي المروية وتطهير مصادر المياه في المفرق الى الأردن تزداد بشكل مستمر حيث وصل الفرق بين نسبة ما اقرض عام ١٩٧٩ - ١٩٨٧ الى ٢٠٪ حيث بلغت الزيادة ٢٥٪ في السنة الواحدة الاردن في هذا المجال.

جدول (٦ - ١١)
قيمة ونسبة القروض في الأردن والمفرق
في السنوات ١٩٨٧، ١٩٨٣، ١٩٧٩

السنوات	مجال القرض	%	المفرق	الأردن	الاردن	السنوات	مجال القرض	%	المفرق	الأردن	الاردن	الزناد	التنمية وتطوير	الثروة الحيوانية	مستلزمات الانتاج الزراعي
١٩٧٩	الأردن		المفرق		الاردن	١٩٨٣	الأردن		المفرق		الاردن	١٩٨٧	الأردن		المفرق
١٩٨٧	الأردن		المفرق		الاردن	١٩٨٣	الأردن		المفرق		الاردن	١٩٧٩	الأردن		المفرق
١٩٨٣	الأردن		المفرق		الاردن	١٩٧٩	الأردن		المفرق		الاردن	١٩٨٧	الأردن		المفرق
١٩٧٩	الأردن		المفرق		الاردن	١٩٨٣	الأردن		المفرق		الاردن	١٩٨٧	الأردن		المفرق

المصدر:
التقرير السنوي لمؤسسة الاقراض الزراعي للسنوات ١٩٨٧، ١٩٨٣، ١٩٧٩.

يبين الجدول رقم (٦ - ١١) ان الاستثمارات في مجال تنمية وتطوير الاراضي الزراعية قد نقص بما مقداره ٥٤% عن نسبة الى معدل الاستثمار الكلي في هذا المجال في السنة الماضية اي ان سنة ١٩٨٧ ظهرت فيها قروض لهذا الاستثمار أقل من السنة الماضية بالمقارنة مع الاردن.^١ وزاد الاقتراض عن سنة ١٩٨٦ في مجال تنمية وتطوير مصادر المياه بمقدار ٨% وكذلك زاد في مجال شراء الالات الزراعية في حين نلاحظ تناقص في الاقتراض للاستثمار في مجال مشاريع التنمية لتطوير الثروة الحيوانية بمقدار ٧% عن السنة الماضية ١٩٨٦ وكذلك في مجال شراء مستلزمات الانتاج الزراعي حيث كانت نسبة ما استثمر من قروض في المفرق الى نسبة ما استثمر في الاردن لهذا المجال في سنة ١٩٨٦ ٢٠% وأصبحت في سنة ١٩٨٧ تساوي فقط ١٥% ويحمل هذا دلالة واضحة على زيادة الاستثمار في مجال تنمية وتطوير مصادر المياه في المفرق بشكل خاص.

ومن المعلومات المتوفرة لدى مؤسسة الاقراض الزراعي يمكن ملاحظة التزايد في مجال تنمية وتطوير مصادر المياه في محافظة المفرق حيث تصل نسبة القروض لهذا المجال ٤٩% من مجموع القروض الكلية لمحافظة المفرق^٢ في عام ١٩٨٧. في حين ان الاستثمار في مجال تنمية وتطوير الاراضي الزراعية يتناقص في المفرق في نفس الوقت الذي يزداد فيه على مستوى المملكة وهذا يدل ان المفرق وصلت الى استثمار اراضي كافية لها في حين يحتاج الاردن الى تطوير اراضي زراعية جديدة ولذلك يزداد الانفاق على هذا المجال. وكذلك الأمر بالنسبة الى شراء مستلزمات للإنتاج الزراعي.

جدول رقم (٦-١٢)
قيمة القروض بحسب المفرق والأردن لعام ١٩٨٦

النسبة المئوية	المفرق	النسبة المئوية	الأردن	أنواع القروض حسب آجالها
%٣٠	٢٦٦٥٠	%٢٤	١٣٧٠٧٨٠	١. القروض الموسمية
%١	١٣٠٠	%٣	١٨٩٢٥٠	٢. القروض قصيرة الأجل
%٥٠	١٥٣٢٠٠	%٥	٢٨٢٨٦٢٨	٣. القروض متوسطة الأجل
%١٨	١٥٣٢٠٠	%٢٢	١٢٩٣٩٨٠	٤. القروض طويلة الأجل
%١٠٠	٨٦٥٤٥٠	%١٠٠	٥٦٨٢٦٣٨	المجموع

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة الاقراض الزراعي ١٩٨٦.

يظهر من الجدول (٦-١٢) ان ٥٠٪ من مجمل القروض المتناولة كانت ضمن القروض متوسطة الأجل، وتزيد نسبة القروض الموسمية في المفرق عن نسبتها في الأردن في حين تقل القروض طويلة الأجل في المفرق عن النسبة في الأردن وهذا مؤشر الى اعتماد الأقراض على المواسم الزراعية وفيه دلالة على عدم وجود مشاريع زراعية كبيرة الحجم ينظر منها الاتجاح الأفضل في المستقبل.

جدول رقم (٦-١٢)
قيمة الديون حسب الملكية الزراعية للمقترضين لسنة ١٩٨٦ في الأردن والمفرق

النسبة المئوية	الأردن المئوية	النسبة	الأردن	الرقم المساحة
%٥	٤٤٥٠٠	%١٤	٨٠٩٧١٤	.١ ١٠ - ٠٠١ دونمات
%١٣	١١٥٠٥	%٣٥	١٩٥٨٨٤٧	.٢ ٣٠ - ٠١١ دونم
%١٦	١٣٣٩٠٠	%١٩	١٠٧١٠١٥	.٣ ٦٠ - ٣١ دونم
%٨	٦٠٠٠	%١٠	٥٨٧٣٤٢	.٤ ٦١ - ١٠٠ دونم
%٢٥	٢١٩٥٠	%٩	٥٠٧٥٧٥	.٥ ١٠١ - ٢٠٠ دونم
%٣٣	٢٨٩٩٠٠	%١٣	٧٤٧٦٤٥	.٦ أكثر من ٢٠٠ دونم
%١٠٠	٨٦٥٤٥٠	%١٠٠	٩٦٢٥٦٣٨	المجموع

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة الاقراض الزراعي ١٩٨٦.

يبين الجدول وجود ملكيات كبيرة تزيد على ٢٠٠ دونم في المفرق وان هذه الملكيات تحتاج لقروض لتفطية نفقاتها، وكذلك الحال بالنسبة للملكيات بين ١٠٠ - ٢٠٠ دونم، اما القروض للملكيات الصغيرة المساحة، أقل من عشرة دونمات فأن نسبة الاقراض لها تقل عن النسبة لها في الملكة وهذا دليل على ان المواطن في المفرق يقوم بزراعة مثل هذه المساحات بجهده وينفق عليها من تعبه في الغالب ولا يحتاج لقروض كثيرة حتى يغطي نفقاتها، وهذا ينطبق على المساحات حتى ستون دونماً، كما يظهر من الجدول ٦-١٢).

ويظهر كذلك انه كلما ازدادت مساحة الأرض تزداد الحاجة للقروض وينبئ بذلك ان الأشخاص الذين يملكون فوق المائة دونم من الاراضي ومقترضين ليسوا كثيرون، ذلك لأن القروض لهم ليست كثيرة العدد وإنما كبيرة القيمة.

جدول رقم (٦ - ١)
قروض الانتاج الزراعي والحيواني في الاردن ككل والمفرق لعام ١٩٨٦

نوعية الانتاج	الاردن القيمة بالدينار	المفرق القيمة بالدينار	النسبة المئوية	% المئوية
١. الانتاج النباتي	٤٤٩٣٦٠٨	٥٨٨٣٥٠	%٧٩	%٦٨
٢. الانتاج الحيواني	١١٨٩٠٣٠	٢٧٧١٠٠	%٢١	%٣٢
المجموع	٥٦٨٦٣٢٨	٨٦٥٤٥٠	%١٠٠	%١٠٠

المصدر: مديرية زراعة المفرق ١٩٨٦

يبين الجدول (٦ - ١) قيمة ونسبة القروض للإنتاج الزراعي ثم الانتاج الحيواني الى مجموع القروض الكلية في المملكة ومن ثم نفس النسب حول القروض في محافظة المفرق. ويشير الى ان نسبة القروض للإنتاج الزراعي في المفرق أقل من نفس النسبة للمملكة ويتجه الزائد في نسبة القروض الى الانتاج الحيواني في المفرق، وهذا دليل على توجه السكان بملائمة الطبيعة بمنطقة المفرق وضرورة ملائمة الانتاج الزراعي والحيواني للظروف البيئية المحلية.

٦ - ٢ الثروة الحيوانية:

تشير المعلومات المتوفرة أن إقليم المفرق يستحوذ على ثروة حيوانية لا بأس بها، ويعتبر الضأن المكون الرئيسي في هذه الثروة الحيوانية الكلية، يلي ذلك في الأهمية الماعز والدجاج البياض واللام، بينما تقل أهمية الابقار عن الضأن والماعز.

وتعد أهمية الضأن والماعز الى طبيعة المنطقة الصحراوية الرعوية، وتنميتها يساعد السكان في تنويع مصادر الدخل بشكل عام ويساهم وبالتالي الى رفع مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومما لا شك فيه ان التنمية للثروة الحيوانية والزرعية تشكل جزءاً رئيسياً من الخطط والسياسات الاقتصادية في تلك المنطقة.

أ. الماعز والضأن (المواشي):

بلغ مجموع المواشي في إقليم المفرق (٢٨٦٠٦٠) رأساً تشكل ما نسبته ١٥.٦% من مجموع الماشي في الاردن والتي بلغت ١٦٢٠٠٠ رأساً في عام ١٩٨٦. وقد بلغ عدد الضأن في إقليم عام ١٩٧٧ (١٥٨٠٠) رأس بينما الماعز البلدي ٢٣٠٠٠ رأساً والماعز الشامي ٦٠ رأساً وقد ازدادت أعداد الثروة الحيوانية خاصة الماعز والضأن في عام ١٩٨٦ زيادة كبيرة بحيث أصبحت ثروة للاقتصادية وغذائية هامة في إقليم المفرق. فقد ارتفع أعدادها في السنوات الأخيرة من ١٥٨٠٠٠ رأس في عام ١٩٧٧ الى ان وصلت الى ٢٦٢٠٠٠ رأس في عام ١٩٨٧ وكما يظهر من الجدول رقم (٦ - ١٥) فإن أعداد الضأن قد تتضاعف عددها بثلاث أمثال عن عام ١٩٧٧.

بـ. الأبقار:

بلغ مجموع الأبقار بأنواعها الهولندي والهجين والبلدي في قليم المفرق (١١٨٣) رأساً في عام ١٩٨٧ و تستحوذ الأبقار الهولندية على نصيب الأسد حيث بلغت (١١٢٥) رأس في عام ١٩٨٧ وقد ازدادت بشكل قياسي عما كانت عليه عام ١٩٧٧ حيث كانت أعدادها لا تزيد عن ٣٣ رأساً. في حين تناقصت أعداد الأبقار البلدية ولربما كان السبب قلة مردودها الاقتصادي مقابل الأبقار الهولندية، بينما بقيت أعداد الأبقار الشامية كما هي عليه منذ عام ١٩٧٧ بينما بلغ مجموع الأبقار بأنواعها في المملكة ٣١٠٠ رأس عام ١٩٨٦.

جدول رقم (٦-١٥)
أعداد الثروة الحيوانية في محافظة المفرق لعام ١٩٨٧

الثروة الحيوانية	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨١	١٩٧٧
ضأن	٢٦٢	٢٠٠٠٠	١٧٥٣٣٠	١٥٨
ماعز بلدي	٧٢٤	٨٠٠٠	٢٥٧٧٠	٢٣
ماعز شامي	١٥٠٠	١١٠٠٠	٦٠٠٠	٦٠
أبقار بلدية وهجين	٥٨	٥٣٠٠	١٠٢٠٠	٩٨
أبقار هولندية	١١٢٥	١١٠٠٠	٣٨٠٠	٣٣
جمال	٧٥٠٠	١٠٠٠	١٢١٠٠	١٦٩
الدجاج البياض		٤٦٠	٣٠٠٠	١٠٠
الصيصان اللاحم		١٤٠٠	٧٠٠٠	٤٠٠

المصدر: مديرية زراعة المفرق، ١٩٨٧.

الدجاج:

تدل الاحصاءات المتوفرة ان عدد مزارع الدجاج في المفرق بلغ (١٥٦١) مزرعة منها (١١٨) مزرعة للدجاج اللاحم و (٢٨) مزرعة للدجاج البياض. وقد بلغت أعداد الدجاج البياض عام ١٩٨٦ حوالي (٤٦٠) ألف بينما الدجاج اللاحم ١٤٠٠ ألف طير وكما يظهر من الجدول رقم (٦-١٦). وقد تزايدت أعداد المزارع للدجاج بنوعها اللاحم فيما بين ١٩٨٥ - ١٩٨٧ بينما زادت أعداد الدجاج البياض فيما بين ١٩٧٩ - ١٩٨٢، بعدما بدأت أعداد مزارع الدجاج تتضاعف، والفترقة التي ازداد فيها أعداد المزارع هي فترة ازدياد كلي في أعدادها على مستوى الاردن ككل حيث بلغت أعداد المزارع في الاردن (١٤٠٣) للدجاج اللاحم و (١٥٥) مزرعة للدجاج البياض في عام ١٩٨٦. وقد بلغت نسبة أعداد الدجاج في محافظة المفرق ١٢٪ من الأعداد الكلية في الاردن.

جدول رقم (٦-١٦)
أعداد مزارع الدجاج في أقليم المفرق لعام ١٩٨٧

السنة	عدد مزارع الدجاج اللاحام	عدد مزارع الدجاج البياض
١٩٧٦	٥٦	١٢
١٩٧٧	١١٣	١٨
١٩٧٨	١٣٨	٣٦
١٩٧٩	١١٨	٢٨
١٩٨٠	١١٨	٣٨
١٩٨١	١١٨	٣٨
١٩٨٢	١٤١	٤٢
١٩٨٣	١٤١	٤٢
١٩٨٤	١٤٧	٣٤
١٩٨٥	١٤٧	٣٤
١٩٨٦	١٠٣	٣٥
١٩٨٧	١١٨	٣٨

المصدر: مديرية زراعة المفرق، ١٩٨٧.

هوماشر الفصل السادس

١. دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٨٧.
٢. دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٨٦.
٣. مديرية زراعة محافظة المفرق، بيانات غير منشورة ١٩٨٧.
٤. وزارة الزراعة، الكراس الاحصائي الزراعي لسنة ١٩٨٦.
٥. استمدت هذه المعلومات من سجلات مديرية الزراعة في محافظة المفرق ١٩٨٧.
٦. مؤسسة الارضيات الزراعية، التقرير السنوي لعام ١٩٨٧، ١٩٧٦.
٧. المصدر السابق.

الفصل السابع

المشاريع التنموية المنفذة والقائمة في أقليم المفرق

المشاريع التنموية المنفذة والقائمة حاليا

سنحاول في هذا الفصل بحث المشاريع التنموية التي تم تنفيذها و تلك التي تحت التنفيذ، وسيتم تقسيمها الى:

٧-١ مشاريع البنية التحتية:

١. المواصلات:

المشاريع المنفذة: تم ايصال الخدمة البريدية في محافظة المفرق مع نهاية عام ١٩٨٧-١٤ (٦٤) تجتمعاً سكانياً يشكلون ما نسبته (٤٣٪) من مجموع التجمعات السكانية في المحافظات بينما يبلغ عدد السكان الذين تغطيهم الخدمة (٧٣٦٤٦) نسمة أي ما نسبته (٧٩٪) من مجموع سكان المحافظة، أما بالنسبة الى خدمة البريد فتغطي هذه الخدمة (٣٤) تجتمعاً سكانياً يشكلون ما نسبته (٢٣٪) من مجموع التجمعات السكانية في المحافظة بينما يبلغ عدد السكان الذين تغطيهم هذه الخدمة (١٣٩٧) نسمة أي ما نسبته (٦٨٥٪) من مجموع سكان المحافظة، أما بالنسبة الى خدمات الهاتف فتصل الى (١٥) تجتمعاً سكانياً يشكلون (٨٣٪) من سكان المحافظة، ويبلغ عدد المشتركين في الوحدات التنموية (٢٨٢٦) مشتركاً وهناك (٨٤) تجتمعاً سكانياً نسبة سكانها الى سكان المحافظة (٨٣٪) ويبلغ عدد المشتركين (٢٨٢٦) مشتركاً وهناك (٨٤) تجتمعاً سكانياً لا تصلهم الخدمة ويبلغ عدد سكانها (٧٦٢) نسمة و يشكلون ما نسبته (١٧٪) من مجموع سكان المحافظة.^١

المشاريع القائمة: اما بالنسبة الى المشاريع القائمة بهذا القطاع فتتلخص في احداث مكاتب ووكالات بريد وانشاء مقسم الكتروني جديد بالإضافة الى مشاريع تحديث الخدمة البريدية الاولية، حيث ان كلفة هذه المشاريع تبلغ (٣١) مليون دينار.

٧-٢ المياه:

المشاريع المنفذة: يبلغ عدد التجمعات السكانية التي تصلها المياه اما عن طريق شبكة سلطة المياه او عن طريق شبكة البلدية (١٠٨) تجمعات سكانية يشكلون ما نسبته (٧٠٪) من مجموع التجمعات السكانية في المحافظة بينما يبلغ عدد السكان الذين تغطيهم الخدمة (٨٩١٦٨) نسمة أي ما نسبته (٩٣٪) من مجموع سكان المحافظة والباقي (٧٪) يستخدمون صهاريج المياه ووسائل أخرى، الا ان نسبة الذين تصلهم المياه

باستمرار لا تتعدي (٥٩٪) من مجموع السكان الذين تصلهم الخدمة بالشبكة.
المشاريع القائمة: أما بالنسبة إلى المشاريع تحت التنفيذ فتشمل مشاريع إنشاء شبكات للصرف الصحي تخدم مدينة المفرق وإنشاء محطة زراعية تجريبية وكذلك تحديث وتوسيع وتمديد شبكات المياه للتجمعات القروية بالإضافة إلى مشاريع إنشاء السدود الصحراوية وحفر آبار ارتوازية حيث قدرت قيمة الاستثمار في هذا القطاع (٦٧٥) مليون دينار.

جدول رقم (٦ - ١)
الأبار المكتشفة في محافظة المفرق للعام ١٩٨٧

الرقم	اسم البئر	العدد
.١	آبار الزعترة	١٩ بئراً
.٢	آبار سهلا	٦ آبار
.٣	آبار الضليل	٣ آبار
.٤	آبار صبحا وسريلمة وأبوقرضى	٣ آبار ٣٢ بئراً
	المجموع	

للسources: سلطة المياه، تقرير غير منشور ١٩٨٧.

مشاريع الوحدات التنموية^٧

هناك عدد من المشاريع المائية الخاصة في المحافظة كالمياه ومشاريع الصرف الصحي والتي عادة ما تتضم إليها أكثر من وحدة تنموية. إضافة لذلك هناك مشاريع مياه خاصة بالوحدات التنموية وتشمل هذه المشاريع معظم الوحدات التنموية كالرويشد ورحاب والمنشية وبعلما كما تظهر في الجدول رقم (٦ - ٢).

جدول رقم (٦ - ٢)
تكليف مشاريع مياه الوحدات التنموية خلال الأعوام من ١٩٨٦ - ١٩٩٠

المنطقة	التكلفة ١٩٨٦ - ١٩٩٠	المنطقة	التكلفة ١٩٨٦ - ١٩٩٠
١. الرويشد	٣٠٦٠٠٠ دينار	٧. الباعج	٢١٣٠٠٠ دينار
٢. رحابا	٥٥٠٠٠ دينار	٨. صبحا	٣٤٢٠٠٠ دينار
٣. منشيةبني حسن	٢١٣٠٠٠ دينار	٩. دير الكهف	١٧١٠٠٠ دينار
٤. أم القطين	٣٦٥٠٠٠ دينار	١٠. سما السرحان	١٧٨٠٠٠ دينار
٥. بعلما	٣٢٩٠٠٠ دينار	١١. المالدية	١٥٠٠٠ دينار
٦. الصالحية	٢٧٠٠٠ دينار	١٢. روضة الأميرة بسمة	٢٥٠٠٠ دينار

المصدر: خطة التنمية الخمسية ١٩٨٦ - ١٩٩٠.

جدول رقم (٧-٣)

مخصصات استثمارات مشاريع المياه والشرب والاتفاق الفعلى على مشاريع المياه للاعوام ١٩٨٦/٨٧ (بالألف دينار)

السنة	المخصصات	الاتفاق الفعلى
١٩٨٦	١١٢٠٠٠ ديناراً	٤٦٨٠٠٠ ديناراً
١٩٨٧	٤٩٧٠٠٠ ديناراً	٣٠٣٠ ديناراً

المصدر: تقرير غير منشور، محافظة المفرق.

يظهر من الجدول (٣-٧) ان حجم الانفاق الفعلى على مشاريع المياه والشرب لعام ١٩٨٦ يزيد على ما هو مخصص له بمقدار ٣٦١٠٠ دينار، بينما اقل حجم الانفاق الفعلى على هذه المشاريع على ما هو مخصص لها في الخطة الخمسية بمقدار ٤٦٧٠٠٠ ألف فقط.

٧- الكهرباء:

- المشاريع المنفذة: تصل الكهرباء الى (٦٠) تجمعاً سكانياً يشكلون ما نسبته (٤٠%) من مجموع التجمعات السكنية في المحافظة والبالغة (١٤٩) تجمعاً سكانياً، وبلغ عدد السكان الذين تغطيهم هذه الخدمة (٦٧٨٣٣) نسمة، أي ما نسبته (٧٣%) من مجموع سكان المحافظة.

- المشاريع القائمة: اما بالنسبة الى التجمعات التي يجري العمل حالياً على ايصال التيار الكهربائي اليها فيحصل الى (٢٦) تجمعاً سكانياً يبلغ عدد سكانها (١٢٩٥٦) نسمة اي ما نسبته (١٤%) من مجموع سكان المحافظة. وبذلك تصل النسبة مع نهاية عام ١٩٨٧ الى حوالي ٩٠% من السكان في المحافظة، حيث يلاحظ تفاوت كبير في تغطية هذه الخدمة ما بين منطقة المفرق ومنطقة البدية، وإذا ما أخذت كل منطقة على حدة، نجد انه بالنسبة الى منطقة المفرق تبلغ نسبة السكان الذين تصلهم خدمة الكهرباء فعليها (٨٢%) من مجموع سكان المنطقة بينما لا تتعدي هذه النسبة (٥٢%) من مجموع سكان منطقة البدية وذلك بسبب تبعثر تجمعاتها السكانية. أما بالنسبة الى المشاريع في هذا القطاع فتشمل مشاريع توسيعات في الشبكات الحالية وكذلك استكمال مشروع محطة رحاب واستكمال تطوير شبكة المفرق وايصال التيار الكهربائي الى (٧٤) تجمعاً سكانياً، كل هذه المشاريع بكلفة (٣٥) مليون دينار.

٤. المصرف الصحي: لا تتوفر حالياً شبكة مجاري مياه في المحافظة والنمط السائد هو استعمال الحفر الامتصاصية، ويجري العمل حالياً على اقامة شبكة مجاري لمدينة المفرق وبلغ عدد التجمعات السكانية التي تستخدم هذه الطريقة (الحفر) ٧٩ تجمعاً سكانياً وتغطي (٨١٩٢٢) نسمة، أي ما نسبته (٨٨%) من مجموع سكان المحافظة، وإذا ما أخذت هذه النسبة لمنطقة البدية والمفرق كلاً على حده نجد ان (٩٥%) من سكان المفرق يستخدمون الحفر الامتصاصية ولا تتعدي نسبة من يستخدمون الحفر الامتصاصية ٧٣% من سكان منطقة البدية.

الطرق الاقرية والزراعية: يبلغ عدد التجمعات السكانية في المحافظة المخدومة بطرق جيدة (٣١) تجمعاً سكانياً وبلغ عدد السكان الذين تغطيهم الخدمة (٤٥٥٧١) نسمة، أي ما نسبته (٤٩%) من مجموع سكان المحافظة، بينما بلغ عدد التجمعات التي تعاني من طرق سيئة او غير صالحة أكثر من (١٠٤) تجمعة

سكنية يقطنها (٤٦٦٢٠) نسمة اي ما نسبته (٥٠٪) من مجموع سكان المحافظة، اما في منطقة البدية الشمالية فنجد ان الوضع اسوأ بكثير من ذلك اذ لا يتجاوز عدد السكان المخدومين بطرق جيدة (٢٩٦١) نسمة اي ما نسبته (٦٥٪) من مجموع السكان المخدومين وما يعادل (١٠٪) من مجموع سكان المنطقة. اما بالنسبة الى مشاريع الطرق فتتضمن مشاريع انشاء طرق جديدة ومشاريع تحسين طرق قائمة حيث قدرت قيمة الاستثمارات في هذا القطاع (١٨) مليون دينار.

٦. النفايات: تقوم المجالس المحلية حالياً بجمع النفايات في (٢٢) تجمعاً سكانياً فقط، وتشكل نسبة السكان الذين تغطيهم الخدمة، ليقارب (٦٠٪) فقط من مجموع سكان المحافظة وتصل التغطية في منطقة المفرق وحدها حوالي (٧٠٪) من مجموع سكانها.

المشاريع التي نفذت في عامي ١٩٨٧/١٩٨٦

بدأ العمل بمشاريع خطة تنمية اقليل المفرق في عام ١٩٨٦، وقد باشرت الأجهزة التنفيذية جهودها لتنفيذ خطة تنمية الاقليم ١٩٨٦ - ١٩٩٠. وقد بوشر العمل بالخطة في بداية عام ١٩٨٦ بعدد من المشاريع الا انها لم تتجزء في نفس العام واستمرت تجفيتها حتى عام ١٩٨٧، كما يتضح من الملحق رقم (٧-٢).

ومن الملاحظ ان معظم المشاريع التنموية مخصصة للمحافظة باكملها وليس مجرد انتشار على الوحدات التنموية حيث بلغ حجم الانفاق الفعلى لمشاريع وزارة التربية والتعليم (٣٤٨٣٠) ألف دينار في حين كان المخطط للانفاق هو (١١١) ألف دينار اي بزيادة ٤٤٪ عن المخطط ل تلك المشاريع على مستوى المحافظة. اما بالنسبة لقطاع النقل وانشاء الطرق فقد بلغ حجم الانفاق الفعلى مليون ونصف دينار بينما قدر الانفاق المخطط بـ (٢) مليون دينار، وتلاحظ ان الانفاق الفعلى في قطاع الصحة بلغ ٢٥ ألف دينار فقط من اصل مليون (٧) ألف دينار مخصصة للانفاق على قطاع الصحة.

اما قطاع المياه والري فقد بلغ الانفاق الفعلى (١٦٦١) ألف دينار مقابل (١١٢) ألف دينار كمخطط فعلي للانفاق مما يدل على زيادة كبيرة في حجم الانفاق على الطرق من الانفاق الفعلى على مشاريع قطاع المياه والري مقابل ما خطط له.

اما قطاع الزراعة فنلاحظ تناقصاً في الانفاق الفعلى عن ذلك المخطط له بموجب خطة التنمية حيث بلغ الانفاق الفعلى (١١٣٥) ألف دينار بينما بلغ المخطط للانفاق (١٥١) ألف دينار، رغم كونه قطاعاً مهماً في المحافظة.

من هنا نلاحظ الفارق بين حجم المخطط له في خطة تنمية اقليل المفرق وبين حجم الانفاق الفعلى مما يدل على ضعف الأجهزة التنفيذية [١] قدرتها على تنفيذ برامج ومشاريع التنمية الاقليمية، اضافة الى القصور في التنبؤات للأجهزة لخطط التنفيذية بحجم الانفاق الفعلى، من جهة أخرى نلاحظ أيضاً وجود فائض في المخطط له في بعض القطاعات كالصحة والاسكان، حيث بلغ ما خطط لانفاقه في الاسكان والأبنية (٥٦) ألف دينار بينما كان الانفاق الفعلى (٣٢٣) ألف دينار، وقطاع الصحة (١٠٧) ألف دينار تم اتفاق (٢٥) ألف دينار فعلياً، بينما تم اتفاق (٣٧) ألف دينار لقطاع المواصلات والتي لم يكن لها وجود في الخطة التنموية، ويمكن ان نعزى ذلك اما الى عدم تنفيذ البرامج والمشاريع المخطط لها كاملاً بدليل انها لم تتجزء في عام ١٩٨٦ واستمرت الى عام ١٩٨٧، او وجود أخطاء في حجم تقديرات النفقات المخطط لها حين وضع الخطة التنموية.

٧-٥ مشاريعنفذت عام ١٩٨٧ لم تكن في الخطة لنفس العام:

تم تنفيذ عدد من البرامج والمشاريع التنموية والتي لم تكن موجودة في خطة تنمية اقليم المفرق عام ١٩٨٧ وشملت هذه المشاريع مختلف القطاعات الاجتماعية والخدمية والانتاجية اضافة لقطاع البنية التحتية. وعلى الرغم من ان نصيب مدينة المفرق كان له حصة الأسد من هذه المشاريع الا انها توزعت ايضا على الوحدات التنموية وباحتجام اتفاق مختلفة. فقد تم تنفيذ مشروعين زراعيين في الخناصري بمبلغ ١٣٨٠٠ دينار في عام ١٩٨٧ واستحوذ قطاع المواصلات (البريد والهاتف) على ٤٤ ألف دينار في المنشية و ٢٠٠ الف دينار في ام القطين و ٣٠ الف في سما السرحان ورحايا ٢١ ألف وبعلما ٢٦ ألف دينار. وفي قطاع الصحة تم احداث مراكز صحية في ام السرب ودير الكهف والمنشية ودير السعن بمبلغ ١٤ ألف دينار وتم تجهيز مستشفى الرو يشد بسبعة آلاف دينار.اما قطاع الشباب فقد بلغت تكلفة المشاريع المنفذة في عام ١٩٨٧ والتي من ضمنها انشاء نادي في المنشية بتكلفة ٦ آلاف دينار وتحسين نادي سما السرحان بثلاثة آلاف دينار. ويلي ذلك قطاع الزراعة والتعاون من حيث انشاء عيادة بيطرية في سما السرحان بتكلفة ٢٠ ألف دينار. وفي قطاع الصناعة تم اقامة مصنع البولسترين في صباحا بكافة ٣٠٠ ألف دينار وهو النشاط التصنيعي الوحيد الذي وجد في عام ١٩٨٧.

٧-٦ مشاريع قيد التنفيذ لنهائية ١٩٨٧:

ما زال هناك بعض المشاريع الواردة في خطة التنمية الاقليمية لاحفظة المفرق قيد التنفيذ في مختلف القطاعات حيث بلغ مجموع الانفاق الفعلى للمشاريع قيد التنفيذ ١١٨٥٥ ألف دينار من المخطط للانفاق والبالغ ١٣٧٦ ألف اي بنسبة ٤٢٪ من الانفاق المخطط.

وقد استحوذ قطاع الزراعة على الأهمية الاولى حيث انفاق (٢١١) ألف دينار من اصل المخطط للانفاق (٤٣٥) دينار ويلي ذلك قطاع الري والمباهب الواقع ١٤٢٣ ألف دينار من اصل (٢٥) ألف دينار مخصصة للانفاق في هذا المجال. ويلي في الاممية الثالثة قطاع الاسكان والأبنية الحكومية حيث انفاق ما مجموعه ١٢١٨ ألف دينار من اصل (١٥٠) ألف دينار ويلتقطاع المواصلات في الواقع الرابع بين القطاعات المختلفة من حيث الأهمية في الانفاق الفعلى حيث انفاق ما مجموعه (٣٥) ألف دينار خصصت لكمال شبكات هاتفية وشعب بريدية.

وفيمما يلي تفصيل للمشاريع وتلتفتها الفعلية والمخططة حسب القطاعات

١. المشاريع الزراعية:

تم انفاق (٢١١) ألف دينار على القطاع الزراعي وبلغ ما انفق على تطوير الزراعة في الاراضي المرتفعة ١٩٠ ألف دينار في كافة المناطق علماً بأن الانفاق المخطط لتطوير الزراعة في الاراضي المرتفعة كان ٤٣٥ الف دينار وبذلك تكون نسبة الانفاق الفعلى ٤٢٪ مما هو مخطط له. وقد تم اتفاق -لغاية الان- ١٦ ألف دينار على مشروع التحرير الوطني و(٥) ألف دينار على مسح الاراضي وتصنيف التربة.

٢. مشاريع الري:

تم انفاق ما مجموعه ١٢٧٣ ألف دينار على مشاريع حفر آبار جديدة في البناء وصرف بمبلغ ١٤ ألف

دينار على صيانة بئر صبها المائي اما تحدثت توسيع شبكات المياه ومد شبكات مياه جديدة فقد بلغ الانفاق عليها (٤٦) ألف دينار كان أكثرها كلفة تحدث توسيع شبكة مياه الرويشد بـ (٣٣) ألف دينار.

٣. مشاريع الابنية والاسكان الحكومية:

جرى تنفيذ مشروع بناء مديرية الشرطة في المفرق وانفق على المشروع ٨٨ ألف دينار، كما واقيم مخفر للشرطة في سما السرحان بمبلغ ٤٣ ألف دينار ولا زال العمل قائماً بانشاء مركزي حدود في الرويشد وجابر وبكلفة ٢٠٠ ألف دينار لكل منها.

٤. مشاريع المواصلات:

بدء تنفيذ اوصال خطوط واصلاح تجديد خط حيانت وبلغ الانفاق ٢٠ ألف دينار كما تم اكمال تحدث الشبكة الهاتفية في ام القطين وبكلفة ٢٣ ألف دينار اضافة الى تنفيذ شب بريدية في الرفاعيات حيث بلغ الانفاق الفعلى ١٢ ألف دينار.

٥. مشاريع النقل:

ومن المشاريع قيد التنفيذ، مشروع تحسين طريق الأزرق، الصفاوي الحدود العراقية وقد قدرت الكلفة الفعلية للمشروع بمبلغ (٨٠٠) ألف دينار.

٦. مشاريع السياحة والآثار:

ومن المشاريع قيد التنفيذ في عام ١٩٨٧ مشروع ترميم وصيانة الأماكن الأثرية وتطوير المناطق بكلفة ٢٦ ألف دينار.

٧-٧ مشاريع التأهيل المهني:

تم تنفيذ العديد من مشاريع التأهيل المهني في اقليم المفرق، وقد توزعت هذه المشاريع على عدد من الوحدات التنموية. ومن الملحوظ ان معظم المشاريع المهنية تركزت في المشاريع الزراعية وخاصة تربية الأغنام اضافة الى المشاريع التجارية الصغيرة وكان نصيب وحدة المفرق هو الأعلى، يلي ذلك مغير السرحان وبعلما والزعترى كما يوضحها الجدول رقم (٧ - ٤).

جدول رقم (٤ - ٧)
مشاريع التاهيل للأسر، وتكليفها في محافظة المفرق لعام ١٩٨٧

القرية	عدد الأسر التي تم تاهيلها بمشاريع مهنية	تكليف المشاريع المهنية (بالدينار)	أنواع المشاريع المهنية
المفرق	٢٥	١٩٢٠٠	بقالات - مطاعم - مخابز - نوافذية، ملابس نوافذية، أحذية، مرطبات - محلات دواجن
رحا	١	٣٠٠٠٠٠	زراعي (الغنام)
مفير السرحان	٤٨	١٣٥٨٠	زراعي (اغنام)
الباجع	١	١٠٠٠٠٠	زراعي (الغنام)
الخالدية	٣	٢٦٠٠	تجاري (بقالات)
بلحما	١٠	٩٢٠٠	تجاري (بقالات وادوات منزلية)
المنشية	٨	٤٦٠٠	تجاري (بقالات وزراعي (دواجن))
الزعترى	١٨	٩٠٠٠	زراعي (الغنام)
المبروكة	١	٤٠٠٠٠	زراعي (الغنام)
ايدون بني حسن	٧	٢٢٠٠	تجاري (بقالة)، زراعي (الغنام)
عين والمعربية	٢	١٥٠٠	تجاري (بقالة)، زراعي (الغنام)

المصدر: تقرير لجنة متابعة خطة تنمية المفرق ١٩٨٧.

٧-٨: المشاريع التي لم تنجذب في عام (١٩٨٦) والتي نفذت في عام (١٩٨٧) بالآلف دينار

اقليم المفرق:

ال المشروع	الموقع	الانفاق	المخطط
١. الشباب	المجتمع الرياضي	٢٥٠	٢٥
٢. الصحة	تطوير مستشفى المفرق	١٠٧٠	المفرق
٣. التربية والتعليم	أبنية التعليم الابتدائي	٥٣٩١	المحافظة
	أبنية التعليم الثانوي	٥٢٥٧	المحافظة
	مرافق تعليمية	٢٨٣٧	المحافظة
٤. الاسكان والابنية التعليمية	الاسكان الوظيفي للعاملين في التربية	٣٢٥٣	المحافظة
٥. النقل	طريق الزرقاء - المفرق - الحدود السورية	٨٠٠٠	وطني
	طريق الهاشمية - رحاب - جامعة اليرموك	٢٠٠٠	وطني
	طريق الزرقاء - دحل - جرش	٥٠٠٠	وطني

٢٣٠	-	العاصب	فتح شعب بريدية	٦. المواصلات
٢٧٠	-	منشية بنى حسن	بناء مكتب بريد	
٧٠	٥٠	ام بطيمية /	تنفيذ شعب بريدية	
			هو يشان	
٢٣٨	٥٠	الحمراء	تحديث وتوسيع شبكات مياه	٧. المياه والري
٩٤٥	-	السعيدة	استغلال آبار جديدة	
١٥٠	-	تحسين وصيانة محطات ضخ البشرية	تحسين وصيانة محطات ضخ البشرية	
١٤٩٢٠	١٠٦٢	المفرق	شبكات مجاري ومحطة تنقية	
٣٠٨	-	المفرق	تحديث وتوسيع شبكات مياه	
٣٣٥	٥١	جوانب الطرق	الذريخ السنوبي	٨. الزراعة
		صيحا - هذه		
		نادرة		
٨٠	١٠٠	الصرة	إنشاء محجر بيطري	

ومن الملاحظ على المشاريع التي نفذت في عام ١٩٨٧ أن معظمها نفذت في المفرق على مستوى المحافظة يلي ذلك المشاريع ذات الصبغة الوطنية المتمثلة بالنقل والطرق حيث كان نصيبها من الإنفاق حوالي ١٥ مليون دينار. أما من حيث القطاعات فيأتي التعليم في المرتبة الثانية بعد النقل، واحتل قطاع المياه والري المرتبة الثالثة من حيث الإنفاق الفعلي.

٧-٩: المشاريع غير المخطط لها والتي نفذت في عام (١٩٨٧) بالآلف دينار.

على مستوى المحافظة

التكلفة	الموقع	المشروع	
٧٦٠٠	المحافظة	صيانة مدارس	١. التربية والتعليم
٧٢١٠	المحافظة	تركيب حديد حمامة لمجموعة مدارس	
٨٠٣	المحافظة	تركيب درايبنز لمجموعة مدارس	
٧٣١	المفرق	صيانة المديرية	
٧٢٠٠	المفرق	مبني مديرية الدفاع المدني	٢. الإسكان والبنية
٧٦٠٠	المحافظة	محطة الخناصري ومستودعات الاعلاف الخناصري	٣. الزراعة
٦٧٠٠	المحافظة	تطوير المراوي المحمية الخناصري	

على مستوى الوحدة التنموية:

المفرق:

٢٨٠٠	المرق	تسريح مدينة الذرين	١. السياحة والآثار
٣٠٠	المفرق	بناء سور لمكتب بريد	٢. المواصلات
٩٠٠	المفرق	إنشاء صور ورصيف للعيادة البيطرية	٣. الزراعة والتعاون

المنشية

النكلفة	الموقع	المشروع	
٦	المنشية	نادي منشية بنى حسن الرياضي	١. الشباب
٥	المنشية	احداث عيادة أسنان	٢. الصحة
٣٠	المنشية	بناء مكتب بريد	٣. المواصلات
٤	ام النعام الشرقية	شبكة هاتفيه	
١٠	ام النعام الغربية	شبكة هاتفيه	

سما السرحان

٣٠	سما السرحان	بناء جدار استثنائي لنادي رياضي	١. الشباب
٣٠	سما السرحان	بناء مكتب بريد	٢. المواصلات
١٤	سما السرحان	محمية المنطقة التعاونية	٣. الزراعة والتعاون
٣٠	مثلث المغير	مصنع البولسترين	٤. الصناعة

صباحا:

٣٠	صباحا	إنشاء عيادة بيطرية ومركز زراعة	١. الزراعة والتعاون
----	-------	--------------------------------	---------------------

ام القطين:

٢٠	الرافعيات	مكتب بريد	١. المواصلات
----	-----------	-----------	--------------

دير الكهف:

٥٠	دير الكهف	احداث مركز صحي	١. الصحة
١٠	دير القن	احداث عيادة صحية	٢. المياه والري
٤٤	دير الكهف	كهرباء محطة لمياه	

الرويشد

٧	الرويشد	تجهيز مستشفى الرويشد وتزويدہ بجهاز اسنان جديد	١. الصحة
---	---------	---	----------

رحاب:

١٢	بوبيضة العليمات	شبكات هاتفيه	١. المواصلات
٦	حمامه العموش	شبكات هاتفيه	
٣		شبكة ربط مكتب بريد رحاب	

بلغما

١٠	بلغما	شبكات هاتفية	١. المواصلات
٨	الزفة	شبكات هاتفية	
٨	حيان	شبكات هاتفية	

الباصج:

٥	ام السرب	احداث مركز صحي	١. الصحة
---	----------	----------------	----------

يتضمن المشاريع التي نفذت في عام ١٩٨٧ ولم تكن في الخطة الخمسية لتنمية القليم المفرغ - ١٩٩٠ أنها قد غطت تقريراً معظم الوحدات التنموية وإن لم تكن موزعة بين قرى الوحدات التنموية. كما أن معظم الإنفاق على هذه المشاريع كان في الوحدات التنموية وبشكل أعلى من الذي حصلت عليه المشاريع على مستوى المحافظة مع غياب تنفيذ مشاريع على المستوى الوطني في القليم.

وعلى مستوى القطاعات فقد نال الإنفاق على الصناعة حوالي (٣٠٠) ألف دينار. على أن ذلك لا يعني أي توسيع في القاعدة الصناعية نظراً لكون هذا الإنفاق متصل باقامة مصنع واحد فقط وهو مصنع البوسترين في المغير، يلي ذلك من حيث المشاريع المنفذة مشاريع المواصلات وخاصة الشبكات الهاتفية ومكاتب البريد، والخدمات الصحية على التوالي، وما يذكر أن هذه الخدمات تعاني من بعض النقص في مختلف الوحدات التنموية.

٧ - ١٠. المشاريع التي ما زالت قيد التنفيذ حتى انتهاء عام (١٩٨٧)

المشروع	الموقع	النوع	الإنفاق المخطط	الإنفاق الفعلى
١. الاسكان والابنية والحكومية	إنشاء مبنى مديرية الشرطة	الفرق	١٠٠	٨٨٨
مخفر شرطة سما السرحان الصفاوي	سما السرحان الصفاوي	٥٠	٤٣٠	-
إنشاء مركز حدود جابر	جابر	٢٠٠	-	-
إنشاء مركز حدود الرويشد	الرويشد	٢٠٠	-	-
ترميم وصيانة الأماكن الأثرية المحافظة	المحافظة	٢٤	-	-
تطوير المتاحف المحافظة	المحافظة	١	-	-
تحسين طريق الأزرق - الصفاوي	وطني	٨٠٠	-	-
النقل	الحدود العراقية			
٤. المواصلات	تحو يل مسار خطوط تحديد الشبكة	حيان	-	٢٠٠
٥. المياه والري	اكمال تحديد الشبكة	ام القطفين	-	٣٠
	تنفيذ شب بريدية	الرفاعيات	-	١٢٠
	صيانة بئر صبحا	صبحا	-	١٤٠
	تحديث وتوسيع شبكات حفر آبار جديدة	ام القطفين	٢٥	١٠
	تحديث وتوسيع شبكات مياه	البنانة	-	١٢٧٣
	تحسين محطة ضخ الرويشد	الرويشد	-	٣٣٠
	مد شبكات مياه جديدة	الصالحية	-	٢٥
٦. الزراعة	تطوير الزراعة في الاراضي المرتفعة	كافلة المناطق	٤٣٥	١٩٠٠
	التحر يج الوطني	كافلة المناطق	-	١٦٠
	تصنيف التربة ومسح الاراضي	المنطقة الشرقية	-	٥٠

يتضح من قائمة المشاريع قيد التنفيذ ان مشاريع المياه والري تستحوذ على أهمية كبيرة بين المشاريع التنموية، حيث تم إنفاق ما يزيد على (٢١٠) ألف دينار على تلك المشاريع. يلي ذلك التطوير الزراعي والمشاريع الزراعية الأخرى والتي بلغ الإنفاق الفعلى عليها حوالي (٢١٥) الف دينار الا أنها توزعت على كافة المناطق وشملت مشاريع التحر يج وتطوير الاراضي المرتفعة ومسح التربة. كما مثل الإنفاق على المراكز الأمنية والشرطة في مختلف المناطق المرتبة الثالثة بين الإنفاق على المشاريع قيد التنفيذ.

هوامش الفصل السابع

١. انظر: الخطة الاقتصادية والخمسية ١٩٨٦ - ١٩٩٠، خطة تنمية إقليم المفرق.
٢. سلطة المياه والمجاري، محافظة المفرق، تقرير غير منشور ١٩٨٧.
٣. هناك مشاريع مخصصة للوحدات التنموية بينما هناك مشاريع تخدم المحافظة ككل كالطرق الرئيسية التي تربط بين أكثر من وحدة تنموية وبين مركز المحافظة، مدينة المفرق.
٤. جميع المعلومات الواردة في هذا الجزء مستمدّة من تقارير لجنة متابعة خطة تنمية إقليم المفرق لعامي ١٩٨٧/١٩٨٦. سواء فيما يتعلق بالمشاريع التينفذت وتلك التي لم تنفذ أو في طريقة للتنفيذ إضافة إلى بعض المقابلات مع المسؤولين الرسميين.

الفصل الثامن

**المشاريع الانمائية المقترنة لتحسين
الوضع الاقتصادي والاجتماعي
في اقليم المهرة**

المشاريع الانمائية المقترحة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في أقليم المفرق

المشاريع الانمائية المقترحة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

يتناول هذا الفصل أهم المشاكل والمقترنات التي أظهرها المسح الميداني للسكان إضافة إلى مشاريع انمائية مقترنة استمدت من خطة تنمية أقليم المفرق وخطط مجالس تنمية الوحدات الإدارية. هذا وقد تم تجميع وتصنيف المشاكل والمقترنات التي أوردها سكان أقليم المفرق بوحداته التنموية حسب النشاط الاقتصادي والقطاعات الاجتماعية.

١-٨: المشاكل والمقترنات:

تميزت المشاكل والمقترنات التي ذكرها المواطنون في الأقليم بالتنوع والتعدد وقد غطت قطاعات ونشاطات اقتصادية واجتماعية متعددة. وعند اجراء المسح الميداني تم الطلب الى المواطنين ذكر أهم خمسة مشاكل واقتراحات لحلها. وقد تركزت المشاكل في قطاعات الخدمات الاجتماعية والكهرباء والماء والنقل والمواصلات والعملة والبنية الأساسية. وفيما يلي تفصيل للمشاكل والمقترنات حسبما ذكرها السكان وخرج بها المسح الميداني.

١. المشاكل:

تظهر بيانات التعداد ان غالبية المشاكل التي أبرزها السكان في أقليم المفرق تركزت في قطاع الخدمات الاجتماعية وخاصة الخدمات الصحية والبريدية حيث أشار ما مجموعه (١٠١٥) عائلة الى وجود مشكلة الخدمات الصحية والبريدية أي ما نسبته ٦١٪ من مجموع السكان. وجاءت مشكلة النقل والطرق لتشكل ما نسبته ٤٣٪ من مجموع المشاكل للسكان والخدمات التعليمية لها ٢١٪ ثم مشكلة المياه والمجاري والعملة. وقد بذلت مشكلة عدم توفر خدمات بريدية في المقدمة حيث شكلت ٤٪ من حجم المشاكل التي أوردها السكان ثم مشكلة عدم توفر خدمات صحية مناسبة ٣٥٪، في حين شكلت مشاكل المواصلات وعدم توفرها ٢١٪ وعدم وجود طرق معبدة ٢١٪ وشكلت مشاكل التعليم كعدم توفر الكتب المدرسية ١٩٪ من مجمل المشاكل. أما المشاكل الاقتصادية كالقفر وقلة الدخل، وقلة فرص العمل ومنافسة العمال

الأجانب وارتفاع الأسعار شكلت بمجملها ما نسبته ٢٥٪ من جملة المشاكل. وفي قطاع الماء والكهرباء، فقد استأثرت مشكلة انقطاع المياه والكهرباء على ما نسبته ١٤٪ من حجم المشاكل التي يشكو منها السكان في الوحدات التنموية بينما استحوذت مشاكل عدم وجود مراكز اجتماعية (خياطة، امومة، حدائق ومنتزهات، رياض أطفال) على ما نسبته ١٦٪ من جملة المشاكل. أما المشاكل الأخرى والهجرة فجاءت هامشية ٧٪، ٧٪ لكل منها، كما يتضح من الجدول (٨ - ١).

وإذا ما نظرنا إلى توزيع المشاكل حسب الوحدات التنموية فتعتبر مشكلة الخدمات البريدية والصحية وعدم توفر الخدمات الاجتماعية بصورة عامة إضافة إلى مشكلة النقل والمواصلات شاملة لجميع الوحدات التنموية في الأقليم^١. ولم تبرز في التعداد مشاكل زراعية أو صناعية أو خدمات مالية ذات أثر كبير.

١-٨ المقترنات:

جاءت اقتراحات سكان الأقليم المفرق موزعة على كافة القطاعات الاقتصادية والخدمية، وقد تركزت معظمها في تحسين الخدمات البريدية والصحية إضافة إلى تحسين البنية التحتية من طرق ومواصلات، وكهرباء، ومياه ومجاري.

وقد استحوذ قطاع الخدمات الاجتماعية على ما نسبته ٣٠٪ من مجمل المقترنات حيث بلغت مقترنات تحسين الخدمات البريدية ما نسبته ٢٢٪ وتحسين الخدمات الصحية ٣٦٪ وزيادة الإشراف الصحي ٣٥٪ من جملة الاقتراحات، وغطت اقتراحات تحسين التعليم ٧٪ كما هي في الجدول (٨ - ٢). وجاءت مقترنات تحسين المواصلات والطرق وكذلك الخدمات الصحية بالترتيب الأول بين مقترنات السكان واستحوذت على ٣٦٪ لكل منها تليها تحسين الخدمات البريدية، ومن الملحوظ أن مقترنات السكان لتحسين الوضع الاجتماعي جاءت تقريرياً استجابة وكحل لما يرونها من مشاكل.

جدول (٨ - ١)

مشاكل سكان الأقليم المفرق كما يراها السكان عام ١٩٨٧

النسبة	النكرار	المشاكل
٠٥٠٠	٨٠	١. الفقر
٠٨٢٠	١٣٠	٢. مشاكل العمالة والقوى العاملة
٠٠٦٠	٠٠٨	٣. الهجرة
٤٣١٠	٦٨٦	٤. النقل والطرق
٣٣٤٠	٥٣١	٥. البريد والمواصلات
١٢٣٠	٩٩٥	٦. المياه والمجاري
٠٣٧٠	٠٥٨	٧. الكهرباء والطاقة
٣٩٨٠	٥٠٤	٨. خدمات تعليمية
٣٥٢٠	٥٦٠	٩. خدمات صحية
١١٦٠	١٨٥	١٠. خدمات اجتماعية
٣٧١٤	٥٩٤	١١. أخرى

المصدر: المسح الميداني.

جدول رقم (٨-٢)
مقترنات السكان لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي

المقترحات	النسبة	النكرار
١. توفير الخدمات الصحية	%٣٦.٨	٤٦٦
٢. تحسين الخدمات البريدية	%٢٢.١	٣٦٩
٣. توفير المواصلات وتعبيد الطرق	%٣٦.٨	٤٦٦
٤. إنشاء رياض أطفال	%١١.٣	١٧٩
٥. توفير فرص عمل	%٠٨.١	١٢٨
٦. تخفيض العمال الأجانب	%٠٣.٩	٥٦٢
٧. إنشاء مراكز خياطة	%٠٧.٧	١٢٢
٨. تحسين التعليم	%٠٤.٧	٥٧٤
٩. تخفيض الأسعار	%٠٢.٢	٣٣
١٠. تقديم مساعدات	%٠٤.٣	٥٦٨
١١. توفير مياه الشرب	%٠٥.١	٠٨١

المصدر: المسح الميداني.

٨-٢: المشاريع الانمائية الواردة في الخطة الإقليمية الخمسية

٨-٢-١: المشاريع الزراعية في محافظة المفرق:

تهدف الخطة الخمسية لقطاع الزراعة في محافظة المفرق الى ما يلي:

١. تطوير الأراضي الصالحة لزراعة الأشجار المثمرة والمحاصيل بفرض زيادة الاقتاج فيها، وحفظ التربة.
٢. تطوير الأراضي الرعوية وزيادة قدرتها على الحمولة الرعوية.
٣. زيادة الثروة الحيوانية والتوزع في تصنيعها.
٤. زيادة مساحات الأراضي المروية الصالحة للزراعة.
٥. زيادة انتاجية القطاع الزراعي باستعمال مختلف الوسائل من تنظيمية وبحث وارشاد زراعي.

أهم المشاريع الزراعية على مستوى المحافظة:

١. التحرير السنوي: يهدف المشروع الى تحرير ما مساحته (١٨) ألف دونم من الاراضي العارية، أي بمعدل (٣٦٠٠) دونم سنوياً. كما يهدف الى انتاج الغراس الحرجية اللازمة للمشروع. وتقدر تكلفة المشروع بـ (٥٠٠) ألف دينار.
٢. صيانة التربة وزراعة الأشجار المثمرة: يهدف المشروع الى تطوير وزراعة الأراضي المرتبطة التي سيتم استصلاحها بصيانة تربتها، وانشاء الجدران الاستنادية والخطوط الكنسورية، وشق الطرق الزراعية، والمعاطب الزراعية وكل ما يتعلق بصيانة التربة من أعمال فنية وادارية لما مساحتها (١٥) ألف دونم في مختلف مناطق المحافظة وقدر تكلفة المشروع بـ (٥٠) مليون دينار.
٣. تطوير الزراعة في الاراضي المرتفعة: و يهدف المشروع الى القيام بأعمال البحث العلمي الزراعي وابطال

٤. الناتج الى المزارعين وتحسين خدمات الارشاد الزراعي، وتقدر تكلفة المشروع بـ (٤١) مليون دينار.
٤. انتاج الغراس المثمرة والاشتال: و يهدف المشروع الى توفير الاشتال والغراس المثمرة الخالية من الامراض والفيروسات لمختلف المشاريع الزراعية وخاصة مشروع تطوير حوض نهر الزرقاء وزراعة الاشجار المثمرة وتقدر تكلفة المشروع بـ (٢٤٠) ألف دينار.
٥. تطوير حماية الغابات: و يهدف المشروع الى الحفاظ على الثروة الحرجية من الحراجات والاعتداءات بفتح الطرق الحرجية واقامة ابراج المراقبة وتحديد الاراضي الحرجية. وتقدر تكلفة المشروع بـ (٣٦٤) الف دينار.
٦. تطوير المرعى الطبيعية: و يهدف المشروع الى وقف التدهور في الاراضي الرعوية، ورفع قدرتها الانتاجية وحملتها، من خلال اتباع الاساليب الحديثة في حفظة البرمة والمياه وزراعة الشجيرات الرعوية والعلفية وحمايتها من التعديات وتقدر تكلفة المشروع بـ (٢٥٩) ألف دينار.
٧. ادخال زراعة البقوليات في الدورة الزراعية: و يهدف المشروع الى ادخال البقوليات في الدورة الزراعية وزيادة الانتاج من الاعلاف في المناطق البعلية التي تقل امطارها عن (٢٥٠) ملم وسيقوم بتنفيذ هذا المشروع المنظمة التعاونية بالتعاون مع وزارة الزراعة وكلية الزراعة في الجامعة الاردنية، وتقدر تكاليف المشروع بـ (١٣٥) ألف دينار.
٨. تطوير انتاج البيض: و يهدف المشروع الى تطوير عمليات انتاج وتسويق البيض الذي تتولاه الجمعية الاردنية لانتاج وتسويق البيض ببناء مراكز ومستودعات تخزين ومحطات تدريج ومستودعات تبريد. وتقدر تكاليف المشروع بـ (١٧٠) ألف دينار.
٩. انتخاب وتحسين الأغنام العواسى: و يهدف هذا المشروع الى انشاء مرزعة تعاونية لتحسين سلالة الأغنام العواسى بطريقة الانتخاب، بالإضافة الى تحسين الخراف وتسويقهما، وتقدر تكلفة المشروع بـ (١٥٥) الف دينار.
١٠. إنشاء مركز للتجميع والشحن: و يهدف المشروع الى انشاء مركز لغايات تجميع وتجهيز المنتوجات الزراعية التي تتعامل معها الشركة الاردنية لتسويق وتصنيع المنتوجات الزراعية واعدادها للسوق الداخلي او التصدير الخارجي، وتقدر تكلفة المشروع بـ (١٠٠) ألف دينار.
١١. محطات آلية زراعية: و يهدف المشروع الى خدمة أراضي الزراعة المطرية ومضاعفة انتاج المحاصيل الحقلية وخاصة القمح والشعير والاعلاف الخضراء، وتقدر تكلفة المشروع بـ (٢٣٩) ألف دينار.

٨ - ٢ - ٢: المشاريع الانتاجية:

- الصناعة والتعدين:

و يهدف هذا المشروع الى:

١. تشجيع الصناعات التقليدية واستغلال الموارد المحلية المتوفرة في المحافظة.
٢. تشجيع الصناعات الزراعية.

ويتضمن الاجراءات التنظيمية التالية:

١. اجراء الدراسات للتعرف على المشاريع الصناعية الممكنة ودراسة الجدوى الاقتصادية والفنية لها.
٢. تحديد موجودات المحافظة من المعادن والموارد التعدينية واثبات احتياجاتها وتحديد الجدوى الاولية

لاستثمارها. وقد بدأت أعمال الحفر والتقييد عن الغاز الطبيعي والنفط في المنطقة الشرقية.
وقد بلغت قيمة الاستثمار في خطة قطاع الصناعة والتعدين حوالي (٨٩) مليون دينار أي ما نسبته ٤٨٪ من مجمل استثمارات خطة المحافظة.

المشاريع:

أولاً: مشاريع منطقة المفرق التنموية:

- مشروع الشركة العربية الأمريكية للصناعات الغذائية: و يهدف هذا المشروع الى انشاء مصنعين الاول لانتاج مرکزات العصير والثاني لتصنيع الخضروات على شكل خضار مثلجة وبعلبة ومخلة وتقدر تكاليف هذا المشروع بـ (٤) ملايين دينار، كما في جدول (٢ - ٣).
- مشروع مصنع للألبان ومشتقاتها: و يهدف هذا المشروع الى انشاء مصنع للألبان ومشتقاتها تنفذه الشركة العربية لصناعة الألبان التابعة المؤسسة المتقدعين العسكريين وبتكلفة قدرها (٤٠٠) ألف دينار.

جدول رقم (٢ - ٨)
مشاريع الصناعة في منطقة المفرق لعام ١٩٩٠/٨٦ (بالملايين دينار)

المجموع	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	المشروع
٤٠٠٠	-	-	-	١٠٠٠	٣٠٠٠	١. مصنع مرکزات العصير وتصنيع الخضروات
٤٠٠	-	-	-	١٥٠	٢٥٠	٢. مصنع للألبان ومشتقاتها
٤٤٠٠	-	-	-	١١٥٠	٣٢٥٠	المجموع

المصدر: الخطة الخمسية ١٩٨٦ - ١٩٩٠.

ثانياً: مشاريع منطقة الباذلة الشمالية التنموية:

- مشروع تصنيع البندورة والخضروات: و يهدف هذا المشروع الى استيعاب جزء من الكميات الفائضة على شكل رب وعصير بندورة ومخلات، وتقدر تكاليف هذا المشروع بـ (٥٠٠) ألف دينار.
- مشروع معمل لغزل الصوف ونسج البساط والسجاد: و يهدف هذا المشروع الى استيعاب كميات من الصوف المنتجة في هذه المنطقة وتطوير وتشجيع الصناعات التقليدية، وتقدر تكاليف هذا المشروع بـ (٢٥٠) ألف دينار.
- مشروع مصنع للألبان ومشتقاتها: و يهدف هذا المشروع الى تصنيع الكميات المنتجة من الحليب الذي تنفذه المنظمة التعاونية بالمشاركة مع جمعية تعاونية لاصحاح المواشي وتقدر تكاليف هذا المشروع بـ (٢٠٠) ألف دينار.

جدول رقم (٤-٨)
مشاريع الصناعة في منطقة الباادية التنموية للأعوام ١٩٩٠/١٩٨٦

المجموع	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	المشروع
٥٠٠	-	-	-	٤٠٠	١٠٠	١. تصنيع البندورة والخضروات
٢٠٠	-	-	٢٥٠	-	-	٢. غزل الصوف ونسج البسط
٢٠٠	-	-	٢٠٠	-	-	٣. مصنع الالبان ومشتقاتها
٩٥٠	-	-	٤٠٠	٤٠٠	١٠٠	المجموع

المصدر: الخطة الخمسية ٨٦ - ١٩٩٠.

ثالثاً: استثمارات القطاع الخاص: يقوم القطاع الخاص بالاستثمار في مشاريع المقالع والتعدين عدا عن مساهمته في المشروعات السابقة، وتمول هذه الاستثمارات من المدخرات والقروض الفردية حيث يبلغ حجم هذا الاستثمار حوالي (٣٥) مليون دينار.

جدول رقم (٥-٨)
المشاريع الرأسمالية لقطاع الصناعة والتعدين في اقليم المفرق للأعوام ٨٦ - ١٩٩٠ (مقدمة بالآلاف)

المجموع	١٩٩١	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	المشروع
٣٥٩٣	١٢٥٣	٧٦١	٩٨٨	٢٥٧	٢٣٤	١. المقالع والتعدين
	٤٠٠٠	-	-	-	١٠٠٠٣٠٠	٢. مصنع مركبات العصير وتصنيع
						الخضروات
٤٠٠	-	-	-	١٥٠	٢٥٠	٣. مصنع الالبان ومشتقاتها
٥٠٠	-	-	-	٤٠٠	١٠٠	٤. تصنيع البندورة والخضروات
٢٥٠	-	-	٢٥٠	-	-	٥. غزل الصوف ونسج البسط
٢٠٠	-	-	٢٠٠	-	-	٦. و السجاد
٨٩٤٣	١٢٥٣	٧٦١	١٤٣٨	١٩٠٧	٣٥٨٤	٦. مصنع الالبان في الرويشد
						المجموع

مصادر التمويل لهذه المشاريع مقدمة بالآلاف دينار:

المجموع	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	قطاع خاص
٨٩٤٣	١٢٥٣	٧٦١	١٤٣٨	١٩٠٧	٣٥٨٤	

المصدر: الخطة الخمسية ٨٦ - ١٩٩٠.

٨-٢-٣: مشاريع الخدمات الاجتماعية

أ. قطاع التنمية الاجتماعية:

ويشتمل على إقامة عدة مشاريع لخدمة التنمية الاجتماعية ومن أهم هذه المشاريع:

١. مشروع رعاية الطفولة: يهدف هذا المشروع إلى تشجيع الأهالي لتأسيس جمعيات تطوعية يكون أوليات أهدافها فتح مراكز للرعاية بالطفولة المبكرة وإلى دعم الجمعيات التطوعية في الريف والتي لديها مراكز الرعاية للطفولة المبكرة. وتقدر تكاليف المشروع بحوالي (١٨) ألف دينار.
٢. حفز ودعم الجهود الذاتية للتجمعات المحلية: يهدف هذا المشروع إلى تشجيع المواطنين للمساهمة في تنفيذ البرامج والمشاريع التي تحتاجها مناطقهم وتنسق كافة التنظيمات الاجتماعية الموجودة في المجتمع المحلي مثل البلدية، الجمعية التعاونية، النادي الرياضي وغيرها للتعاون بشكل فعال والعمل كوحدة واحدة. وتقدر تكاليف هذا المشروع بحوالي (١٥٣) ألف دينار.
٣. استثمارات القطاع الخاص: من المتوقع أن تقوم الجمعيات الخيرية باستثمار حوالي (٢١٥) ألف دينار في مجال الرعاية الاجتماعية وتنمية المجتمع المحلي.
٤. تطوير الحرف اليدوية والصناعات التقليدية: يهدف هذا المشروع إلى إقامة مركز للتدريب والاتصال للصناعات التقليدية والحرف اليدوية. وتقدر تكاليف هذا المشروع بحوالي (١٠) ألف دينار.
٥. مراكز خدمات اجتماعية: يهدف هذا المشروع إلى توفير برامج خاصة لرعاية الأطفال وبرامج خاصة لتدريب المرأة وتحسين مهاراتها.
٦. مشروع زيادة دخل الأسرة وفرص العمل: يهدف هذا المشروع إلى دعم الأسر من خلال التخصص في أعمال الانتاج الغذائي ومساعدتهم بالبيء في عملية انتاج الألبسة الجاهزة وانشاء مركز لحفظ وتعليق الخضروات. وتقدر تكاليف هذا المشروع بحوالي (٣٥) ألف دينار.

ب. قطاع المرأة:

يهدف هذا القطاع إلى تحقيق ما يلي:

١. تنمية قدرة ومهارات المرأة.
٢. إتاحة الفرص المتكافئة للمرأة للمشاركة بعملية التخطيط التنموي.
٣. تكثيف العناية الصحية بالمرأة والطفل.

لذلك فقد خططت عدة مشاريع لخدمة هذا القطاع من أهمها:

١. مشروع نجع المرأة في التنمية: يهدف المشروع إلى زيادة مساهمة المرأة في التنمية وزيادة مساهمتها في دخل الأسرة. وتقدر تكاليف هذا المشروع بحوالي (١٣٠) ألف دينار.
٢. مشروع مشغل يدوي للحياكة والنسيج: ويهدف هذا المشروع إلى سد حاجة المحافظة من اللباس المدرسي ولباس المرشدات والمرضيات وتقدر كلفة هذا المشروع بحوالي (٦٠) ألف دينار.
٣. مركز للارشاد والتأهيل: ويهدف هذا المشروع إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للمرأة وأسرتها عن طريق مساعدتها لاعمالها نفسها وأطفالها بإيجاد فرص عمل مناسبة وتدريبها على مهارات انتاجية. وتقدر تكلفة هذا المشروع بحوالي (٣٠) ألف دينار.

جـ. قطاع الشباب:

يهدف هذا القطاع الى ما يلي:

١. توفير المنشآت الرياضية لتشجيع ممارسة النشاطات الرياضية المختلفة.
٢. دفع الشباب لاستثمار اوقاتهم في نشاطات تساعد على نموهم الجسدي والعقلي.
٣. توفير مراكز مناسبة للشباب والشابات من أجل القيام بنشاطات ايجابية تعمق المشاركة والخدمة التطوعية وتساعد في بناء وصقل شخصيات قيادية. لذلك فقد انشلت عدة مشاريع لخدمة هذا القطاع كان من أهمها:

١. مجمع رياضي: يهدف هذا المشروع الى اقامة مجمع رياضي متكامل في مدينة المفرق يخدم كل المحافظة لمارسة النشاطات الرياضية المختلفة. وتقدر تكاليف هذا المشروع بحوالي (٤٠) مليون دينار.
٢. مراكز شباب وشابات: و يهدف هذا المشروع الى توفير المكان الملائم لمارسة النشاطات الثقافية والتطوعية بشكل منظم. وتقدر تكاليف هذا المشروع بحوالي (٤٥٠) ألف دينار.

دـ. قطاع الصحة:

يهدف هذا القطاع الى ما يلي:

١. التوسيع في الرعاية الصحية الثانية وتطويرها.
٢. ايصال الخدمات الصحية الاولية الى الاماكن النائية.
٣. تعميم الخدمات الصحية.

ويتطلب هذا وجود مراكز صحية في الأماكن المختلفة من مناطق محافظة المفرق حيث لا بد من التوزيع العادل بين القرى وتوفير العناية الصحية لكل بلدة. لذلك فقد اعدت عدة مشاريع لخدمة المجال الصحي كان من أهمها:

١. بناء مركز طبي تابع للخدمات الطبية الملكية: يهدف هذا المشروع الى تقديم الخدمة الصحية الاولية لأفراد القوات المسلحة وعائلاتهم في قرى المفرق سواء كانت قريبة او بعيدة عن مركز المحافظة.

هـ. قطاع التربية والتعليم:

يهدف هذا القطاع الى:

١. توفير الابنية المدرسية الملائمة لاستيعاب الاعداد المتزايدة من الطلبة.
٢. توفير المرافق المدرسية الضرورية للعملية التربوية.
٣. استخدام أجهزة الكمبيوتر في التعليم.

مع وجود العدد الهائل من المدارس الموزعة في منطقة المفرق الا ان هناك الكثير من القرى والتي تفتقر الى وجود مدرسة، لذلك نجد ان المستوى التعليمي يتنااسب طردياً مع وجود المدارس وخاصة بالنسبة للإناث فان تدريس الفتاة مرتبط بوجود المدرسة فنلاحظ ان الطالبة في القرى الريفية تستمر في الدراسة الى مستوى الصفوف التي تدرسها مدرسة البلدة وبعد ذلك اما ان تنتقل الى مدينة أخرى او تنتقل الى بيت والدها دون الاستمرار في التعليم، وهذا القطاع بحاجة الى عناية فائقة خاصة في زيادة قرارات المعلمين وتأهيلهم وفتح المدارس وتحسين نوعية التعليم.

و. قطاع الثقافة:

في كثير من القرى المحبوطة بالفرق نجد هناك أندية ثقافية ولكن هذه الأندية تأخذ مسميات ثقافية لكنها بعيدة عن الثقافة لعدة أسباب قد يكون من بينها عدم وجود المهتمين بهذه الأندية كما ان الكثيرون من القرى تفتقر الى وجود أندية مع ان غالبية السكان يطالبون بوجود أندية ثقافية ومكتبات عامة وما شابه ذلك من مراكز تعمل على التوعية ورفع المستوى الثقافي لسكان البلد.

٨ - ٤: مشاريع قطاع المواصلات:

أولاً: مشاريع على مستوى المحافظة:

١ تحديث الخدمة البريدية الآلية. يهدف المشروع الى تطوير وتحديث الخدمة البريدية لتجابه زيادة حجم الحركة البريدية، وذلك بادخال الالات والأجهزة الحديثة، والسرعة، وتقدر تكاليف المشروع بحوالي (١٠٠) ألف دينار.

ثانياً: مشاريع منطقة المفرق التنموية:

ا. خدمة البريد:

١. احداث مكاتب بريد: يهدف هذا المشروع الى احداث ٢ مكاتب بريد في ثلاث وحدات تنموية مختلفة، تخدم أكثر من تجمع سكاني، وتقدر تكلفة المشروع بحوالي (٢٢) الف دينار، وهذه الوحدات التنموية هي بلعما ورحاب والحراء.

٢. احداث وكالة بريد: يهدف هذا المشروع الى تغطية التجمعات السكانية الصغيرة الحجم، بالخدمة البريدية، ويشمل هذا المشروع احداث وكالتى بريد، وتقدر تكاليف هذا المشروع بحوالى «٥» ألف دينار، وينطوي التجمعات السكانية البستان وبحل.

ب. المواصلات السلكية واللاسلكية:

١. انشاء مقسم الكتروني جديد: يهدف هذا المشروع الى انشاء مقسم الكتروني بسعة «٤٠٠٠» رقم بالإضافة الى ستة توابع الكترونية في كل من بلعما، المشية، رحاب، الحمراء، ثفرة الجب والزعتر، لخدمة «٦٤» قرية بسعة مبدئية (٣١٠) رقم، وتبلغ تكلفة المشروع بحوالى (٥٥) مليون، ينفق خلال الخطة الحالية مليون دينار.

٢. احداث وكالات بريد: يهدف هذا المشروع الى احداث وكالتى بريد في وحدتي دير الكهف وشعبة بريد في وحدة صباحا، وذلك لتغطية التجمعات السكانية الصغيرة الحجم في البادية الشمالية بخدمة البريد، وتقدر تكلفة المشروع بحوالى «٧٧» ألف دينار، وتغطي التجمعات السكانية، دير الكهف، دير القن، قشاع سليتي والعينية.

وتتلخص مشاريع المواصلات في منطقة البادية الشمالية، بـاحداث مكاتب بريد بكلفة «٢٥» ألف دينار و بـاحداث وكالات بريد بكلفة «٧٧» ألف دينار.

اما بالنسبة لمشاريع المحافظة فتقدر تكلفتها الإجمالية لجميع الخدمات البريدية بحوالى «١٦٠» ألف دينار، وتنصيلها من القطاع العام.

ومن ملاحظتنا للمعلومات السابقة نجد ان الشعب البريدية قليلة بالنسبة للتجمعات السكانية ولا تتوزع على كافة القرى في منطقة المفرق والبادية ، وب خاصة، فيما يتعلق بالقرى البعيدة عن المدينة.

هوماش الفصل الثامن

١. طلب الى السكان ذكر اهم خمسة مشاكل يواجهونها، واذا زاد عن ذلك يذكر «آخرى»، لذلك ظهرت المشاكل الأخرى كثيرة نسبياً.
٢. هذه المشاريع ملحوظة بشكل ملخص من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية ١٩٩٦ - ١٩٩٠، خطة تنمية أقليم المفرق.
٣. قسمت خطة تنمية أقليم المفرق الى منطقتين تنمويتين، تضم الاول المفرق وفيها ٨ وحدات تنموية، والثانية منطقة الباذية الشمالية وتضم ٦ وحدات تنموية.

الفصل التاسع

النتائج والتوصيات

النتائج والتوصيات

يستعرض هذا الفصل أهم النتائج التي وصلت إليها الدراسة و يقدم بعض التوصيات لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لسكان اقليم المفرق.

١-١: النتائج:

شملت الدراسة (١٢) وحدة تنموية في اقليم المفرق وغطت ما مجموعه (٨١) تجمعاً سكانياً من مجموع التجمعات السكانية والبالغة (١٤٩) تجمعاً وقد تم اجراء مسح اجتماعي واقتصادي لعينة بلغت ١٨٥٪ من سكان التجمعات السكانية في الوحدات التنموية غطت (١٥٩٠) أسرة وكان مجموع افرادها وقت اجراء المسح (١٢٥٠٥) فرداً، أي بمعدل ٧٩ فرداً لكل أسرة.

وقد جرى المسح الميداني خلال الفترة من ١١/١٠/١٩٨٧ - ١٢/١٥/١٩٨٧ وشارك في جمع البيانات ٣٢ باحثاً منهم ١٢ باحثاً من يعانون طبيعة المنطقة وسكانها كما تم جمع معلومات احصائية أخرى متممة للمسح الميداني من مصادر مختلفة وفبما يلي ملخصاً لأهم نتائج الدراسة فيما يتعلق بالخصائص الديمografية خط الفقر، مصادر الدخل وأوجه إنفاقه، الفوقي العاملة والبطالة والخدمات الاجتماعية والبنية التحتية في الاقليم.

١. الخصائص الديمografية:

١. بلغ عدد سكان الاقليم باستثناء مدينة المفرق والخالدية (١٢٥٢٥) نسمة يتتركز معظمهم في (٥) وحدات تنموية هي الحمراء، رحاب، المنية، سما السرحان، المفرق.
- ب. بلغ معدل الزيادة السنوية لسكان اقليم المفرق خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٧ حوالي ٣٧٪ تقريباً وهذه قريبة جداً من متوسط الزيادة في الاردن لعام ١٩٨٧.
- ج. شكل سكان المناطق التنموية حوالي ٧٢٪ من سكان الاقليم لعام ١٩٨٧.
- د. بلغت نسبة من هم دون سن الخامسة عشرة حوالي ٥٣٪ من سكان المنطقة مما يعكس ارتفاع معدل الاعمال، ويختلف التركيب العمري لسكان المنطقة من قرية الى أخرى حيث تتراوح نسبة من هم دون سن الخامسة عشرة الى مجموع السكان ما بين ٤٦٪ كحد أدنى و ٦٢٪ كحد أعلى.
- هـ. تراوح حجم الأسرة في هذا الاقليم ما بين ٦١٪ كحد أعلى الى ١٢٪ كحد أدنى بينما بلغ متوسط حجم الأسرة لكافة الوحدات التنموية في الاقليم حوالي ٧٩ فرداً. وهذا المتوسط أعلى من متوسط حجم الأسرة لسكان الريف في الضفة الشرقية والبالغ ٧٦ فرداً، وكذلك أعلى من متوسط حجم الأسرة في

الاردن ككل والبالغ ٢٧٠ فرداً لكل أسرة.
و أظهر التعداد بأن المиграة الداخلية والخارجية لسكان المنطقة منخفضة نسبياً حيث بلغ أعداد
المهاجرين إلى الخارج (١٦٤) فرداً وإلى داخل الاردن حوالي (١٤٤) أي مابينه ٤١٪ و ٤٢٪ من
مجموع السكان على التوالي.

٢. خط الفقر:

قدر خط الفقر في الاردن ككل بحوالي ٢٣٠ ديناراً للفرد الواحد سنوياً عام ١٩٨٦ وذلك بناءاً على
المعطيات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد وقد أظهرت المعلومات المستقاة من المسح الاقتصادي
والاجتماعي لإقليم المفرق أن معدل دخل الفرد السنوي يبلغ ٢٧٩ ديناراً مما يدل على ان متوسط
الدخل أعلى من خط الفقر في الاردن بـ (٤٩) ديناراً وهذا يعني ان متوسط دخول معظم الأهالي هو أعلى
من خط الفقر العام في الاردن.

وعلى مستوى الوحدات التنموية فقد ظهر ان هناك ٩ وحدات تنموية كان معدل دخل الفرد فيها
أعلى من او حول خط الفقر بينما باقي الوحدات التنموية والبالغة ٤ كان معدل دخل الفرد فيها أقل من
خط الفقر.

وعلى مستوى الأسر التي هي تحت خط الفقر فقد تضح ان هناك (٧٤) أسرة تعيش على دخول تحت
خط الفقر اي ما معدله ٤٨٪ من الأسر بينما هناك (٨١٦) عائلة فوق خط الفقر منها (٣٠٥) أسرة فقط
تعيش على دخول فوق خط الفقر بقليل. وهناك (٩١٥) أسرة تتلقى مساعدات مالية من مديرية التنمية
الاجتماعية بمعدل سبع دنانير شهرياً. هذا وقد بلغ متوسط دخل الفرد في المفرق أقل بحوالي ٤١٢ ديناراً
عن متوسط دخل الفرد في الاردن ككل.

٣. مصادر الدخل وأوجه الإنفاق:

تضجع ان (٣٨٪) من الدخل في الوحدات التنموية يتاتي من الوظائف الحكومية، العسكرية
والمدنية، و (١٧٪) من العمل في القطاع الخاص و (٢١٪) من الزراعة و ٢٠٪ من التقاعد و ٤٪ من
التحويلات وهناك أقل من ١٪ يتاتي من المساعدات الحكومية والخيرية وايجارات المساكن.

وقد بلغ معدل إنفاق الفرد السنوي في إقليم المفرق ٢٦٠ ديناراً بينما معدل إنفاق الفرد السنوي في
الاردن ٥١٢ دينار في عام ١٩٨٥.

اما أوجه الإنفاق في إقليم المفرق فانها تتركز على الغذاء الذي حظي بمعدل ٤٩٪ من مجمل الإنفاق
يليه الإنفاق على الملابس ١٨٪ والمواصلات ٦٪ والتعليم والماء والكهرباء والسكن وهناك نفقات أخرى
متفرقة (النسبات والاختلافات ما نسبته ٦٪ من مجمل الدخل). هذا ويتم إنفاق ما نسبته ٦٨٪ من
مجمل الدخل في منطقة المفرق، اي ان ما تبقى للادخار او الاستثمار هو جزء بسيط جداً من مجمل الدخل
ولا يكفي لسد المتطلبات الطارئة عدا عن الاستثمارية هناك. مما يتطلب المساعدة الحكومية في جانب
الاستثمار الانمائي.

٤. القوى العاملة وخصائصها:

١. المهن: يقل في إقليم المفرق عدد العاملين في مهنة الاتصال والمهن الفنية مقارنة بالمهن الأخرى وقد

بلغت نسبة العاملين في القوات المسلحة ٤٤% بما فيهم المتقاعدين من جملة العاملين فعلاً بينما بلغت نسبة العاملين في الانتاج ١٤% فقط من مجموع العاملين.

بـ. المستوى التعليمي: تتصدّف العمالة في أقليم المفرق بتدني مستواها التعليمي حيث شكّلت نسبة العاملين الاميين حوالي ١٧% من جملة العاملين وحملة الشهادة الابتدائية (٧١%) والاعدادية (٢٠%) من العاملين.

جـ. مشاركة المرأة: شكّلت نسبة الإناث العاملات في الاقتصاد المنزلي ما نسبته ٤٢% من جملة النساء في سن العمل في أقليم المفرق بينما بلغت العاملات النشطيات اقتصادياً نسبة متدنّية بلغت ٤% وهي نسبة متدنّي أيضاً مقارنة مع المعدل العام للإناث من جملة الأردنيين العاملين والتي بلغت ١٢% لعام ١٩٨٧. وقد استحوذت مهن الفنانيين والأعمال الكتابية على ما نسبته (٣٠%) من جملة العاملات.

هـ. معدل المشاركة الاقتصادية للسكان في القوى العاملة: بلغ معدل المشاركة الاقتصادية لجمالي سكان الأقليم في القوى العاملة (٣٩%) بينما بلغت للإناث (٤٢%) وللذكور (٣٧%). وتتفق هذه النسبة مع معدل المناطق الريفية في الأردن، وفيما إذا اختصرت النسبة على العاملين فعلاً والنشطون اقتصادياً فإنها تتدنى بالنسبة للإناث لتصل إلى ٢٤% من جمل العاملين. وتتفق معدل المشاركة الاقتصادية لتصل إلى ٦٢% للسكان ككل.

٥. البطالة وأسبابها:

اـ. البطالة: أشارت نتائج المسح الميداني إلى وجود معدلات بطالة عالية في أقليم المفرق حيث بلغ معدل البطالة حوالي ٢٤% أي ٨٢٢ عاطلاً عن العمل من جمل القوى العاملة البالغة (٣٤٠)، وعلى الرغم من أن جزءاً من العاطلين يعملون في الزراعة موسمياً ولكن حتى لو تم احتساب هؤلاء العاملين موسمياً فإن النسبة تصل إلى ٥٥% من مجموع القوى العاملة وهي نسبة مرتفعة. وقد كانت أعلى معدلات البطالة في وحدات سما السرحان ورحايب، والباعع وأم الجمال.

بـ. فترة البطالة: بلغت نسبة العاطلين عن العمل لأكثر من سنة حوالي (٢٢%) من جمل العاطلين، كما بينت الدراسة أن حوالي (٧٧%) لم تزد فترة تعطّلهم عن السنة.

جـ. مكان البحث عن عمل: يتركز البحث عن عمل عند المتعاطفين بالدرجة الأولى في منطقة المفرق ٥٥% ثم تأتي مناطق المملكة الأخرى في المرتبة الثانية، ثم العاصمة ثم البحث عن عمل خارج الأردن.

دـ. أسباب البطالة: أظهرت الدراسة أن عدم توفر فرص العمل هو أهم سبب لعدم الحصول على عمل، و يأتي تدني المستوى التعليمي والخبرة في المرتبة الثانية من حيث الأهمية ومنافسة العمال الآخرين، بينما كانت العادات التقليدية هي أهم سبب لعدم حصول الإناث على عمل أو عدم توفره وبعدة عن مكان السكن، أما الأسباب «السلوكية» فلم تزد عن ٣% من جمل أسباب البطالة.

٦. الخدمات الاجتماعية:

اـ. التعليم: اتضح من هذه الدراسة أن الوضع التعليمي في أقليم المفرق هو أفضل حسب المقاييس الكمية من الوضع التعليمي العام في الأردن ككل. فقد بلغ عدد الطلبة في الأقليم لكل مدرسة حوالي ١٤٨ طالباً بينما بلغ ٢٨١ طالباً للأردن ككل. بينما بلغ عدد الطالب إلى عدد الشعب ٢١٣ طالباً لكل شعبه في المفرق وبلغ في الأردن ٣٢٢ طالباً لكل شعبه. بينما بلغ هذا المؤشر ٢٥٣ طالباً لكل معلم في الأردن بلغ ١٩٧ طالب لكل معلم في أقليم المفرق.

بـ. الصحة: يفتقر اقليم المفرق الى توزيع المرافق الصحية وهو بحاجة الى تحسين نوعي كما انها نفتقر الى عدد كاف من الممرضين والاطباء المقيمين. وقد ظهر ان هناك طبيب واحد لكل (٨٢٥٨) بينما هناك طبيب لكل ٦٠٤٠ نسمة في الاردن ككل.

جـ. الاتصالات: لا زال هناك (٨٢) تجمعاً سكانياً لا تصل اليه الخدمات الهاتفية.

دـ. الكهرباء والماء: اتضح ان هناك ٩٣٪ من السكان تصلهم الكهرباء والمياه ولكنها لا تصل بانتظام حيث تبين ان ٥٩٪ من السكان فقط تصلهم الكهرباء بانتظام وما زال هناك (١٦) تجمعاً سكانياً بدون مياه.

وـ. الاسكان: بلغ عدد الابنية في المنطقة ١٥٨٤ مبني (٨٢٦) منها من الطوب ومكون من غرفتين وبلغ متوسط مساحة البناء للفرد الواحد ٧٧م^٢، ووجد ان ما نسبته ٦٠٪ لا يزالون يسكنون في بيوت الشعر وهم البدو الرحـل.

٩- التوصيات:

تتمثل المشاكل الرئيسية في اقليم المفرق بأربعة مشاكل رئيسية، تدني معدل الدخل للفرد (دون خطر الفقر)، ارتفاع نسبة البطالة، تدني مستوى الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية، وقلة الكثافة السكانية، وتنصي الدراسة بما يلي:

١. زيادة المشاريع الانمائية والانتاجية والتوزع بها:

١. اجراء دراسة تفصيلية للمشاريع الانمائية الواردة في الخطة الاقليمية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ليتسنى معرفة مدى ملائمتها للمنطقة وأسباب تغتر بعضها في السنتين الاوليتين من الخطة.
٢. تنفيذ المشاريع الانمائية الواردة في الخطة الاقليمية وتتفيد لها حسب برنامج الاوليات وضمن دراسة متعمقة لتأثير هذه المشاريع على العمالة والوضع الاقتصادي للسكان.
٣. الاسراع بتنفيذ البرامج الزراعية والرعوية الواردة في الخطة الخمسية في منطقة المفرق التنموية ومنطقة الباذية الشالية.

وتوصي الدراسة باعطاء أولوية لتنفيذ المشاريع الانمائية التالية:

١. مشاريع الخطة الخمسية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ الخاصة باقليم المفرق

١. مشروع انتاج مصنع لالبان والأجبان.

٢. مشروع الطرق الزراعية والقروية.

٣. مشروع ايصال التيار الكهربائي للتجمعات السكانية والخدمات الهاتفية.

٤. فتح مراكز صحية فرعية في القرى والتجمعات السكانية

٥. مشروع الاشجار المثمرة واستغلال الأراضي.

٦. مشروع تشجيع تربية الأغنام وتنمية الماعنـي.

٧. مشروع تشجيع وتطوير الحبوب.

بـ. مشاريع تقتربها الدراسة:

١. مشروع مركز تدريب مهني في الحمراء ورحـل.

بـ. مشروع انتاج صناعات تقليدية كالغزل والنسيج والحرف.

- ج. مشروع انشاء مصنع لصناعة أغذية معلبة.
د. مشروع انشاء مركز خدمات زراعية متغيرة.

٩- الإجراءات والاقتراحات:

- من الاجراءات والاقتراحات التي توصي بها الدراسة ما يلي:
١. تجميع الخدمات الصحية والتعليمية في الوحدات التنموية وب خاصة الخدمات التعليمية والصحية والمراكز الاجتماعية.
 ٢. دعم وتطوير المجالس البلدية (المحلية) المشتركة لتمكينها من زيادة مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.
 ٣. دعم ميزانية المجالس المحلية في المنطقة لتطوير خدمات البنية التحتية.
 ٤. انشاء هيئات اقليمية لتنمية الباية الشمالية تشرف على اقتراح الحلول للمشاكل ومعالجة الاوضاع الاقتصادية كان يتم انشاء مؤسسة لاعمار الباية الشمالية يساهم بها القطاع الخاص مع دعم من وزارة البلديات، التخطيط، وبنك التنمية المدن والقرى.
 ٥. التوسيع في تقديم المساعدات العينية الانتاجية المقدمة من وزارة التنمية الاجتماعية للأسر الفقيرة، كالاغاثام والأبقار، وزيادة عدد الأسر التي تتلقى الدعم المالي من صندوق المعونة الوطنية والشؤون الاجتماعية.
 ٦. قيام مراكز اجتماعية وجمعيات خيرية تقوم بتدريب القوى العاملة ولا تقتصر اعمالها على رياض الأطفال والحضانة.
 ٧. قيام جمعيات زراعية تعاونية تساهم الدولة بجزء كبير من موازنتها لدعم المزارعين وتربية الثروة الحيوانية في المنطقة وتشجيع قيام التجمعات الصناعية والزراعية للدعومة من الدولة.
 ٨. توظيف أطباء عاملون مقيمين في مراكز فرعية صحية في الوحدات التنموية.
 ٩. دعم الصناعات والمشاريع الصغيرة سواء الانتاجية او الخدمية في الانليم وذلك عن طريق تقديم قروض طويلة الأجل مع وجود هيئة اشراف مركزية مع الهيئة الاقليمية في الانليم. ويمكن ان يتم ذلك بدعم المشاريع الزراعية من يرغب في العمل بالزراعة.

الملاحق

ملحق رقم (١٠)

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

استبيان احصائي لدراسة
الواقع الاقتصادي والاجتماعي
لمنطقة محافظة المفرق

الدكتور ياسر العدوان

جميع البيانات الواردة في هذا الاستبيان هي لأغراض علمية وليس لأي غرض آخر وتعتبر سرية بموجب
قانون الاحصاءات رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٠ وتعديلاته

أولاً: بيانات هامة عن الأسرة

١. يرجى ترتيب الأسماء حسب العمر (الأكبر ثم الأصغر).

الرقم	الاسم	صلة برب الأسرة	الجنس	العمر	المستوى التعليمي	المهنة الحالية	المهاجرون	داخل / خارج
١								
٢								
٣								
٤								
٥								
٦								
٧								
٨								
٩								
١٠								
١١								
١٢								
١٣								
١٤								
١٥								

ثانياً: بيانات عامة عن المسكن

٢. نوع البناء

- ٤. طوب
- ٥. بيت شعر
- ٦. اخرى
- ٧. مستاجر
- ٨. حجر
- ٩. حجر وباطون
- ١٠. باطون
- ١١. مساحة البناء (متر مربع)
- ١٢. ملكية البناء
- ١٣. ملك
- ١٤. عدد الغرف

١. متعددة الاستعمال

- ١. نوم.
- ٢. جلوس وضيوف
- ٣. اكل
- ٤. مطبخ
- ٥. حمام او مرحاض

٦. هل يوجد لديكم؟:

- ١. تلفزيون ملون
- ٢. تلفزيون أبيض وأسود
- ٣. جهاز فيديو
- ٤. سيارة خاصة.
- ٥. سيارة عمومية
- ٦. ثلاجة.
- ٧. غسالة.
- ٨. راديو مع مسجل.
- ٩. راديو فقط.
- ١٠. تلفون.
- ١١. سخان شمسي
- ١٢. سخان ماء كهربائي.
- ١٣. طباخ غاز.

٧. ما هو أهم مصدر للطاقة للاستعمالات المنزلية؟

- ١. غاز.
- ٢. كاز.
- ٣. حطب.
- ٤. كهرباء.
- ٥. طاقة شمسية.
- ٦. أخرى.
- ٧. باص عمومي
- ٨. سيارة خصوصي
- ٩. حيوانات.
- ١٠. لا شيء مما سبق.

٩. ما هو أهم مصدر للماء؟

١. بئر مشترك.
٢. بئر خاص.
٣. تنك ماء.
٤. عين ماء او سيل ماء.
٥. آبار.
٦. أخرى.

١٠. ما هو أهم مصدر للكهرباء؟

١. شركة الكهرباء.
٢. ماتور مشترك.
٣. ماتور خاص.
٤. لا يوجد.

١١. ما هي استخدامات الطاقة؟

١. أغراض منزلية.
٢. أغراض تجارية.
٣. أغراض صناعية.
٤. أغراض زراعية.
٥. أغراض أخرى.

ثالثاً: بيانات عن الدخل والإنفاق

١٢. كم يبلغ معدل دخل الأسرة الشهري (بالدينار) من المصادر التالية؟

١. زراعة (ثروة نباتية، ثروة حيوانية، تاجير الأرض)
٢. وظيفة حكومية. (حدد)
٣. وظيفة في القطاع الخاص.
٤. إيجارات مساكن.
٥. عوائد استثمارات (غير الزراعة).
٦. تقاعد.
٧. تحويلات من خارج الأردن.
٨. مساعدات حكومية.
٩. مساعدات جمعيات خيرية وتعاونية.
١٠. صناعات تقليدية.
١١. أخرى (حدد)

١٣. ما هو معدل الإنفاق الشهري وبالدينار على كل من:

١. الغذاء.
٢. الملابس.
٣. المواصلات.
٤. الماء والكهرباء.
٥. السكن.
٦. التعليم.
٧. أخرى (بضمها الاعراح والمناسبات).

رابعاً: بيانات عن الثروة الزراعية

١٤. الأراضي المستغلة التي تملكها.

نوع المنتجات	المساحة (بالدونم)	طريقة الري
حبوب خضروات فاكه أخرى		

١٥. كيف تقوم بزراعة أرضك؟

١. بنفسك.

٢. تأجرها لآخرين.

٣. مشاركة.

١٦. ما هي مساحة الأراضي غير المستغلة والتي تملكها (بالدونم)؟

١٧. ما هي أسباب استغلال هذه الأرضي.

١. أراضي لا يمكن استغلالها.

٢. عدم توفر رأس المال.

٣. صغر مساحة الأرض.

٤. كون الأرض مشاع.

٥. قلة الأمطار.

٦. عدم الرغبة في الزراعة.

٧. أخرى (حدد).

١٨. ما هي الثروة الحيوانية التي تملكها؟

النوع	العدد
.١	
.٢	
.٣	
.٤	

خامساً: معلومات عن البطالة والعمل.

١. أسماء أفراد الأسرة الباحثين عن عمل:

الأسم	فترة البطالة	المهنة السابقة	ماذا يمكن ان تعلم

٢٠. ما هي أسباب البطالة؟

السبب	الشخص الأول	الشخص الثاني	الشخص الثالث
١. عدم وجود عمل ٢. العادات والتقاليد ٣. بعد مكان العمل عن السكن ٤. عدم ملائمة العمل المعروض ٥. عدم توفر المهارة أو الخبرة ٦. عدم توفر الشهادة العلمية ٧. عدم الرغبة في العمل المتوفر ٨. منافسة العمال الأجانب ٩. أخرى (حدد)			

٢١. أين تبحث عن عمل؟

المكان	الشخص الأول	الشخص الثاني	الشخص الثالث
١. في العاصمة ٢. في منطقة المفرق ٣. في أماكن أخرى من الأردن ٤. خارج الأردن			

٢٢. العمال الأجانب الذين يعملون لديكم

الأسم	الجنسية	الراتب الشهري	المهنة
.١ .٢ .٣			

سادساً: المشاكل والاقتراحات

٢. ما هي المشاكل التي تواجهكم؟

- .١
- .٢
- .٣
- .٤
- .٥

٣. ماذاتقترون لتحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية؟

- .١
- .٢
- .٣
- .٤
- .٥

ملحق رقم (١-٢)

توزيع للعلمون في محافظة المفرق حسب المؤهل العلمي

المجموع	إناث	ذكور	المؤهل العلمي
٢	٢	٠	١. ثانوي فما دون
١٢	٧	٥	٢. توجيهي
-	-	-	٣. مهني ثانوي
-	-	-	٤. مهني عالي
١٤٨٣	٨٦٠	٦٢٣	٥. كلية مجتمع
٥١٨	١٨٦	٣٣٢	٦. بكالوريوس
١٥	٣	١٢	٧. دبلوم
٧	٢	٥	٨. ماجستير
-	-	-	٩. دكتوراه
٢٠٣٧	١٠٦٠	٩٧٧	المجموع

المصدر: وزارة التربية، الكراس الاحصائي السنوي ١٩٨٧

الطلابين والباحثين من مختلف التخصصات في مختلف ربوع العالم العربي

ملحق رقم (٦ - ١)

الأبار الارتوازية المستغلة كمصادر مياه جديدة لعام ١٩٨٧ التالية:

النقطة الإنتاجية	المصدر
١٥٠ /ساعة	١. بئر ك
١٤ /ساعة	٢. بئر ك/ب
١٣٠ /ساعة	٣. بئر ك
١٣٠ /ساعة	٤. بئر ك
١٢٠ /ساعة	٥. بئر ك

ملحق رقم (١-٤)
تكرار المشاكل كما يراها السكان | القليم المفرق لعام ١٩٨٧

الرقم المشكّلة	عدد الاجابات	النسبة المئوية
١. عدم توفر الخدمات البريدية	٥٣٦	٣٣٤
٢. عدم توفر الخدمات الصحية	٤٨٦	٣٠٤
٣. عدم وجود طرق جيدة	٣٣٥	٢١١
٤. انقطاع المياه	١٧٩	١١٣
٥. عدم وجود رياض اطفال	١٠٠	٦٣
٦. قلة فرص العمل	٩٧	٦١
٧. عدم توفر حدائق ومنتزهات	٨٥	٥٣
٨. تلوث المنطقة	٧٦	٤٨
٩. عدم وجود مساجد	٤٦	٢٩
١٠. الفقر وال الحاجة	٤٢	٢٦
١١. ارتفاع الأسعار	٣٨	٢٤
١٢. منافسة العمال الأجانب	٣٣	٢١
١٣. انقطاع التيار	٢٧	١٧
١٤. عدم وجود لافتات تحذيرية	٢٤	١٥
١٥. عدم وجود مجاري	١٦	١٠
١٦. الهجرة الداخلية	١١	٧
١٧. عدم توفر سكن مناسب	١١	٧

ملحق رقم (٨-٢)
تكرار الاقتراحات كما يراها السكان فياقليم للفرق لعام ١٩٨٧

الرقم والاقتراح	النسبة المئوية	عدد الاجابات
١. توفير الخدمات الصحية	٣٧٦	٢٣٤٣
٢. تحسين الخدمات البريدية	٣٦٩	٢٣١
٣. توفير المواصلات	٢١٦	٢٣٦
٤. تعبيد الطرق	٢١٠	٢٣٢
٥. إنشاء وتأهيل الأطفال	١٧٩	١١٣
٦. إنجاز مراكز أممية	٠٤٨	٣٠
٧. توفير فرص عمل	١٢٨	٨١
٨. إنشاء حدائق ومتاحف	١١٧	٧٤
٩. توفير مياه الشرب	٨١	١٥
١٠. تقديم المساعدات	٦٨	٤٣
١١. تخفيض عدد عمال الأجانب	٦٢	٣٩
١٢. زيادة الإشراف الصحي	٥٥	٣٥
١٣. تخفيض الأسعار	٣٣	٢٢
١٤. بناء المساجد	٣٣	٢١
١٥. إنشاء مراكز الخياطة	١٢٢	٧٧
١٦. زيادة عدد المعلمين	٤٥	١٦
١٧. توفير الكهرباء بشكل دائم	١٩	١٢
١٨. تخفيض رسوم المدارس	١	١
١٩. إنشاء مجاري	١١	٧
٢٠. تحسين السكن	١١	٧

قائمة المراجع

أ. المراجع العربية

١. برهان الشريدة وعيسى ابراهيم «سوق العمل الاردني: المعلومات والبيانات وتطورها» ورقة نقدية للمؤتمر الاقتصادي الاول - البطالة واستغلال الموارد الاقتصادية، جامعة اليرموك - اربد ١٢/٦ - ١٩٨٩.
٢. صالح الخساونة، «هجرة العمل الدولية وسياساتها في الاردن»، مجلة العمل (عمان) العدد ٤١، ١٩٨٨.
٣. علي الجمل، «مشكلة البطالة في الاردن»، مجلة العمل (عمان) العدد ٣٩، ١٩٨٧.
٤. محمد الشحاتيت وأخرون «مشكلة البطالة في الاردن: خصائص وتوقعات»، دائرة البحوث الاقتصادية، الجمعية العلمية الملكية، عمان ١٩٨٧.
٥. سعيد الصمادي وأخرون، الواقع الاقتصادي والاجتماعي لمنطقة بني حميدة، الدائرة الاقتصادية، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٨٨.
٦. محمود سليم عوده، «قطاع الطاقة»: الطاقة الشمسية، الطاقة الحرارية الجوفية، طاقة الرياح، ندوة سياسة العلوم والتكنولوجيا، الجمعية العلمية الملكية، عمان ١٩٧٧.
٧. هيتم الحوراني، «ظاهرة البطالة في الاردن: اسبابها وتفسيرها» ورقة نقدية مؤتمر البطالة واستغلال الموارد الاقتصادية»، جامعة اليرموك - اربد، ٦/١٢ - ١٩٨٨.
٨. ياسر العدوان وفؤzi صادق، الواقع الاقتصادي والاجتماعي لمخيم البقعة/ البلقاء دائرة البحوث الاقتصادية، الجمعية العلمية الملكية، عمان ١٩٨٨.

الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية:

١. وزارة التخطيط، خطة التنمية الخمسية القائمة للفرق، ١٩٨٦.
٢. وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٩٠، عمان ١٩٨٦.
٣. وزارة التربية والتعليم، الدليل الاحصائي السنوي، عمان ١٩٨٧.
٤. وزارة التربية والتعليم، الدليل الاحصائي للدرسي، محافظة لفرق، ١٩٨٧.
٥. وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، التقرير السنوي لعام ١٩٨٧.
٦. وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، السياسات السكانية والتنمية في الوطن العربي، جمعية عمل لطبع النهاوندية، عمان ١٩٨٦.
٧. امانة عمان الكبرى، خطة تنمية امانة عمان الكبرى ١٩٨٦ - ١٩٩٠.
٨. البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، عمان آب ١٩٨٦.
٩. دائرة الاحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن، عمان، ١٩٧٩.
- ١٠ دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٥.
- ١١ دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٦.
- ١٢ دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٧.

- ١٣ سلطة المياه، التقرير السنوي لعام ١٩٨٦.
- ١٤ سلطة المياه، التقرير السنوي لعام ١٩٨٧.
- ١٥ سلطة المياه، مديرية مياه الشرب في محافظة المفرق، السجلات الرسمية، المفرق ١٩٨٧.
- ١٦ شركة الكهرباء الاردنية انساهمة المحدودة، تقارير مجلس الادارة من ١٩٨٣ - ١٩٨٧.
- ١٧ شركة مصفاة البترول الاردنية، تقرير مجلس الادارة السنوي الثاني والثلاثون لسنة ١٩٨٧.
- ١٨ دائرة الترخيص للسوالقين والمركبات في محافظة المفرق، السجلات الرسمية، ١٩٨٧.
- ١٩ اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، السكان والتنمية في الشرق الأوسط الام المتحدة اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، بغداد، ١٩٨٥.
- ٢٠ مديرية الصحة، محافظة المفرق، السجلات الرسمية عن اعداد الكادر الطبي والمهن الطبية في محافظة المفرق، ١٩٨٧.
- ٢١ مديرية العمل والتنمية الاجتماعية، وزارة العمل، احصاليات التنمية الاجتماعية محافظة المفرق، ١٩٨٧.
- ٢٢ منظمة العمل العربية، المؤسسة العربية للتشغيل، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان الفلسطينيين في سوريا ولبنان، طنجه ١٩٨٧.
- ٢٣ منظمة العمل العربية/ معلومات القوى العاملة والتشغيل في المملكة الاردنية الهاشمية، المشروع الاقليمي، طنجه، ١٩٨٦.
- ٢٤ مؤسسة الاراضي الزراعي، التقرير السنوي لعام ١٩٨٦.
- ٢٥ مؤسسة الاراضي الزراعي، التقرير السنوي لعام ١٩٨٧.
- ٢٦ مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية، وزارة المواصلات، التقرير السنوي ١٩٨٧.
- ٢٧ مؤسسة المياه والمجاري، التقرير السنوي لعام ١٩٨٧، عمان.
- ٢٨ النقل البري والتنمية في الاردن، مجلة التنمية (عمان) العدد ١٤٧، ١٩٨٥.

ب. المراجع الأجنبية

- (1) J.F. Hicks and D.M. Vetter "Identifying the urban poor in Brazil". *World Bank Staff working papers*, No. 565, Washington, D.C. 1983.
- (2) Royal Scientific Society, *The Unemployment problem in Jordan: Characteristics and Prospects*, Economics Research Department, Amman, 1986.
- (3) T. Goeahart, V. Holbers tadt, A. Kapteva and B.V. Praag "The poverty line: Concept and measurement" *the Journal of Human Resources Vol. XII*, No. 4 Fall, 1977.

